

ظَاهِرَةُ النُّعُوضِ

فِي الْعَرَبِيَّةِ

وَمَا حُمِلَ عَلَيْهَا مِنَ الْمَسَائِلِ

تَأَلَّفَتْ  
الدُّكْتُورُ عَبْدُ الْفَتَّاحِ أَحْمَدُ الْحَمُورُ  
جَامِعَةُ مُؤْتَةِ  
دَائِرَةُ الْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ

دار عمار



ظَاهِرَةُ النُّعُوضِ

فِي الْعَرَبِيَّةِ

وَمَا حُمِلَ عَلَيْهَا مِنَ الْمَسَائِلِ

تَأَلَّفَتْ  
الدُّكْتُورُ عَبْدُ الْفَتَّاحِ أَحْمَدُ الْحَمُوزُ

جَامِعَةُ مُؤَنَّة  
دَائِرَةُ الْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ

دار عمار

حقوق الطبع محفوظة  
الطبعة الأولى  
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م



الأمانة: جوهان - سوق الميرزا: قرية الجرسع الحبيبي  
ص. ب. ٩٢١٦٩١ - هاتف ٦٥٢٤٢٧

## التقديم

بينما أحاضر في طلاب السنة الرابعة (قسم اللغة العربية) في كلية اللغة العربية (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، سنة ١٤٠٣ هـ) عن الإبدال والقلب والإعلال والتعويض — رأيت أنَّ الظواهر الثلاثة الأولى قد وفَّأها النحويون واللغويون القدامى بحثاً واستقصاء وتدويناً للشواهد والأمثلة المصنوعة الشرة، وأنَّ ظاهرة التعويض تكاد تكون متناساة تماماً في مظانِّ هؤلاء إذا استثنينا حدَّها في بعضها وذاك الباين اللذين أحدهما في (الخصائص) <sup>(١)</sup> لابن جني، وثانيهما في (الأشباه والنظائر) <sup>(٢)</sup> للسيوطي الذي نقل الباب الأول بإضافاتٍ قليلة.

ولستُ أدري ما سبَّب هذا التناسي والإغفال؟! وغالبُ ظنِّي أنَّ ذلك يعودُ إلى أنَّ جمهوراً من هؤلاء لا يَرَوْنَ فرقاً بين الإبدال والتعويض، ولعلَّ ما يُعزِّزُ ما نذهب إليه دوران كلتا اللفظتين في مظانِّهم من غير تفرقة بين ما يمكن أن يُعَدَّ تعويضاً وما يمكن أن يُعَدَّ إبدالاً من حيثُ وضعُ إحدهما موضع الأخرى، ولعلَّ ما يُعزِّزُ ذلك أيضاً أنَّ كثيراً من هذه المظان لم يُشَرَّ إلى التعويض في ثنايا الحديث عن الإبدال والإعلال والقلب.

ولعلَّ هذا التناسي والإغفال يُعَدُّان حافِزاً قوياً لِمَن يودُّ البَحْثَ في هذه الظاهرة وما يدور في فلکها من مسائل؛ ولذلك اتَّخَذْتُ عُمْدَتِي فيها معاجم اللغة

(١) انظر: ٢٨٥/٢ — ، وهذا الباب هو (باب في زيادة الحرف عوضاً من آخر عنون). .

(٢) انظر: ١٠٨/١ .

والنحو والصرف وغيرها ممّا له صلةٌ بها.

ولقد رأيتُ أن أعُدَّ من مسائل هذه الظاهرة ماله صلةٌ بها كتأويل الأسماء بالأفعال، والأسماء بالأسماء، والأفعال بالأفعال، والحروف بالحروف، وغير ذلك من المسائل، لأنها تقوم مقام بعضها من حيث المعنى أو الوظيفة النحوية. ولقد رأيتُ أن أتخذ عُمدتي فيما مرَّ المثل العربي؛ لأنني قد تحدّثت عنها في القرآن الكريم في مؤلّفي (التأويل النحوي في القرآن الكريم)؛ ولأنها مسائل يُغسّر حصرُها في الكلام العربي؛ نظمه ونثره، والحديث النبوي الشريف، ولقد رأيتُ أن يكون حديثي موجراً رغبةً في عدم الإطالة.

ورأيتُ أن يكونَ هذا البحثُ في أربعة فصولٍ وتهيد تحدثت فيه عن حدّ التعويض والإبدال والقلب وعمّا بينها من اتفاقٍ أو اختلاف، مبيّناً فيه أيضاً مواقف النحاة من التعويض والإبدال.

والفصل الأوّل في التعويض الذي يدورُ في فلك الحركة والحروف غير العاملة التي في بنية الكلمة أو غيرها.

والثاني يدورُ في فلك الاسم، والثالث في فلك الفعل، والرابع في فلك الحرف في غير ما مرَّ.

وبعدُ فاللّه أسأل أن يُوفّقنا عالمين ومتعلمين لخدمة لغة القرآن الكريم، وأسأله المغفرة إن أخطأتُ أو زللتُ، وجزيل الثواب إن أصبتُ.

الدكتور عبد الفتاح أحمد المحموز

جامعة مؤتة  
دائرة العلوم الانسانية

## التمهيد

### حدّ النعويض والإبدال والقلب وما بينهما من اتفاق أو اختلاف

تكاد كثير من مظاهر النحو والصرف وغيرها من كتب اللغة وما يدور في فلكها تهمل ظاهرة التعويض في العربية تماماً، إذ اكتفت ببسط الحديث عن ظاهرتي الإبدال والقلب وما يدور في فلكيهما من مسائل الإبدال والقلب، بالإضافة إلى حدّهما والأمثلة الثرة التي تطالعنا في هذه المظان، أما ظاهرة التعويض فلم تحظ بالشرح أو الحدّ كغيرها من مسائل الصرف في كثير من المظان (١) التي اكتفت بتدوين بعض الأمثلة لتعريفها. وغالب ظني أن هذه المظان لا ترى فرقاً بين ظاهرتي الإبدال والتعويض.

ويتراءى لي أن شيخ النحاة سيويه يُعدّ رائداً في التفرقة بينهما وبين غيرهما من مسائل النحو والصرف المختلفة، جاء في كتابه في (باب اطراد الإبدال في الفارسية): «يبدلون من الحرف الذي بين الكاف والجيم الجيم لقربها منها، ولم يكن من إبدالها بُدٌّ؛ لأنها ليست من حروفهم، وذلك نحو: الجُرَيْر، والأَجْر، والتجُور، وربما أبدلوا القاف لأنها قريبة أيضاً، قال بعضهم: قُرَيْر، وقالوا: كُرْبِق، وقُرْبِق، ويبدلون مكان آخر الحرف الذي لا يثبت في كلامهم...» (٢).

فالإبدال في هذا النصّ المقتبس عند شيخ النحاة هو وضع حرف في مكان

(١) أنظر شرح الملوكي في التصريف: ٢١٨، وانظر سر صناعة الإعراب، المتمع في التصريف، الإبدال لابن السكت، الإبدال الطيب اللغوي، المقنَّب: ٦١/١ -، البصرة والتذكرة: ٨١٢/٢ -.

(٢) الكتاب: ٣٠٥/٤.

حرف. وجاء في موضع آخر من (الكتاب) في (باب ما يكون في اللفظ من الأغراض): (اعْلَمْ أَنَّهُمْ مِمَّا يَحْدِفُونَ الْكَلِمَ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ فِي الْكَلَامِ غَيْرَ ذَلِكَ. وَيَحْدِفُونَ وَيُؤَوِّضُونَ، حَتَّى يَصِيرَ سَاقِطاً، فَمِمَّا حُدِفَ وَأَصْلُهُ فِي الْكَلَامِ غَيْرُ ذَلِكَ: لَمْ يَكْ، وَلَا أَذَرَ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ،... وَالْعَوَضُ قَوْلُهُمْ: رَزَادِقَةٌ وَرَزَادِيقُ، وَفَرَاذِنَةٌ وَفَرَازِينُ، فَحَدَفُوا الْيَاءَ وَعَوَّضُوا الْهَاءَ، وَقَوْلُهُمْ: أَسْطَاعٌ يُسْطِيعُ، وَإِنَّمَا هُوَ: أَطَاعَ يُطِيعُ، زَادُوا السِّينَ عَوَضاً مِنْ ذَهَابِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ مِنْ (أَفْعَلْ)، وَقَوْلُهُمْ: اللَّهُمَّ، حَدَفُوا (يَا)، وَاللَّحَقُوا الْمَيِّمَ عَوَضاً<sup>(١)</sup>.

فَالْعَوَضُ فِي هَذَا النَّصِّ الْمُقْتَبَسِ كَمَا هُوَ بَيِّنٌ هُوَ وَضْعُ حَرْفٍ فِي غَيْرِ مَكَانٍ الْحَرْفِ الْمُعَوَّضِ مِنْهُ، أَوْ وَضْعُ حَرْفٍ فِي غَيْرِ مَكَانِ الْحَرَكَةِ الْمُعَوَّضِ مِنْهَا، فَالسِّينُ فِي (أَسْطَاعَ) عَوِضٌ مِنْ حَرَكَةِ عَيْنِ (أَفْعَلْ)، وَهِيَ الْفَتْحَةُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي (أَطَاعَ): (أَفْعَلْ)، مِنْ بَابِ (أَفْعَلْ).

ولعلَّ ما يطالعا في المظانِّ اللاحقة من تفرقة بين هاتين الظاهرتين يدور في فلك ما مرَّ عند سيبويه، فهي تنهل من ينابيعه الثرة إذا استثنينا تلك الأمثلة التي تدور في ثناياها لتعزيز ظاهرة التعويض كما سيتضح فيما بعد.

وَمِمَّنْ يَدُورُ فِي فِلْكَ شَيْخِ النِّحَاةِ أَبُو الْقَاسِمِ الزَّخْمَشَرِيُّ فِي كِتَابِهِ (الْمَحَاجَاةُ بِالْمَسَائِلِ النُّحَوِيَّةِ): «وَمَعْنَى الْعَوَضِ: أَنَّ يَقَعَ فِي الْكَلِمَةِ انْتِقَاصٌ مِنَ التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ السَّالِمِ بَقِطْعِ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ عَنْهُمَا، فَتُدَوَّرُ ذَلِكَ بِزِيَادَةِ التَّنْوِينِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْعَوَضِ وَالْبَدْلِ: أَنَّ الْبَدَلَ يَقَعُ حَيْثُ يَقَعُ الْمُبْدَلُ مِنْهُ، وَالْعَوَضُ لَا يُرَاعَى فِيهِ ذَلِكَ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَوَضَ فِي (اللَّهُمَّ) فِي آخِرِ الْاسْمِ، وَالْمُعَوَّضُ مِنْهُ فِي أَوَّلِهِ»<sup>(٢)</sup>.

وَابْنُ يَعِيشٍ فِي (شَرْحِ الْمَفْصَلِ): «الْبَدَلُ أَنْ تُقِيمَ حَرْفاً مَقَامَ حَرْفٍ إِذَا ضَرُورَةٌ وَإِنَّمَا صُنْعُهُ وَاسْتِحْسَانُهُ، وَرَبَّمَا فَرَّقُوا بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْعَوَضِ، فَقَالُوا: الْبَدَلُ أَشْبَهُ بِالْمُبْدَلِ مِنْهُ مِنَ الْعَوَضِ بِالْمُعَوَّضِ؛ وَلِذَا يَقَعُ مَوْقَعُهُ. نَحْوُ: تَاءِ (نُحْمَةٍ)،

(١) الكتاب: ٢٤١-٢٥، وانظر: ٢١١/٢.

(٢) المحاجة بالمسائل النحوية: ١١٦-١١٧.

و(تُكَاة)، وهاء (هَرَقْتُ)، فهذا ونحوهُ يُقَالُ لَهُ بَدَلٌ، وَلَا يُقَالُ لَهُ عَوَضٌ؛ لِأَنَّ  
 الْعَوَضَ أَنْ تُقِيمَ حَرْفًا مَقَامَ حَرْفٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، نَحْوُ: تَاءٍ (عِدَّةٍ)، وَ(زِنَةٍ)،  
 وَهَمْزَةٍ (ابْنِ)، وَ(اسْمٍ)، وَلَا يُقَالُ فِي ذَلِكَ بَدَلٌ إِلَّا تَجَوُّزًا مَعَ قَلِيلِهِ...» (١).

وثلعب في مجالسه: «أَجَزْتُهُ إِجَارَةً، وَأَقَمْتُهُ إِقَامَةً، جَاءَ بِهَا عَوَضًا مِمَّا  
 أَلْفَوْا» (٢).

وَيَتَرَاءَى لِي أَنَّ ابْنَ خَالَوَيْهِ مِمَّنْ يَفَرَّقُونَ بَيْنَهُمَا كَمَا يَبْدُو مِنَ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي  
 دَوَّنَهَا: «وَتَكُونُ عَوَضًا مِمَّا حَذَفُوا، وَلِهَذَا لَفِظَ كَقَوْلِهِمْ: وَزَنَ زَنَةً، وَوَعَدَ عِدَةً،  
 وَالْأَصْلُ: وَزَنَهُ، وَوَعَدَهُ، وَقَبْلَ الْمَاءِ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ: وَزَنًا وَوَعْدًا، فَحَرَكُوا فَأَاءَ  
 الْفِعْلِ، وَهِيَ الْوَاوُ اسْتِغْنَاءً لِلْكَثَرِ عَلَى الْوَاوِ؛ وَلِأَنَّ الْمَضَارِعَ مِنْهَا مُعْتَلٌّ، فَلَمَّا  
 حَذَفُوا الْوَاوَ عَوَّضُوا الْمَاءَ فِي آخِرِهَا، وَمِثْلُهُ أَقَمْتُهُ إِقَامَةً، وَأَطَلْتُهُ إِطَالَةً، وَالْأَصْلُ:  
 أَقَمْتُهُ إِقَامَةً وَأَطَلْتُهُ إِطْوَالًا، فَحَرَكُوا الْوَاوَ، وَهِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ فِي الْفِعْلِ،  
 [فَحَذَفُوهَا]، وَعَوَّضُوا الْمَاءَ فِي آخِرِهَا، فَقَالُوا: أَقَمْتُهُ إِقَامَةً، وَأَطَلْتُهُ  
 إِطَالَةً...» (٣).

وَمِنْ هَؤُلَاءِ الْأَشْمُونِيِّ فِي شَرْحِهِ عَلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ: «وَالْبَدَلُ لَا يَخْتَصُّ كَمَا  
 سَتَرَاهُ، وَيُخَالِفُهُمَا التَّعْوِيزُ، فَإِنَّ الْعَوَضَ يَكُونُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْمَعْوَضِ مِنْهُ كِتَاءَ  
 (عِدَّةٍ)، وَهَمْزَةٍ (ابْنِ)، وَبَاءٍ (سُقَيْرِيحٍ)، وَيَكُونُ عَنْ حَرْفٍ كَمَا ذُكِرَ، وَعَنْ  
 حَرَكَةٍ كَسِينٍ (أَسْطَاعٍ) كَمَا تَقَدَّمَ» (٤).

وَإِبْنُ جَنِّي فِي (الْخَصَائِصِ): «اعْلَمْ أَنَّ الْحَرْفَ الَّذِي يُحْدَفُ فَيُجَاءُ بِآخَرٍ  
 عَوَضًا مِنْهُ عَلَى ضَرَرَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَصْلِي، وَالْآخَرُ زَائِلٌ... أَمَّا مَا حُلِفَتْ فَأَوْهُ وَجِيءٌ  
 بِزَائِلٍ عَوَضًا مِنْهُ فَبَابٌ (فِعْلَةٌ) فِي الْمَصَادِرِ؛ نَحْوُ: عِدَّةٍ وَزِنَةٍ وَشِبَةِ وَجْهَةٍ، وَالْأَصْلُ:

(١) شرح الفصل: ٧/١٠.

(٢) مجالس ثعلب: ١٦٩.

(٣) الألفات: ٤٧، وانظر في ذلك النصف: ٢٩١/١.

(٤) حاشية الصبَّان على شرح الأشموني غ: ٢٧٩/٤.

وعُذَّةٌ، وَوَزْنَةٌ، وَوَشْيَةٌ، وَوَجْهَةٌ، فَحُذِفَتِ الْفَاءُ لَمَّا ذُكِرَ فِي تَصْرِيفِ ذَلِكَ، وَجُعِلَتِ  
التَّاءُ بَدَلًا مِنَ الْفَاءِ...» (١).

والمرادي في (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) (٢)، والصَّبَّانِي في  
حاشيته على شرح الأشموني (٣)، وابن منظور في (لسان العرب) (٤)، والشيخ  
خالد الأزهرى (٥)، وغيرهم.

وَيُفْهَمُ مِمَّا فِي (شرح التصريح على التوضيح) وغيره أَنَّ التَّعْوِضَ قَدْ يَكُونُ  
فِي مَكَانِ الْمَوْضِعِ مِنْهُ: «الِإِبْدَالُ هُوَ فِي الْإِصْطِلَاحِ جَعْلُ حَرْفٍ مَكَانَ حَرْفٍ آخَرَ  
مطلقاً، فخرج بقيد المكانِ العِوَضُ، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي غَيْرِ الْمَكَانِ الْمَوْضِعِ عَنْهُ،  
كَتَاءِ (عِدَّة)، وهَمزة (ابن)، وبقيد الإِطْلَاقِ الْقَلْبُ، فَإِنَّهُ مَخْتَصٌّ بِحُرُوفِ  
الْعِلَّةِ» (٦).

وهو مذهب أبي حَيَّان النحوي أيضاً: «قَالَ أَبُو حَيَّان: قَدْ يَكُونُ التَّعْوِضُ  
مَكَانَ الْعِوَضِ كَمَا قَالُوا: يَا أَبَتِ، فَالتَّاءُ عِوَضٌ مِنْ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَقَدْ يَكُونُ  
الْعِوَضُ فِي الْآخِرِ مِنْ عِذُوفٍ كَانَ فِي الْأَوَّلِ، كَعِدَّةٍ وَزْنَةٍ، وَعَكْسُهُ كَاسِمٍ  
وَاسِطٍ، لَمَّا حَذَفُوا مِنْ آخِرِهِ لَامَ الْكَلِمَةِ عَوَّضُوا فِي أَوَّلِهِ هَمزةَ الْوَصْلِ» (٧).

أَمَّا أَبُو الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيُّ فَمِمَّنْ يَوْجِبُونَ كَوْنَ الْعِوَضِ فِي غَيْرِ مَكَانِ الْمَوْضِعِ مِنْهُ:  
«وَالْعِوَضُ عِخَالِفٌ لِلْبَدَلِ، قَبْدَلُ الشَّيْءِ يَكُونُ فِي مَوْضِعِهِ، وَالْعِوَضُ يَكُونُ فِي غَيْرِ  
مَوْضِعِ الْمَوْضِعِ عَنْهُ قَالَ: فَإِنْ قِيلَ التَّعْوِضُ فِي مَوْضِعٍ لَا يُؤْتَقُ بِأَنَّ الْمَوْضِعَ عَنْهُ فِي  
غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهُ تَكْمِيلُ الْكَلِمَةِ، فَأَيُّنَ كَمَلْتَ حَصَلَ غَرَضُ التَّعْوِضِ، أَلَا

(١) الخصائص: ٢/٢٨٥.

(٢) انظر: ٣/٦ — .

(٣) انظر: ٤/٢٧٩.

(٤) انظر (هرق): ١٠/١٣٥.

(٥) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٦٦.

(٦) شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٦٦.

(٧) الأشباه والنظائر: ١/١٢٠.

تَرَى أَنَّ هَمْزَةَ التَّوَضُّلِ فِي (اضْرِبْ) وَبَابِهِ عَوْضٌ مِنْ حَرَكَةِ أَوَّلِ الْكَلِمَةِ، وَقَدْ وَقَعَتْ فِي مَوْضِعِ الْحَرَكَةِ. فَالْجَوَابُ أَنَّ التَّعْوِيزَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا يَتَلَبَّبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ مَوْضِعَهُ مُخَالَفٌ لِمَوْضِعِ الْمَوْضِعِ مِنْهُ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنَ الْوَجْهِينِ، قَوْلُهُ: الْغَرَضُ تَكْمِيلُ الْكَلِمَةِ، لَيْسَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا الْغَرَضُ الْعُدُوكُ عَنْ أَصْلٍ إِلَى مَا هُوَ أَخْفَ مِنْهُ، وَالْحَقِيقَةُ تَحْصُلُ بِمُخَالَفَةِ الْمَوْضِعِ، فَأَمَّا تَعْوِيزُهُ فِي مَوْضِعِ عَذُوفٍ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ خِيفَةٌ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ قَدْ يَثْقُلُ بِمَوْضِعِهِ، فَإِذَا أُرْزِلَ عَنْهُ حَصَلَ التَّخْفِيفُ»<sup>(١)</sup>.

وَيَتَرَاءَى لِي أَنَّ ابْنَ جَنِّيَ الَّذِي صَنَّفَ كِتَابًا فِي التَّعَاقُبِ فِي أَقْسَامِ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ، وَالْعَوْضِ وَالْمَوْضِعِ مِنْهُ<sup>(٢)</sup> مَعْنً يَوْجِبُونَ ذَلِكَ أَيْضًا، جَاءَ فِي أَوَّلِ هَذَا الْكِتَابِ: «وَالْمَعْنَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ ضَرْبِي التَّعَاقُبِ، وَهِيَ الْبَدَلُ وَالْمَوْضِعُ قَدْ يَقَعُ فِي الْاسْتِعْمَالِ مَوْضِعَ صَاحِبِهِ، وَرَبَّمَا امْتَنَزَ أَحَدُهُمَا بِالْمَوْضِعِ دُونَ وَسِيلَةٍ، إِلَّا أَنَّ الْبَدَلَ أَعْمَ اسْتِعْمَالًا مِنَ الْعَوْضِ، وَذَلِكَ أَنَّا نَقُولُ إِنَّ أَلْفَ (قَامَ) بَدَلَ مِنَ الْوَائِي (قَوْمَ)، لَا نَقُولُ إِنَّهَا عَوْضٌ مِنْهَا، وَنَقُولُ إِنَّ الْمِيمَ فِي آخِرِ (اللَّهُمَّ) بَدَلٌ مِنَ يَاءٍ فِي أَوَّلِهِ كَمَا نَقُولُ إِنَّهَا عَوْضٌ مِنْهَا...»<sup>(٣)</sup>. وَجَاءَ فِيهِ أَيْضًا: «وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ تَعْرِفَ فَرْقًا بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْعَوْضِ أَنَّ مِنْ حَكْمِ الْبَدَلِ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ، وَالْعَوْضُ لَيْسَ بِبَابِهِ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْمَعَاضِ مِنْهُ...»<sup>(٤)</sup>.

وَالْتَعْوِيزُ يَكُونُ عَنْ حَرْفٍ أَصِيلٍ أَوْ زَائِلٍ كَمَا سَيَأْتِي فِيمَا بَعْدُ، وَقَدْ يَكُونُ بِمَوْضِعِ كَلِمَةٍ مَوْضِعَ أُخْرَى: «مِنْ سُنَنِ الْعَرَبِ التَّعْوِيزُ، وَهُوَ إِقَامَةُ الْكَلِمَةِ مَقَامَ الْكَلِمَةِ، فَيَقِيمُونَ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ مَقَامَ الرَّاهِنِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ سَتَنظُرُونَ أَصَدَقْتُ أَمْ كُذِّبْتُ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾»<sup>(٥)</sup>، الْمَعْنَى: أَمْ أَنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ؟. وَمِنْهُ: ﴿مَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا﴾<sup>(٦)</sup>، بِمَعْنَى: أَنْتَ عَلَيْهَا. وَمِنْ ذَلِكَ إِقَامَةُ الْمَصْدَرِ مَقَامَ

(١) الْأَشْيَاءُ وَالنَّظَائِرُ: ١٢١/٨.

(٢) أَنْظَرِ الْأَشْيَاءَ وَالنَّظَائِرَ: ١٢٢/١.

(٣) الْأَشْيَاءُ وَالنَّظَائِرَ: ١٢٢/١.

(٤) الْأَشْيَاءُ وَالنَّظَائِرَ: ١٢٣/١.

(٥) النُّحْلُ: ٢٧.

(٦) الْبَقَرَةُ: ١٤٣.

الأمر...» (١).

ولقد أفرد ابن عصفور لِمَا عُذَّ من باب الضرورة فصلاً: «فَقُضِلَ الْبَدَلُ: وهو مُتَّصِرٌ فِي إِبْدَالِ حَرْكَةٍ مِنْ حَرْكَةٍ، وَحَرْفٍ مِنْ حَرْفٍ، وَكَلِمَةٍ مِنْ كَلِمَةٍ، وَحَكِيمٍ مِنْ حَكِيمٍ...» (٢).

وَيُفَرِّقُ النَّحْوِيُّونَ بَيْنَ الْإِبْدَالِ وَالْقَلْبِ، فَالْقَلْبُ يَدُورُ فِي فَلَكَ حُرُوفِ الْعَلَةِ، وَالْإِبْدَالُ يَكُونُ فِيهَا وَفِي غَيْرِهَا مِنَ الْحُرُوفِ الصَّحِيحَةِ؛ وَعَلَيْهِ فَالْإِبْدَالُ أَعْمُ، وَالْقَلْبُ أَخْصَرُ لَكُونِهِ فِي حُرُوفِ الْعَلَةِ. وَقِيلَ إِنَّ الْقَلْبَ هُوَ تَصْمِيرُ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِ الصُّورَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ إِزَالَةٍ، أَمَّا الْإِبْدَالُ فَعَلَى تَقْدِيرِ الْإِزَالَةِ؛ وَعَلَيْهِ فَدُائِمٌ مِنْ بَابِ (افْتَقَلَ) إِبْدَالٌ لَا قَلْبَ، أَمَّا (قَالَ) وَ(بَاعَ) فَقَلْبٌ (٣).

وَحَمَلًا عَلَى مَا مَرَّ يَكُونُ الْإِبْدَالُ أَخْصَرَ مِنَ التَّعْوِيزِ، فَكُلُّ إِبْدَالٍ يُعَدُّ تَعْوِيزًا وَلَيْسَ الْعَكْسُ، وَلِذَلِكَ تَطَالَعْنَا فِي بَعْضِ الْمَظَانِّ لَفْظَةَ الْإِبْدَالِ مُطْلَقَةً عَلَى التَّعْوِيزِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الرُّضِيِّ فِي (شَرْحِ الْكَافِيَةِ): «وَلَمْ يُصَغَّرْ شَيْءٌ مِنْ جَمْعِ الْكَثَرَةِ عَلَى لَفْظِهِ إِلَّا (أَصِيلَانِ) جَمْعُ (أَصِيلٍ) تَشْبَهُاً بِعِشْمَانٍ، فَيُقَالُ: «أَصِيلَانِ»، وَقَدْ يُؤَوَّضُ مِنْ نَوْنِهِ اللَّامُ، فَيُقَالُ أَصِيلَانٌ، وَهُوَ شَاذٌّ عَلَى شَاذٍّ» (٤).

وَقَوْلُ الْقَزَازِيِّ الْقَيْرَوَانِيِّ: «وَمِمَّا يَجُوزُ لَهُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْعِوَضِ وَالْمَعْوَضِ مِنْهُ فِي قَوْلِهِمْ: فَمَ وَقَمَوَانُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمِيمَ فِي (فَمَ) بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي كَانَتْ فِي (فَوْزَيْدٍ)، فَلَمَّا جُمِعَا اسْمًا مُنْفَصِلًا رُدُّوا الْوَاوُ مَعَ الْمِيمِ» (٥).

وَقَوْلُ ابْنِ جَنِّي: «وَذَلِكَ أَنَّهُ أَبْدَلُ مِنْ يَاءَ (عَمِّي) أَلْفًا، وَلَيْسَ الْعَمُّ مُنَادًى. وَهَذَا الْبَدَلُ إِنَّمَا بَابُهُ النِّدَاءُ، كَقَوْلِكَ: يَا أَبَا وَيَا أُمَّ، وَكَانَ — عَلَى هَذَا — يَنْبَغِي أَلْفًا يَأْتِي بِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ بَعْدَ الْأَلْفِ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ إِنَّمَا هِيَ بَدَلٌ مِنْ يَاءِ الضَّمِيرِ،

(١) الصَّاحِبِيُّ فِي فَهْمِ اللَّفْظَةِ: ٢٣٦ — وَانظُرْ فِي ذَلِكَ الزَّهْرِيُّ فِي عِلْمِ اللَّفْظَةِ: ٣٣٧/١-٣٣٨.

(٢) ضُرَائِرُ الشَّرْحِ: ٢١٦.

(٣) انظُرْ تَوْضِيحَ الْمَقَائِدِ وَالْمَسَالِكِ بِشَرْحِ أَفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ: ٤٠٣/٦.

(٤) شَرْحُ الشَّافِيَّةِ: ٢٦٧/١-٢٦٨.

(٥) ضُرَائِرُ الشَّرْحِ: ١٤٨.

وَلَيْسَ لَهُ هُنَاكَ بَيَّانٌ، فَهَذَا وَجْهٌ إِشْكَالٌ هَذَا، وَهُوَ وَاضِحٌ. وَالَّذِي عِنْدِي فِيهِ أَنَّهُ جَمْعٌ بَيْنَ الْيَعُوضِ وَالْمَعُوضِ مِنْهُ، أَعْنِي الْبَدَلُ وَالْمَبْدَلُ مِنْهُ...»<sup>(١)</sup>.  
 وَقَوْلُ ابْنِ هِشَامٍ: «وَأَشْرُتُ بِقَوْلِي (وَبَابِهِ) إِلَى أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ كَسْنِيْنَ فِي كَوْنِهِ جَمْعاً لثَلَاثِي حَيْفَتُ لَامِهِ، وَعُضُوصٌ عَنْهَا هَاءُ التَّائِيثِ، فَإِنَّهُ يُغَرَّبُ هَذَا الْإِعْرَابُ...»<sup>(٢)</sup>.  
 وَقَوْلُ سَيِّبِيهِ: «وَأَمَّا (فَعَلْتُ) فَالْمَصْدَرُ مِنْهُ عَلَى التَّفْعِيلِ، جَعَلُوا التَّاءَ فِي أَوَّلِهِ بَدَلاً مِنَ الْعَيْنِ الزَّائِدَةِ فِي (فَعَلْتُ)...»<sup>(٣)</sup>.

وَقَوْلُ ابْنِ مَنْظُورٍ: «وَتَقُولُ: قَالَتْ أَلْقَلُّوا قُلُوبًا، وَقَلَيْتُ أَقْلِي قَلِيًّا لَعَنَ، وَأَصْلُهَا: قُلُوْ، وَالْهَاءُ عِيْضٌ...»<sup>(٤)</sup>، وَقَوْلُهُ أَيْضاً: «وَهِيَ (فَعْلَةٌ)، مِنْ: لَعَفْتُ، أَيْ: تَكَلَّمْتُ: أَصْلُهَا: لَعَفْتُ، كَكَرَّةٍ، وَقَلَعَةٍ وَثَبَةٍ، كُلُّ لَامَانِهَا وَآوَاتٍ، وَقِيلَ أَصْلُهَا: لَعَفِي، أَوْ لَعَفُوْ، وَالْهَاءُ عِيْضٌ»<sup>(٥)</sup>، وَقَوْلُهُ أَيْضاً: «وَذَلِكَ نَحْوُ: الدُّنْيَا، وَالْعُلْيَا، وَالْقُسْطِيَا، وَهِيَ مِنْ: دَنَوْتُ وَعَلَوْتُ، وَقَصَصْتُ، فَلَمَّا قَلَبُوا الْوَآءَ فِي هَذَا وَغَيْرِهِ مِمَّا يَطْوُكُ تَعْدَاؤُهُ عَرَّضُوا الْوَآءَ مِنْ غَلْبَةِ الْبَاءِ عَلَيْهَا فِي أَكْثَرِ الْمَوَاضِعِ بِأَنَّ قَلْبَهَا فِي نَحْرِ: الْبَقْوَى، وَالشَّوَى، وَآوَاءٌ، لِيَكُونَ ذَلِكَ ضَرْباً مِنَ التَّعْوِيضِ، وَمِنْ التَّكَافُؤِ بَيْنَهَا»<sup>(٦)</sup>.

وَيَتَرَاءَى لِي أَنَّ بَعْضَ النَّحَاةِ أَطْلَقُوا عَلَى مَا يُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ تَعْوِيضاً إِبْدَالاً، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا تَصِحُّ كَمَا مَرَّ، لِأَنَّ كُلَّ إِبْدَالٍ يُعَدُّ تَعْوِيضاً، وَلَيْسَ الْعَكْسُ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ أَبُو الْبَرَكَاتِ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي كِتَابِهِ (مَنْثُورُ الْفَوَائِدِ): «السِّينُ فِي (أَسْطَاغٍ) بَدَلٌ مِنْ نَقْلِ الْحَرَكَةِ الَّتِي فِي وَآوٍ (أَطْوَعٍ)»<sup>(٧)</sup>.

وَإِبْنُ جَنِّي فِي (الْخَصَائِصِ): «أَمَّا مَا حُيِّفَتْ فَاؤُهُ، وَجِيءَ بِزَائِدٍ عِيْضاً مِنْهُ،

(١) المحتسب: ٢٣٨/٢.

(٢) شرح شذور الذهب: ٥٩.

(٣) الكتاب: ٧٩/٤.

(٤) لسان العرب (قلا): ١٩٩/١٥.

(٥) لسان العرب (لغو): ٢٥٢/١٥.

(٦) لسان العرب (بق): ١٨٠/١٤، وانظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٨٦/٢-٢٨٨، شرح ابن

عقيل: ٦٤/١، ضياء السالك إلى ألفية ابن مالك: ٧٣/١.

(٧) منثور الفوائد: ٤٣.

قَبَاب (فِعْلَةٌ) فِي الْمَصَادِر؛ نَحْو: عِدَّةُ وَزْنَةٍ، وَشَيْءٍ، وَجَهَةٍ، وَالْأَصْلُ: وَغِدَّةٌ، وَوَزْنَةٌ، وَوَشْيَةٌ، وَوَجْهَةٌ، فَحُذِفَتِ الْفَاءُ لَمَّا ذُكِرَ فِي تَصْرِيفِ ذَلِكَ، وَجُعِلَتِ التَّاءُ بَدَلًا مِنَ الْفَاءِ...»<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ: «وَقَالَ الْخَلِيلُ — رَحِمَهُ اللَّهُ —: اللَّهُمَّ نَدَاءٌ، وَالْمِيمُ هَا هُنَا بَدَلٌ مِنَ (يَا)...»<sup>(٢)</sup>.

وَالْقِرَازُ الْقِيَرَوَانِي: «وَمِثْلُ هَذَا مَا أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ مِنْ إِدْخَالِ (يَا) عَلَى (اللَّهُمَّ)، وَذَلِكَ أَنَّ الْمِيمَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ بَدَلٌ مِنَ (يَا)، فَلَا يَجُوزُ عَنْهُمْ أَنْ يَجْتَمِعَ مَعَ (يَا)...»<sup>(٣)</sup>.

وَبَتَّةً فَلَسْتُ أُرِيدُ فِي هَذَا الْبَحْثِ أَنْ أَتَحَدَّثَ عَنِ الْإِبْدَالِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ ضَافَتِي فِيهِ، وَلَئِنْ النَّحَاةَ الْقَدَامَى قَدْ وَقَّوْا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ حَيْثُ الْاسْتِقْصَاءُ وَالْحُرُوفُ الَّتِي تَدَوُّ فِي فَلَكِهِ، فَلَا يَكَادُ كِتَابٌ فِي النَّحْوِ أَوْ الصَّرْفِ يَخْلُو مِنْهَا، وَلَعَلَّ مَا يُعَزَّزُ مَا نَذَهَبُ إِلَيْهِ أَنَّ كُلًّا مِنْ ابْنِ جَنِي وَأَبِي الطَّيِّبِ اللَّغَوِيِّ وَابْنِ السَّكَيْتِ قَدْ صَنَّفَتْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ<sup>(٤)</sup>. وَهَذِهِ التَّصَانِيفُ تُعَدُّ عُمْدَةُ الدَّارِسِينَ الْقَدَامَى وَالْحَدِيثِينَ فِيهَا. وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِيمَا جَمَعَهُ السِّيُوطِيُّ<sup>(٥)</sup>، وَابْنُ عَصْفُورٍ<sup>(٦)</sup>، وَأَبُو عُبَيْدَةَ<sup>(٧)</sup>، وَابْنُ قَتَيْبَةَ<sup>(٨)</sup>، وَأَبُو عَلِيٍّ الْقَالِي<sup>(٩)</sup>، وَابْنُ سَيِّدِهِ<sup>(١٠)</sup>، وَالرَّضِيُّ<sup>(١١)</sup>،

(١) الْخَصَائِصُ: ٢/٢٨٥، وَانْظُرِ الْأَشْبَاهَ وَالنِّظَائِرَ: ١٢٠/١.

(٢) الْكِتَابُ: ١٩٦/٢.

(٣) ضُرَائِرُ الشَّرْحِ: ١٤٩.

(٤) مُصَنَّفُ ابْنِ جَنِي هُوَ التَّعَاقُبُ. وَمُصَنَّفُ أَبِي الطَّيِّبِ اللَّغَوِيِّ هُوَ: الْإِبْدَالُ، وَهُوَ مَطْبُوعٌ.

السَّكَيْتِ هُوَ: الْإِبْدَالُ، وَهُوَ مَطْبُوعٌ.

(٥) انْظُرِ الْمَزْهَرَ فِي عِلْمِ اللَّغَةِ: ١/٤٦٠-٤٧٦.

(٦) انْظُرِ الْمُتَمَعَ فِي التَّصْرِيفِ: ١/٣٨٢.

(٧) لَقَدْ نَقَلَ السِّيُوطِيُّ فِي الْمَزْهَرِ عَنْهُ: ١/٢٧٢، ٣١٤، ٣٣١.

(٨) انْظُرِ أَدَبَ الْكَاتِبِ.

(٩) انْظُرِ الْأَمَالِي: ٢/٢٢٢، ٣٤، ٤١، ٥٢، ٦٧، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٩، ١٢٥، ١٣٤، ١٣٩،

١٤٥، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٠، ١٧١، ١٧٧، ١٨٥.

(١٠) انْظُرِ الْمَخْصَصَ: ١٣/٢٧٤-٢٩٠.

(١١) انْظُرِ شَرْحَ الشَّافِيَةِ: ٣/١٩٧.

وابن يعيش<sup>(١)</sup> وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

ولقد صَنَّف في القلب والإبدال أيضاً الأصمعي<sup>(٣)</sup>، والفيروزبادي<sup>(٤)</sup> وغيرها<sup>(٥)</sup>، وأبو القاسم الزجاجي<sup>(٦)</sup>، وأحمد فارس الشدياق<sup>(٧)</sup> من المُحدثين.

ولقد حاول الدارسون القدماء والمحدثون تعليل ظاهرة الإبدال في اللغة العربية، فالدكتور إبراهيم أنيس يرى أنَّ الإبدال في حقيقته يكون بين حرفين بينهما تقارب صوتي، وأنَّ بعض ما يصيبهما للتصحيف دور فيه: «غير أنَّه في كل حالة يُشترط أنَّ تلاحظ العلاقة بين الحرفين المبدل والمبدل منه، ودراسة الأصوات كقيلة بأنَّ توقُّفنا على الصلات بين الحروف، وصفات كلِّ منها، أي أنَّ القُرْب في الصَّفة أو المخرج شرطٌ أساسي في كلِّ تطوُّر صوتي، ومعظم الكلمات التي رواها ابنُ السكيت في كتابه من هذا النوع الذي نلاحظ فيه الصلة الوثيقة بين الحرف الأصلي والحرف الجديد في الكلمة التي أصابها هذا التطور الصوتي...»<sup>(٨)</sup>.

وما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس رأي سديد عند الأستاذ علي النجدي ناصف في تقديمه لكتاب (الإبدال) لابن السكيت: «... وقد يكون ما أصابهما من قبيل التصحيف، وهو رأي سديد يستحقُّ أن يُتلقَّى بالقبول وحسن

---

(١) انظر شرح الملوكي في التصريف: ٢١٨.

(٢) انظر في ذلك: الخصائص: ٨٢/١، ١٨٤ - ، ٢٧١، توضيح المقاصد والمسالك: ٣١٦، حاشية الصبيان على شرح الأشموني: ٢٧٩/٤، شرح التصريح على التوضيح: ٣٦٦/٢، الصاحبي في فقه اللغة: ٢٠٣.

(٣) انظر كشف الظنون: ١٣٥٥/١، وانظر مقدمة كتاب الإبدال: ٣٠.

(٤) انظر الزهر في علوم اللغة: ٣١٤/١.

(٥) لقد ذكر السيوطي في الزهر: ٣١٤/١، كتاباً في الإبدال مؤلف مجهول.

(٦) مصنفه هو: الإبدال والمعاقبة والنظائر، ولقد حققه عز الدين التوخي ١٩٦٢ م.

(٧) اسم كتابه هو: سِرُّ الليالي في القلب والإبدال. وفي (كتاب الجاسوس على القاموس) طائفة من القلب والإبدال: ١٣٦ - .

(٨) من أسرار اللغة: ٥٦، وانظر: ٦٩.

والقول نفسه مع الدكتور عبد الصبور الشاهين من حيثُ وجوبُ توافر التقارب الصوتي في هذه المسألة: «وَمِنْ الحَقَائِقِ الْمُسَلَّمَةِ أَنَّ ظَاهِرَةَ الْإِبْدَالِ بِصِفَةِ عَامَةٍ لَا تَحْدُثُ إِلَّا عَلَى أَسَاسِ التَّقَارُبِ بَيْنِ الْأَصْوَاتِ الْمُتَبَادِلَةِ، وَأَنَّ الْغَايَةَ مِنْهُ تَحْقِيقُ نَوْعٍ مِنَ الْاِقْتِصَادِ فِي عَمَلِيَّاتِ النُّطْقِ الْمُتَتَابِعَةِ» (٢).

ولعلَّ ما يَعْزِزُ أَنَّ للتَّصْحِيفَ دوراً في بعض الألفاظ التي وقع فيها الإبدال تلك الألفاظ التي دَوَّنَهَا أَبُو أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدٍ الْعَسْكَرِيُّ فِي كِتَابِهِ (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحرير) (٣).

أَمَّا الْقَدَمَاءُ مِنَ النُّحَوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ فَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى شَبُوحِ تَبْنِ الْفَلْطَيْنِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا الْإِبْدَالُ فِي الْقَبِيلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى وَجُودِهَا فِي بَيْتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ وَاسْتِحَالَةِ كَوْنِهَا فِي قَبِيلَةٍ وَاحِدَةٍ (٤).

وَبَعْدَ قَلَسْتُ أَهْبُ إِلَى أَنَّ لِلتَّصْحِيفِ دَوْرًا فِي ظَاهِرَةِ التَّعْوِيزِ؛ لِأَنَّ مَسْأَلَةَ يَضُبُّ إِدْرَاجُهَا فِي فُلْكَه، فَكُونُ النَّاءِ فِي (عِدَّة) عَوَضًا مِّنَ الْوَاوِ، وَالْأَلْفِ عَوَضًا مِنَ الْوَاوِ فِي (اسم)، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِ التَّعْوِيزِ الَّتِي سَتَتَحَدَّثُ عَنْهَا فِي هَذَا الْبَحْثِ — لَا تَخْضَعُ لِسُلْطَانِ التَّصْحِيفِ الْمَشَارِإِلَيْهِ، وَعَلَيْهِ فَإِنِّي أَذْهَبُ مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ إِلَى أَنَّ لِلتَّقَارُبِ الصَّوْتِيِّ أَثْرًا بَيِّنًا فِي هَذِهِ الظَّاهِرَةِ بِمَسَائِلِهَا الْمُخْتَلِفَةِ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ تَحْمِيلِ النُّطْقِ أَكْثَرَ نِسْرًا وَانْسِيَابًا، وَلَسْتُ أَتَّكِرُ أَنَّ مَا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ بَابِ التَّعْوِيزِ لَيْسَ بَعِيدًا عَنِ أَثَرِ اللِّغَايَةِ فِيهِ.

وَيَتَرَاءَى لِي أَنَّ أَبَا حَبَّانَ يَرَى أَنَّ ظَاهِرَةَ التَّعْوِيزِ وَالْمَعَاوِضَةَ مِنْ ابْتِكَارِ النِّهَاةِ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي حَذْفِ حَرْفٍ وَزِيَادَةِ آخَرٍ عَنْهُ: «... وَالْمَعَاوِضَةُ لَيْسَ

(١) كتاب الإبدال، تصدير: ٤-٥.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٦٨.

(٣) حقه الدكتور السيد محمد يوسف.

(٤) انظر: جبهة اللغة: ١٨٥/٢، الزهر في علوم اللغة: ٤٦٠/١، الخصائص: ٣٧١/١، ٨٧/٢، من أسرار اللغة: ٥٦ — .

معنى تعتبره العرب بحيث تجعل الماء له بالقصد، بل هذه عبارة تكون من التحوي عند رؤية التعاقب في كلامهم، وإن كان سيوييه قد جرى على مثل هذه الطريقة في الأعراس، إلا أنه لا يقدح فيه معنى، بل ينبغي أن يُنسب إلى العرب المعاوضة إذا كان للتعويض فائدة، وأي فائدة في إسقاط حرف وزيادة آخر انتهى»<sup>(١)</sup>.

---

(١) الأشباه والنظائر: ١٣١/١.



## الفصل الأول تعويضٌ يدور في فلك الحركة والحرف في بنيتِ الكامة وغيرها

وَلَعَلَّ أَهَمَّ مَسَائِلَ هَذَا الْفَصْلِ حَمَلًا عَلَى الْيَعْوِضِ :

- (١) ثاء التأنيث .
- (٢) الهاء .
- (٣) اللام .
- (٤) تضعيف الحرف .
- (٥) الألف واللام .
- (٦) الياء .
- (٧) التنوين .
- (٨) النون .
- (٩) ما .
- (١٠) الميم .
- (١١) الألف .
- (١٢) الألف والطاء .
- (١٣) أن .
- (١٤) الهمزة .
- (١٥) السين .

(١٦) الواو والنون.

(١٧) الحركة عَوَضَ من الحركة.

(١٨) الحركة على عين الفعل المعتل الناقص المجزوم عَوَضَ مِنْ ذَهَابِ لَامِهِ.

(١٩) تعويضٌ يدورُ في فلكِ الحروف المنفصلة.

## (١) تاء التأنيث

لقد ذهب الكوفيون إلى أنَّها تسمَّى هاء التأنيث كما تسمَّى تاء التأنيث، وهي مسألة أُنكرها غيرهم، جاء في (رصف المباني): «اعْلَمْ أَنَّ الكوفيين يزعمون أنَّها هاء في الأصل؛ لأنَّ الوقف عليها هاء، وليس ذلك بصحيح، لأنَّ الوقف عارض، واللفظة تاء، وهو الأصل، فلا يُعَدُّك عن الأصل إلاَّ بدليل قاطع»<sup>(١)</sup>.

ولعلَّ في كونها هاء للتأنيث تفرقةً بينها وبين التاء التي تتصل بالفعل الماضي وتلك التي تلحق بعض الجموع مربوطة كانت نحو: قصاة وبغاة وأضرابها، أو مفتوحة نحو: طالبات وبيوتات، أو التي تلحق بعض الأسماء المفردة نحو: أخت وبنت. وهي مسألة تجعلنا نذهب إلى وجوب كتابة بعض الأعلام التي جرت العادة في كتابتها بالتاء المفتوحة بهاء التأنيث: نحو حكمة، وعصمة، ورأفة، وغيرها، أو تلك التي تلحق أواخر بعض الحروف نحو: ثُمَّت<sup>(٢)</sup>، رُبَّت، لَعَلَّت. ولقد تبع الكوفيون في هذه المسألة الأستاذ عبد العلم إبراهيم<sup>(٣)</sup> الذي اكتفى بعدّها هاء للتأنيث، أما تاء التأنيث فهي عنده تلك التي يوقف عليها بلفظها وتكتب تاء مفتوحة.

ولقد ذكر ابن منظور<sup>(٤)</sup> أنَّ الهاء تُرادُّ في العربية في سبعة أوجه:

- 
- (١) رصف المباني: ١٦٦، وانظر: سر صناعة الإعراب: ١٧٦، شرح التصريف للوكلي: ١٩٥، الأزهية: ٢٥٨، الأمالي الشجرية: ٢٨٦/٢، شرح المفصل: ٩٧/٥، سراج الكتبة: ١٦٣.
  - (٢) أمَّا ثَمَّةُ ظرف الإشارة فهاء التأنيث لا غير للفرق بينه وبين (ثُمَّ) حرف العطف.
  - (٣) انظر الإملاء والترقيم: ٩٣. وانظر مواضع هذه التاء: ٩٣-٩٤.
  - (٤) انظر لسان العرب: ٤٨١/٥.

- (١) للفرق بين الفاعل والفاعلة الصفتين، نحو: ضارب، وضاربة، وكريم وكريمة، وغيرهما من الصفات التي يجوز أن تلحقها هاء التانيث.
- (٢) للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس، نحو: امرئ وامرأة وزجل وزجلة، وإنسان وإنسانة، وعلامة وعلامة، وحمار وحمارة، وأسد وأسدة، وبرذون وبرذونة، وهذه المسألة ليست منقاسة.
- (٣) للفرق بين الواحد والجمع نحو: تَمَرٌ وَتَمَرٌ، وَبَقَرَةٌ وَبَقَرٌ، وبعبارة ذلك نحو: كَمًا للواحد وكَمَاءً للجمع. ومن ذلك بَقَالٌ وَبَقَالَةٌ، وَجَمَالٌ وَجَمَالَةٌ، وَحَمَارٌ وَحَمَارَةٌ.
- (٤) لتأنيث اللفظة وإن لم يكن تحتها حقيقة تانيث، ومن ذلك الألفاظ التي لا مذكر لها، نحو: غرفة وقرية وغيرهما.
- (٥) للمبالغة، نحو: راويه وملولة وفروقة وحولة وعلامة ونسابة اللتين تُعَدُّ فيهما التاء لتأكيد المبالغة على خلاف ما ذهب إليه ابن منظور، وقد تبعه في ذلك الأستاذ عبد العليم إبراهيم<sup>(٢)</sup>. ولا يجوز أن تَدْخُلَ هذه التاء في وصف من أوصاف الله تعالى وإن كان المراد المبالغة<sup>(٣)</sup>.
- (٦) في كلِّ ما كان واحداً من جنسٍ يَقَعُ على المذكر والمؤنث نحو: بطَّةٌ وحيَّةٌ<sup>(٤)</sup>.
- (٧) في الجمع، وهي فيه على ثلاثة أوجه:
- (أ) أن تدلَّ على النسب، نحو التهاليل والأشاعنة، والمناذرة والأزارقة.
- (ب) أن تدلَّ على العجمة نحو: الموازنة والجواربة والكيالجة، والطالسة<sup>(٥)</sup>، والصوالجة، لأنَّ القياس فيها: موازج، وجوارب، وطاليس، وصوالج، وكياليج، فدخلت التاء في هذا الجمع لتدلَّ على

(١) انظر كتاب التكلة: ٣٥٩.

(٢) انظر الإملاء والترقيم: ٩٣.

(٣) انظر كتاب التكلة: ٣٦٦.

(٤) انظر هذه المسألة في الجمل على الجواز في القرآن الكريم: ٣٧ —.

(٥) انظر لسان العرب (طلس).

أَنَّ الْأَصْلَ أَعْجَمِي.

(ج) التَّوْضِيحُ مِنْ حَرْفٍ مَحْذُوفٍ كَمَا سَيَأْتِي فِيمَا بَعْدُ.

وَتَأْتِي أَيْضاً لِتَأْكِيدِ التَّائِيثِ نَحْوُ: عَجُوزَةٌ، وَأَتَانَةٌ، وَزَوْجَةٌ، وَلَقَدْ عَدَّ السِّيُوطِيُّ (١) مِنْ ذَلِكَ نَجْعَةً وَنَاقَةً.

وَتَأْتِي لِتَأْكِيدِ الْجَمْعِ نَحْوُ: حِجَابَةٌ، وَجَاهَلَةٌ، وَذِكَاكَةٌ، وَخُؤُولَةٌ، وَغُمُومَةٌ، وَبُعْمُولَةٌ وَصُقُورَةٌ، وَخَضَارِمَةٌ، وَقَائِمَةٌ (٢) وَقَشَاعِمَةٌ وَغَبَاهَلَةٌ وَمَسَاوِنَةٌ (٣)، وَصِيَاقِلَةٌ (٤). وَلَقَدْ عَدَّ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ (٥) التَّاءَ فِي أَفْعَلَةٍ وَفَعْلَةٍ نَحْوُ: أَجْرِيَّةٍ وَصَيْبِيَّةٍ وَخَصِيْبَةٍ وَغِلْمَةٍ وَجَبْرِيةٍ — مِنْ بَابِ يَأْيِ النِّسْبِ فِي كُرْمِيٍّ وَقُمْرِيٍّ، لِأَنَّهَا جَاءَتْ فِي هَذَيْنِ الْبَنَاءَيْنِ غَيْرَ دَالَةٍ عَلَى مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ فِي الْأَمْرِ الْعَامِّ مِنَ النِّسْبِ.

وَأَجَازَ السِّيُوطِيُّ (٦) أَنَّ تَأْتِي الْهَاءُ لِتَوْكِيدِ الْوَحْدَةِ، نَحْوُ: ظِلْمَةٌ وَغُرْفَةٌ.

وَتَزَادُ هَذِهِ الْهَاءُ فِي أَسْمَاءِ الْأَشْخَاصِ مِنَ الذَّكَورِ نَحْوُ: حَمْزَةٍ، وَطَلْحَةٍ وَمَعَاوِيَةٍ (٧)، وَهِيَ تَكْتُبُ فِيهَا مَرْبُوطَةٌ، وَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَى مَا سُمِعَ مِنَ الْعَرَبِ بِفَتْحِهَا نَحْوُ: هَذَا طَلْحَتُ، وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَالرَّحْمَتُ (٨).

وَتَأْتِي أَيْضاً لِإِفَادَةِ النِّسْبِ وَالْعَجْمَةِ نَحْوُ: بَرَابَرَةٍ، وَسِيَابِجَةٍ، لِأَنَّهُ يُقَالُ: بَرَبْرُثُونَ، وَسِيَبِجِيُّونَ، وَذَكَرَ أَبُو حَيَّانٍ (٩) أَنَّهُ لَا يُجْعَلُ التَّاءُ فِيهِمَا لِأَحَدِ الْمَعْنَيْنِ،

(١) انظر مع المراجع: ٦٢/٦.

(٢) قَائِمَةٌ: سَادَةٌ، انظر لسان العرب (قس).

(٣) مَسَاوِنَةٌ جَمْعُ مَسَاءَةٍ (مَفْعَلَةٌ) عِنْدَ ابْنِ جَنِّي، وَأَضْلَهَا، مَشْوَةٌ، فَجَمَعَتْ مَفْعَلَةً عَلَى تَفَاعُلٍ، عَلَى أَنَّ الْهَاءَ دَخَلَتْ لِتَأْكِيدِ الْجَمْعِ. انظر المصنف: ٩٣/٢.

(٤) انظر شرح الشافية: ١٩٠/٢، المصنف: ٩٣/٢.

(٥) انظر كتاب التَّكْلِفَةِ: ٣٦٦-٣٦٧.

(٦) انظر مع المراجع: ٦٢/٦، وانظر شرح الصريح على التوضيح: ٢٨٨/٢.

(٧) انظر شرح الصريح الملوكي: ١٦٤.

(٨) انظر: سر صناعة الإعراب: ١٧٦، ١٨٣، وانظر شواهد أخرى على هذه المسألة في مع المراجع، ٢١٦/٦.

(٩) انظر مع المراجع: ٦٢/٦، وانظر كتاب التَّكْلِفَةِ: ٣٦٩.

لأنه ليس أولى بها من الآخر.

وتأتي أيضاً للفرق بين الواحد والجمع، نحو: بَغَال وبَغَالَة، وَجِمَار وَجِمَارَة، وَيَصْرِي وبَصْرِيَّة، وكُوفِي وكُوفِيَّة. وذكر السيوطي<sup>(١)</sup> أنَّ ما مرَّ لا يَدْخُل تحت تمييز الواحِد من الجنس، لأنَّه من الصفات لا مِنْ الأجناس.

وتأتي أيضاً للازدواج، نحو: لَكُلِّ سَاقِطَةٌ لَاقِطَةٌ، أي: لِكُلِّ كَلِمَةٍ تَسْقُطُ لَاقِطٌ لَهَا، فَجِيءَ بِالتَّاء لِلِازْدَوَاجِ<sup>(٢)</sup>، وَيَتَرَاءَى لِي أَنَّهُ يَجُوزُ عَدُّ الْهَاءِ فِيهَا لِلْمِبالَغَةِ.

ولعلَّ أَهمَّ ما يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ فِيهِ التَّاءُ عِوَضاً ما يلي:

- (١) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ فَاءِ الْكَلِمَةِ.
  - (٢) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ عَيْنِ الْكَلِمَةِ.
  - (٣) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ حَرْفِ زَائِدٍ لِمَعْنَى.
  - (٤) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ حَرْفِ زَائِدٍ لِغَيْرِ مَعْنَى.
  - (٥) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ مَدَّةِ الْمَصْدَرِ (تَفْعِيل) أَوْ أَلِفِ (فِعَال).
  - (٦) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ أَحَدِ حُرُوفِ التَّضْعِيفِ.
  - (٧) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ أَلِفِ التَّأْنِيثِ.
  - (٨) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ يَاءِ الْإِضَافَةِ.
  - (٩) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ لَامِ الْكَلِمَةِ.
  - (١٠) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ أَلِفِ (فِعْلَال) أَوْ (فِيْعَال) أَوْ غَيْرِهَا.
- وَالْيَكُ التَّفْصِيلُ فِيمَا مَرَّ:
- (١) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ فَاءِ الْكَلِمَةِ:

وَمِنْ ذَلِكَ مَا صُدِّرَ بِحَرْفِ عِلَّةٍ (الْوَاوُ) مِنْ بَابِ (فَعْلَل)، نَحْوُ: عِدَّةٌ، وَصَلَةٌ، وَصَفَةٌ، وَزَنَةٌ، وَجَهَةٌ، وَأَضْرَابُهَا، لِأَنَّ أَصْلَهَا: عِدَّدٌ، وَوَضِلٌّ، وَوَصِفٌ، وَوِزَنٌ،

(١) انظر مع الموامع: ٦٢/٦.

(٢) انظر: الأمل في الشجرية: ٢٩٥/٢، الأزهية: ٢٦٧.

وَوَجْهٌ، نُقِلَتْ كسرة الواو إلى العين بفتحها، ثم حُذِفَت الواو الساكنة، وَعَوِضَ عنها التاء، ولم يَكُنْ التعويضُ في موضع الفاء المحذوفة، لأن تاء التأنيث لا تقع صَدرًا<sup>(١)</sup>. وذكر ابن جني<sup>(٢)</sup> أَنَّهُمْ لَمَّا حَذَفُوا الفاء بَنَوْا الكلمةَ على (فَعْلَةٍ)، ثُمَّ عَوِضُوا عنها المَاءَ كما فَعَلُوا في (زنادقة) كما سَيَأْتِي فيما بَعْدُ.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّ التاء التي ليست للتأنيث عَوَضًا فِيهِ من الفاء قولهم: تَقَى يَتَقَى من باب (تَقَلَّ يَتَقَلُّ)، لِأَنَّ الْأَصْلَ: اتَّقَى يَتَّقِي من باب (اِفْتَقَلَ يَفْتَقِلُ)<sup>(٣)</sup>، فحذفت التاء الأصلية، وجُعِلَتْ تاء الافتعال عَوَضًا عنها.

ومن ذلك أيضًا تَجَبَّ يَتَجَبَّبُ على أَنَّ الْأَصْلَ: اتَّجَبَّ من باب (اِفْتَقَلَ) أي: اؤْتَجَبَّ<sup>(٤)</sup>. وذكر ابن منظور<sup>(٥)</sup> أَنَّ إِيحْدَى التاءين قد حُذِفَتْ. وذكر ابن جني<sup>(٦)</sup> أَنَّ رواية أَبِي زَيْدٍ (تَجَبَّ يَتَجَبَّبُ) من لَفْظٍ آخَرَ غيرِ الَّذِي مرَّ، وذكر ابن سيده<sup>(٧)</sup> أَنَّهُ ليس من الاتجاه، فَهَوَّ عِنْدَهُ من (هَجَبَتْ) الَّذِي أَهْمَلْتُ وجوهه.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ من هذا الباب (تَخَذَّ) حَمَلًا على مذهبِ أَبِي اسحق الزجاج<sup>(٨)</sup> الَّذِي ذهب إلى أَنَّ الهمزة في (أَخَذَ) عَوِيلَتْ هنا معاملة الواو، وَلَكِنَّ التاء في هذا الفعل أصلية، وليست عَوَضًا من الهمزة التي عَوِيلَتْ معاملة الواو عند ابن جني<sup>(٩)</sup>.

فأصل (تَخَذَّ) حَمَلًا على مذهبِ الزجاج: اِنتَخَذَ، لِيُنْتِ الهمزة فأصبحت ياء حَمَلًا على حركة ما قَبْلَهَا، ثُمَّ قُلِيَتْ تاء ليصح الإدغام، فصارت (اِنتَخَذَ)، وَلَمَّا

(١) انظر معجم المصاحف: ٦٢/٦.

(٢) انظر: الأمالي الشجرية: ٢٩٥/٢، الأزهية: ٢٦٧.

(٣) انظر: الخصائص: ٢٨٥/٢ —، الأشباه والنظائر: ١٠٨/١.

(٤) انظر: الخصائص: ٢٨٦/٢، الأشباه والنظائر: ١٠٨/١.

(٥) انظر لسان العرب (وجه).

(٦) انظر الخصائص: ٨٦/٢.

(٧) انظر لسان العرب (وجه).

(٨) انظر الخصائص: ٢٨٧/٢.

(٩) انظر الخصائص: ٢٨٧/٢، وانظر لسان العرب (ونخذ).

حُذِفَتِ التاء الساكنة حُذِفَتْ مَعَهَا أَلِفُ الوصل أيضاً، لَأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهَا بَعْدَ حَذْفِ السَّاكِنِ، فَصَارَ (تَحَذُّ) : «وَقَالَ الزَّجَّاجُ: أَضِلَّ (تَحَذُّ) (اتَّحَذُّ)، حَذَفَتِ التاء مِنْهُ كَمَا فِي (تَقَى)، وَلَوْ كَانَ كَمَا قَالَ لَمَا قِيلَ تَحَذُّ بَلْ تَحَذُّ يَتَحَذُّ تَحَذُّ كَتَحَذُّ يَتَحَذُّ بِجَهْلٍ جَهْلًا بِمَعْنَى أَخَذَ يَأْخُذُ أَخْذًا، وَلَيْسَ مِنْ تَرْكِيبِهِ» (١).

وَيَتَرَاءَى لِي أَنَّ قِرَاءَةَ أَبِي زَيْدٍ تُعَزِّزُ (تَحَذُّ) بِفَتْحِ التاء وَالْحَاءِ عَلَى مَذْهَبِ الزَّجَّاجِ: ﴿لَتَحَذُّ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ (٢).

وَلَعَلَّ مَا يُعَزِّزُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو إِسْحَقَ الزَّجَّاجُ أَنَّ الْجَوْهَرِيَّ ذَهَبَ مَذْهَبُهُ أَيْضًا: «الْجَوْهَرِيَّ: الِاتِّخَاذُ: الْإِفْتِعَالُ مِنَ الْأَخْذِ، إِلَّا أَنَّهُ أُذِغِمَ بَعْدَ تَلْيِينِ الْهَمْزَةِ وَإِدْبَالِ التَّاءِ، ثُمَّ لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ بِلَفْظِ الْإِفْتِعَالِ تَوَهَّمُوا أَنَّ التَّاءَ أَصْلِيَّةً، فَبِتَوَا مِنْهُ (فَعِلٌ يَفْعَلُ)، قَالُوا: تَحَذُّ يَتَحَذُّ، قَالَ: وَأَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى خِلَافِ مَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ» (٣).

وَمِمَّا يُمْكِنُ عُدُّهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ (يَتَسَيِّعُ) أَيْضًا، لِأَنَّ أَصْلَهُ يَتَسَيِّعُ. وَيَتَرَاءَى لِي أَيْضًا أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ: مُتَسَيِّعٌ، وَمَتَّقٍ، مُتَحَذِّ — يَعْمَلُ مَعَامَلَةَ الْمَاضِي وَالْمَصَارِعِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

## (٢) أَنَّ تَكُونَ عَوَضًا مِنْ عَيْنِ الْكَلِمَةِ:

وَيُشِيرُ هَذَا التَّعْوِضُ فِيمَا عَيْنُهُ وَآؤُ أَوْ يَاءُ مِنَ الْمَصَادِرِ، وَمِمَّا عَيْنُهُ وَآوُ: إِقَامَةٌ، اسْتِقَامَةٌ، إِجَازَةٌ، اسْتِجَازَةٌ، لِأَنَّ أَصْلَهَا: إِقْوَامٌ، اسْتِيقْوَامٌ، إِجْوَازٌ، اسْتِجْوَازٌ، نَقَلْتُ فَتْحَةَ الْوَاوِ إِلَى مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ قُلِّبَتِ الْعَيْنُ أَلْفًا، فَاجْتَمَعَ أَلِفَانِ، فَحُذِفَتِ الثَّانِيَّةُ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيُوبِهِ قِيَاسًا عَلَى حَذْفِ مَدَّةٍ (تَعْرِيزٌ)، وَلَكُونِهَا زَائِدَةٌ،

(١) شرح الشافعية: ٢٩٣/٣.

(٢) الكهف: ٧٨.

(٣) لسان العرب (نَحَذُّ) وَانْظُرْ (أَخَذَ). وَانْظُرِ الصَّحَاحَ (أَخَذَ): ٥٥٩/٢.

وَحُذِفَتِ الْأُولَى غِنْدَ الْأَخْفَشِ وَالْفَرَاءِ، لِأَنَّ الْحَرْفَ الْأَوَّلَ يُحْدَفُ لالتقاء الساكنين إذا كان مذكراً، ثُمَّ أُقِيمَتْ مَقَامَ الْمُحْدُوفِ تَاءُ التَّأْنِيثِ<sup>(١)</sup>.

ومن يأتي العين (استبانة) و(استيكانة)، وغيرهما مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ، وَالْقَوْلُ فِيهِمَا كَالْقَوْلِ فِيَمَا مَضَى مِنْ حَيْثُ النُّقْلُ وَالتَّعْوِضُ. وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً إِرَاءُ وَإِرَاءَةٌ. وَذَكَرَ سَبِيوِيَه أَنَّهُ يَجُوزُ التَّعْوِضُ فِي ذَلِكَ وَعَدَمُهُ: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: أَقَمْتَهُ إِقَامَةً، وَاسْتَعْتَمْتُ اسْتِعَانَةً وَأَزَيْتُهُ إِرَاءَةً، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَعْوِضْ، وَتَرَكْتَ الْحُرُوفَ عَلَى الْأَصْلِ...»<sup>(٢)</sup>.

وَمِمَّا يُمْكِنُ غِنْدَهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَيْضاً مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيوِيَه مِنْ حَيْثُ كَوْنُ التَّاءِ فِي الْمَصْدَرِ (تَفْعِيلٌ) عَوْضاً مِنَ الْعَيْنِ فِي (فَعَّلَ) مُضَعَّفِ الْعَيْنِ: «وَأَمَّا (فَعَّلْتُ) فَالْمَصْدَرُ مِنْهُ عَلَى التَّفْعِيلِ، جَعَلُوا التَّاءَ الَّتِي فِي أَوَّلِهِ بَدَلاً مِنَ الْعَيْنِ الزَّائِدَةِ فِي (فَعَّلْتُ)، وَجَعَلُوا الْيَاءَ بِمَنْزِلَةِ أَلِفِ الْإِفْعَالِ، فَغَيَّرُوا أَوَّلَهُ كَمَا غَيَّرُوا آخِرَهُ...»<sup>(٣)</sup>.

وَلَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ جَنِي<sup>(٤)</sup> أَنَّ التَّاءَ عَوِضُ مِنْ إِحْدَى عَيْنَيْهِ. وَلَعَلَّ مَا يَعْزِزُ مَذْهَبَ سَبِيوِيَه أَنَّ الرُّضِيَّ قَدْ نَقَلَ قَوْلَ سَبِيوِيَه مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرُدَّهُ: «قَالَ سَبِيوِيَه: أَصْلُ تَفْعِيلٍ فَقَالَ، جَعَلُوا التَّاءَ فِي أَوَّلِهِ عَوْضاً مِنَ الْحَرْفِ الزَّائِدِ، وَجَعَلُوا الْيَاءَ بِمَنْزِلَةِ أَلِفِ الْإِفْعَالِ، فَغَيَّرُوا آخِرَهُ كَمَا غَيَّرُوا أَوَّلَهُ...»<sup>(٥)</sup>.

وَأَصْلُ مَصْدَرِ (فَعَّلَ) حَمَلًا عَلَى مَا مَرَّ (فَقَالَ)، فَيَقَالُ فِي مَصْدَرِي قَطَعَ وَكَسَرَ: قِطَاعٌ وَكِسَارٌ، وَلَعَلَّ مَا يَعْزِزُ ذَلِكَ عِنْدَ ابْنِ جَنِي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكُذِّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾<sup>(٦)</sup>، فَجَعَلَتِ التَّاءَ فِي تَقْطِيعِ وَتَكْسِيرِ عَوْضاً مِنْ إِحْدَى الْعَيْنَيْنِ كَمَا مَرَّ.

(١) انظر: البحر المحيط: ٤٥٩/٦، شرح الشافية: ٩٥/٣، ١٦/٢، لسان العرب: ٤٨١/٥، التبيان في إعراب القرآن: ٩٢٢/٢.

(٢) الكتاب: ٨٣/٤، وانظر: ٥٤٦/٣. وانظر لسان العرب (رأى).

(٣) الكتاب: ٧٩/٤، وانظر شرح الشافية: ١٦٥-١٦٦.

(٤) انظر: الخصائص: ٢٩٠/٢، الأشباه والنظائر: ١١٨/١.

(٥) شرح الشافية: ١٦٥-١٦٦.

(٦) النبأ: ٢٨.

### (٣) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنْ حَرْفٍ زَائِدٍ لِمَعْنَى:

وَمِنْ ذَلِكَ كَوْنُهَا عَوْضاً مِنْ يَاءِ النِّسْبِ، نَحْوُ: أَشَقْتَنِي وَأَشَاعْتَنِي، وَأَزْرَقْتَنِي وَأَزَارِقْتَنِي، وَمَهْلَبْتَنِي وَمَهَالِيقَتَنِي، وَصَقْلَبْتَنِي وَصَقَالِيقَتَنِي<sup>(١)</sup>، وَصَبْرَقْتَنِي وَصَبَارِقَتَنِي<sup>(٢)</sup>، وَتَبَابِقَتَنِي، وَالْمَنْسُوبُ إِلَيْهِ الْمَفْرَدُ فِيمَا مَرَّ هُوَ: أَشَعْتُ، أَزْرَقْتُ، مَهْلَبْتُ، وَصَقْلَبْتُ، وَتَبَابَقْتُ، وَصَبْرَقْتُ، وَلَوْ جُمِعَ الْمَفْرَدُ الْمَنْسُوبُ فِيمَا مَرَّ لَقِيلَ: أَشَعْتِيُونُ، أَزْرَقْتِيُونُ، وَمَهْلَبْتِيُونُ، وَصَقْلَبْتِيُونُ، وَتَبَابَقْتِيُونُ، وَصَبْرَقْتِيُونُ، فَالتَّاءُ فِيمَا مَرَّ وَأَضْرَائِهِ عَوْضٌ مِنْ يَاءِ النِّسْبِ.

وَقِيلَ إِنَّ التَّاءَ فِيمَا مَرَّ لَيْسَتْ عَوْضاً مِنْ يَاءِ النِّسْبِ، وَلَكِنَّهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّكَ سَمَّيْتَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَنْسُوبِ بِاسْمِ الْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ كَمَا فِي (شَرْحِ الشَّافِيَّةِ): «وَقِيلَ فِي جَمْعِ الْمَنْسُوبِ، نَحْوُ أَشَاعَتُهُ: إِنَّ التَّاءَ لَيْسَتْ عَوْضاً مِنْ الْيَاءِ، إِذْ لَيْسَتْ فِي وَاحِدِهِ الْيَاءُ، بَلِ التَّاءُ فِي الْجَمْعِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّكَ سَمَّيْتَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَنْسُوبِ بِاسْمِ الْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ، فَهُوَ جَمْعُ أَشَعْتُ عَلَى تَسْمِيَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَيِّ بِاسْمِ الْأَبِّ الْأَكْبَرِ، كَمَا قِيلَ فِي الْيَاسِينِ، وَالْأَشْعَرُونَ: إِنَّ الْأَسْمَ الْمَنْسُوبَ إِلَيْهِ أُطْلِقَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ الْمَنْسُوبَةِ، وَفِي هَذَا الْوَجْهِ ضَعْفٌ، لِأَنَّهُ لَا يَطْرُدُ ذَلِكَ فِي الْمَنْسُوبِ إِلَى الْمَكَانِ نَحْوُ: التَّمَاهِدَةِ وَالْبَغَادَةِ. إِذِ الشَّخْصُ لَا يُسَمَّى بِاسْمِ بَلَدِهِ كَمَا يُسَمَّى بِاسْمِ أَبِيهِ، مَعَ قَلَّةِ ذَلِكَ أَيْضاً»<sup>(٣)</sup>.

### (٤) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنْ حَرْفٍ زَائِدٍ لِغَيْرِ مَعْنَى:

وَمِنْ ذَلِكَ كَوْنُهَا عَوْضاً مِنْ يَاءِ (مَفَاعِيلِ) وَأَضْرَائِهِ مِنْ جَمْعِ التَّكْسِيرِ مِمَّا فِيهِ الْأَلْفُ ثَالِثَةً، نَحْوُ: زَنْدِيقٌ وَزِنَادِيقٌ وَزِنَادِقَةٌ، وَغَطْرِيفٌ وَغَطَارِيفٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر لسان العرب (صَقْلَبُ).

(٢) انظر لسان العرب (صَبْرَقُ).

(٣) شرح الشافعية: ١٩٠/٢-١٩٢.

(٤) الغطريف: السيد الشريف.

والغطارة<sup>(١)</sup>، وبطريق وبطريق وبطارية، وبطارق، ومنه قول أبي ذؤيب<sup>(٢)</sup>:  
لَهُمْ رَجَعُوا بِالْعَرَجِ، وَالْقَوْمُ شَهْدٌ هَوَازُنْ، تَحْدُوها حُمَاةُ بَطَارِقْ  
وَدَهْقَانْ (بفتح الدال وضمتها)، وَدَهَاقَيْنِ وَدَهَاقِنَةٍ<sup>(٣)</sup>، وَعَبْهَلْ وَعَبَاهِيلْ وَعَبَاهِلَةٌ،  
جاء في (لسان العرب): «وواجهد العباهلة عَبْهَلْ، والتاء لتأكيد الجمع كقشع  
وقشاعمة، ويجوز أن يكونَ الْأَصْلُ عباهيل، جمع عَبْهول، أو عَيْهال، فحذفت  
الياء، وَغَوَّضَ مِنْهَا الهاء كما قيلَ: فَرَاذِنَةُ فِي فَرَاذِينَ»<sup>(٤)</sup>.  
والبَيْسِيرُ وَالْحَنَاسِيرُ وَالْحَنَاسِيرَةُ<sup>(٥)</sup> والجَحْتَجُ والجَحَاجِيحُ<sup>(٦)</sup> والجَحَاجِحَةُ،  
وقَتْدِيلٌ وقَتَادِيلٌ وقَتَادِلَةٌ<sup>(٧)</sup>، ومِطْعَانٌ ومِطَاعِينَ ومِطَاعِنَةٌ<sup>(٨)</sup>. وإبراهيم وبراهمة،  
وسماعيل وسمايلة<sup>(٩)</sup>.

ومِمَّا يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا مَرَّ صَيَارِيفَ، وَعَيْتَائِيلُ إِنْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى إِشْبَاعِ  
الْكسرة، والهاءُ كما مَرَّ لِلنَّسَبِ فِي (صَيَارِيفَ)<sup>(١٠)</sup>.

وذكر ابنُ جني<sup>(١١)</sup> أَنَّ الهاءَ فِي (زَنَادِقَةُ) أَشْبَهَ بِالْمَحذُوفِ، لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ بَدَلًا

- 
- (١) انظر: لسان العرب (غطرف)، القيصَل في ألوان الجمع: ١٧٥.
  - (٢) انظر: لسان العرب (بطرق)، المَعْرَب: ١٢٥، وهو فيه برواية أخرى.
  - (٣) انظر لسان العرب (دهقن)، وهو فارسي مُقَرَّب.
  - (٤) لسان العرب: ٤٢٢/١١-٤٢٣: والعباهلة هم من أهلِ حَضْرَمَوْت، وهم الذين أَقْرَأُوا عَلَى مَلِكِهِمْ لَا يُزَالُونَ عَهْلًا.
  - (٥) انظر لسان العرب (خنسر)، والخنسر من هو في موضع الخنثران. والبَيْسِيرُ التيم أو الداهية.
  - (٦) انظر الخصائص: ٣٠٢/٢.
  - (٧) انظر جمع التصحيح والتكسيري في اللغة العربية: ٧٤.
  - (٨) انظر جمع التصحيح والتكسيري في اللغة العربية: ٧٤.
  - (٩) انظر حاشية الخصري على شرح ابن عقيل: ١٦٨/٢.
  - (١٠) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٣٧٠/٢، المحتسب: ٢٥٨/١، لسان العرب: ١٩٠/٩، المقْتَضَب: ٢٥٨/٢، الخصائص: ٣١٥/٢، الأمالي الشجرية: ١٤٢/١، الإصناف في مسائل الخلاف: ٢٧، ١٢١، شرح المفصل: ١٠٦/٦، خزنة الأدب: ٢٥٥/٢، ضرائر الشعر للقرنات القيرواني: ١٢٨، ضرائر الشعر لأبن عصفور: ٣٦، المحتسب: ٢٥٨/١.
  - (١١) انظر النصف: ١٩٩/١. وفي الخصائص: ٣٠٢/٢: «وأما الحرف الزائد عِيَضًا من حُرُفِ زَائِدٍ فكَثِيرٌ، مِنْهُ التَّاءُ فِي فَرَاذِنَةٍ وَزَنَادِقَةٍ وَجَمَاعَةٍ، لِحَقَّتْ عِيَضًا مِنْ يَاءِ الْمَدِّ فِي زَنَادِقٍ وَفَرَاذِينَ وَجَمَاعِيحٍ».

من ياء زائدة، وهي أيضاً في (عِدَّة) كذلك، لأنها بدلٌ مِنْ فاء الفعل.

#### (٥) أَنْ تَكُونَ عِيَوْضاً مِنْ مَدَّة (تفعيل):

ذكر النحويون أَنَّ قياسَ مصدر (فعل) هو تَفْعِيلٌ وَتَفْعِيلَةٌ بقيد كونه غير ناقص نحو: كَرَّمَ تَكْرِيمًا وَتَكْرِيمَةً، وَجَرَّبَ تَجْرِبًا وَتَجْرِبَةً، وَخَطَّأَ تَخْطِئًا وَتَخْطِئَةً، وَهَنَّا تَهْنِئًا وَتَهْنِئَةً. أمَّا في الناقص فهو تَفْعِيلَةٌ، على أَنَّ الهاءَ عِيَوْضٌ مِنْ ياءِ تَفْعِيلٍ، قياساً على تَكْرِيمَةٍ، لأنَّهُ لم يُحذف منها شيءٌ مِنَ الْأَصُولِ، والياءُ في تَكْرِيمٍ مَدَّةٌ غير متحركة، وهي في (تَغْرِيمَةٍ) متحركة، وَلَوْ حُذِفَتْ هذه الياءُ وَأُقْبِيتْ مَدَّةٌ (تفعيل) للزم تحريك هذه المدة لمناسبة تاء التأنيث، ولا يصح إبقاء هاتين الياءين لاستقلال الياء المشددة، فلا يُقال: تَغْفِيطَةٌ، وَتَغْرِيطَةٌ، وَتَسْوِيطَةٌ، وهي مسألة جاءت في ضرورة الشعر، كقول الشاعر (١):

بَاتَتْ تُنْزِي ذُلَّوْهَا تَنْزِيًّا      كَمَا تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيًّا  
والوجهُ أَنَّ يُقَالُ تَنْزِيَةً بَدَلًا مِنْ تَنْزِيٍّ.

ومن ذلك أيضاً كونها عِيَوْضاً مِنْ ياءِ (تفعيل) أو أَلَفٍ (يُقال) نحو: تَرَبَّى تَرْبِيَةً وَرَبَّاءً، وَتَسَلَّى تَسْلِيَةً وَسِلَاءً: «وكذلك الهاءُ في تَفْعِيلَةٍ مِنَ الْمَصَادِرِ عِيَوْضٌ مِنْ ياءِ تَفْعِيلٍ أو أَلَفٍ يُقال، وذلك نحو: سَلَّيْتُه تَسْلِيَةً وَرَبَّيْتُه تَرْبِيَةً. الهاءُ بدلٌ مِنْ ياءِ تَفْعِيلٍ فِي تَسَلَّى وَتَرَبَّى، أو أَلَفٍ سِلَاءً وَرَبَّاءً...» (٢).

#### (٦) أَنْ تَكُونَ عِيَوْضاً مِنْ أَحَدِ حُرُوفِ التَّضْعِيفِ:

ذكر السيرافي أَنَّ فِي تَأْوِيلِ (أَناسية) جَمْعَ التَّكْسِيرِ وَجْهَيْنِ:

(١) أَنَّ تَكُونَ الْهَاءُ عِيَوْضاً مِنْ إِحْدَى يَاءَيِ النِّسْبِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: أَنَاسِيٌّ، عَلَى أَنَّ

(١) انظر: ضرائر الشعر للقرطبي: ١٧٠، الخصائص: ٣٠٢/٢، الإنصاف: ١٩٥/٢، المختصر: ١٨٩/١٤، شرح المنفل: ٥٨/٦، لسان العرب (نزي)، مع الهوامع: ١٥٠/٦، شرح الشافية: ١٦٥/١.

(٢) الخصائص: ٣٠٢/٢، وانظر الأشباه والنظائر: ١١٧/١، لسان العرب (ربا، سلا).

الياء الأولى منقلبة من الألف التي بعد السين، والثانية من النون، علي أنَّ المفرد أنسي، والجمع أناسي.

(٢) أنَّ المفرد إنسان، فحذفت الألف والنون تقديراً عند الجمع، ثم جيء بالياء التي تكون في تصغيره (أنسيان)، فيصير الجمع (أناسي)، ثم جيء بالهاء لتحقيق التأنيث.

وذهب أبو العباس المبرد إلى أنَّ (أناسية) جمع أنسي، والهاء عوض من الياء المحذوفة من (أناسي).

وقيل إنَّه (إنسان) الذي أصله إنسيان، فحذفت الألف والنون، فصار جمعه أناسي، وجيء بالياء لتأكيد الجمعية كما في ملائكة.

وذكر اللحياني أنَّ إنساناً يُجمع على أناسي، وآناساً، وأناسية<sup>(١)</sup>.

ومما يمكن عدُّه من هذه المسألة التاء في (كيت) و(ذيت)، لأنَّ أصلهما: كيّ وذيّ، وقيل إنَّ الياء المشددة فيهما محمولة على تشديد ياء (كيّ) إذا جُعِلَت اسماً، على أنَّ أصل ذيت هو ذَيّو، فُخِيفَت الواو، فبقي (ذّي) على حرفين، فلُوْ خُفِيفَت التاء وجيء بالهاء لعاد التضعيف، فيقال فيهما: ذَيَّة وكَيَّة، والتاء فيهما عوضٌ من التشديد المشار إليه.

وذهب الجوهري<sup>(٢)</sup> إلى أنَّ أصل ذيت هو ذيّ لأنَّ ما عينه ياء تكون لائه ياء، وذهب ابن عصفور إلى أنَّ التاء مبذلة من الياء التي هي لام: «وأبدلوا من الياء التي في (كيت وكيت)، و(ذيت وذيت)، وأصلهما: كَيَّة وكَيَّة، وذَيَّة وذَيَّة، ثمَّ إنَّهم حذفوا التاء وأبدلوا من الياء التي هي لام تاء»<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك أيضاً قضاة وأضرابه من جوع التكسير التي مفردُها فاعِلٌ لاه

(١) انظر: لسان العرب: ١٢/٦، شرح الشافعية: ١٩٠/٢، البيان في إعراب القرآن: ٩٨٨/٢،

البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٠٦/٢، معاني القرآن: ٢٧٠/٢.

(٢) انظر لسان العرب: ٤٥٩/١٥. وانظر الصحاح: ٢٢٥٢/٦.

(٣) الممتع في التصريف: ٣٨٨/١.

حرف عِلَّةٍ على مذهب الفراء: «وكذا قَالَ الفراء في (قُضَاة): إِنَّهُ في الأصل مضَعَّف العين، نحو: كُفِّرَ، وَأَضْلُهُ: قُضِيَ، فَحُوِّفَ التَّضْعِيفُ، وَغَوَّضَ عَنْهُ التَّاءُ كما مرَّ...» (١).

والأصحُّ عند السيوطي (٢) أَنَّهُ ليس غَنَقاً من (قُفِّلَ)، وهو الظاهر، لأنَّ اسم الفاعل المعتل الناقص يطرد فيه فُعْلَةٌ لا قُفِّلٌ، ولأنَّ أَضْلَ (قُضَاة): قُضِيَّةٌ. وقيل إِنَّ (فُعْلَةً) أَضْلُهُ (فُعْلَةٌ) بثلاث فتحات، فَحُوِّلَتْ فتحة الفاء ضمة للفرق بين معتل العين وصحيحها (٣).

وذكر أبو حيان أَنَّ أحمد بن منصور اليشكري قد نَظَّمَ هذا الخلاف في أرجوزته في النحو، وهي أرجوزة عدَّتْها ثلاثة آلاف بيت إلاَّ تسعين، دَوَّنَ السيوطي في الأشباه والنظائر (٤) تسعة أبيات منها.

## (٧) أَن تَكُونُ عِوَضاً مِنْ أَلْفِ التَّائِيثِ:

ذكر النحويون أَنَّ التَّاءَ قد تَمَوَّضَ مِنْ أَلْفِ التَّائِيثِ الخامسة فيما كُسِّرَ على (فَعَالِيلٍ) وأضرابه، ومن ذلك: حَبْطِي (٥) وحَبَانِيطٌ وحَبَانِيطةٌ، وَغَفَرْنِي (٦) وغَفَارِنٌ وغَفَارِينٌ وغَفَارَنَةٌ، وَسَرْتَنَدِي (٧) وسَرَانِدٌ وسَرَانِيدٌ وسَرَانِيدَةٌ. ويجوزُ أَن يُقَالَ في تكسير ما مرَّ أيضاً: سَرَادٌ، عَلَادٌ، حَبَاطٌ، غَفَارٌ، بِحَذْفِ التَّوْنِ وقلب الألف ياء. وفي تكسير ما مرَّ على (فَعَالِيلٍ) تَكُونُ الياءُ عِوَضاً مِنْ أَلْفِ التَّائِيثِ الخامسة، وتعوَّضُ الياءُ أَوْسَعُ جِداً مِنْ تعوُّضِ الهاءِ عند السيوطي (٨)،

(١) شرح الشافية: ١٧٦/٢، وانظر: ١٥٦/٢، وانظر الأشباه والنظائر: ١٢١/١.

(٢) انظر مع الموامع: ١٠٣/٦.

(٣) انظر مع الموامع: ١٠٣/٦.

(٤) انظر: ١٢١/١.

(٥) الحبطني: الممتلئ غيظاً.

(٦) القفَرَتْنِي: هو الحبث.

(٧) السَرْتَنَدِي: السريع في أمره.

(٨) انظر مع الموامع: ٧٠/٦، وانظر حاشية الصَّبَّانِ على شرح الأشموني: ١٥١/٤. الأشباه والنظائر:

١٢٠/١.

لأنّه يجوز دخولها في كُلِّ ما حُذِفَ منه شيء في غير باب لُغَزَى، أمّا تعويض الهاء فمقصود على ما مرّ.

وممّا يمكن عدّه من هذا الباب حملاً على ما مرّ: عَدُولِي<sup>(١)</sup>، وَذَلْطِي<sup>(٢)</sup>، وَسِبْطَرِي<sup>(٣)</sup>، فيقال فيها: عداول، وعداويل وعداولة وعدال، وَذَلَايْط، ودلانيط وَذَلَايْطَة، وَذَلَايْط. وسباطر وسباطير وسباطرة قياساً على هذه المسألة حملاً على أنَّ الألف الخامسة للتأنيث.

ونلاحظ فيما مرّ أنَّ في كل لفظة حرفين زائدين، وليس لأحدهما مزية على الآخر، ولذلك كان التخيير في حذف أيّهما، فالتون والألف زائدتان فيما مرّ إلّا في (عَدُولِي)، فالواو والألف، والألف في (سِبْطَرِي).

وممّا يمكن عدّه من هذا الباب ما انتهى بألف تأنيث رابعة عند تصغيره، فيقال في تصغير (حُبَارِي): حُبَيْرَة بتشديد الياء، ويجوز ترك الهاء، فيقال: حُبَيْر<sup>(٤)</sup>.

والقول نفسه في (لُغَزَى)<sup>(٥)</sup>، فيقال فيها: لُغَيْزَة، ولُغَيْزِين.

وممّا يمكن عدّه من هذا الباب على مذهب ابن الأنباري<sup>(٦)</sup> ما انتهى بألف ممدودة خامسة أو سادسة، نحو: باقلاء بتخفيف اللام، وبُرْتَسَاء، فيقال في تصغيرها: بُوَيْقِلَة وبُرَيْسَة. ولم يُجَزَّ غيره إلّا إقرار الألف: بُوَيْقِلَاء، وبُرَيْسَاء. ولقد شدّ لحاقُ التاء في الرباعي والخماسي<sup>(٧)</sup> في وَرَيْكَة وأُمَيْمَة، وقدييمة.

(١) عَدُولِي: قرية في البحرين، انظر المتع في التصريف: ٥٥/١.

(٢) ذَلْطِي: شديد الدفع، انظر المتع في التصريف: ٥٥/١.

(٣) سِبْطَرِي: مشية يتختر.

(٤) انظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١٦٣/٤، ١٧٢، مع الهوامع: ١٤٣/٦، الأشياء والنظائر: ١٢٠/١.

(٥) اسم لُغَز، وهو في الأصل حجرة اليربوع.

(٦) انظر: مع الهوامع: ١٤٤/٦، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١٧٢/٤، حاشية الحضري على

شرح ابن عقيل: ١٦٦/٢.

(٧) انظر: مع الهوامع: ١٤٤/٦، حاشية الحضري على شرح ابن عقيل: ١٦٨/٢.

ومما يمكن عُدّه من هذا الباب أيضاً كونها عَوْضاً مِنَ الألف المحذوفة في المصدر (إقامة) وأضرابه، لأنَّ أصله إقوام، فَحُذِفَتْ إحدى الألفين، وجيء بالهاء عَوْضاً منها<sup>(١)</sup>.

#### (٨) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنْ يَاءِ الإِضَافَةِ:

في كون أب وأم مناديين عشر لغات عند إضافتهما إلى ياء المتكلم، ومن هذه اللغات أَنْ يُعَوِّضَ من ياء المتكلم التاء المفتوحة، وهذه التاء يجوز فيها الكسر، وهو الأكثر؛ لأن الكسر عَوْضٌ من الكسر الذي كان يستحقه قبل ياء المتكلم، ثُمَّ زَالَ بجيء التاء؛ لأنَّ ما قبلها يجب أن يكون مفتوحاً، ويجوز فيها الفتح، وهو الأقبس؛ لأنَّ التاء عَوْضٌ من ياء المتكلم المفتوحة، أو لأنَّ الأصل: يا أبتا، ويا أمّتا<sup>(٢)</sup>.

وقيل إِنَّ أَصْلَ (يا أبت) هو: يا أَيْتِي، أُبْدِلَ من الكسرة فتحةً، وَقِيلَتِ الياء ألفاً، ثُمَّ حُذِفَتِ الألف، وبقيت الفتحة<sup>(٣)</sup>.

وذهب ابن مالك إلى أَنَّ الألف في (أبتا) ليست بدلاً من ياء المتكلم، وإنّما هي التي يُؤَصِّلُ بها آخر المنادى المستغاث والبعيد والمندوب.

وقيل إِنَّ وجه الاختصار على التاء مفتوحة من باب الاجتزاء بالفتحة عن الألف، أو أَنَّ المسألة من باب الترخيم بحذف التاء ثم إحقاقها بعد، وهو قول أبي علي الفارسي. وقيل إِنَّ الألف للندبة، فَحُذِفَتْ، وهو قول الفراء وأبي عبيدة، وأبي حاتم وطرُب، ولقد رُدَّ ذلك بأنَّ الموضع ليس موضع ندبة. وقيل أيضاً إِنَّ الأصل: يا أبة بالتونين، وهو قول قطرب أيضاً، ولقد رُدَّ هذا القول بأنَّ التونين لا يُحذف من المنادى المنصوب كقولنا: يا ضارباً رجلاً.

(١) انظر الصفحة: ٢٤، وانظر الأشباه والنظائر: ١٢٢/١.

(٢) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٤/١.

(٣) انظر: منشور المفوائد: ٤٢، شرح التصريح على التوضيح: ١٧٨/٢، مع الواع: ٣٠٢/٤، لسان العرب: ٩/١٤-، الكتاب: ٢١١/٢، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١٥٥/٣ - رصف اللباني: ١٦٠، الجمع: ٢١٧/٦، المقضب: ٢٦٢/٤.

وقيل إنَّ في قولنا: يا أبتا ويا أمتا، جمعاً بين العوض والمعوّض منه، وهي مسألة بابها الشرع، وعمولةٌ عندي على قولنا: يا أبتى ويا أمتى، ويا اللهم كما سيأتي فيما بقّد.

وقيل أيضاً إنَّ الظاهر في الألف أن تكونَ اسماً في محل جر بالإضافة؛ لأنّها منقلبة عن اسم.

ونصّ النحويون على أنّه لا يجوزُ تعويضُ تاء التانيث عن ياء المتكلم إلّا في النداء، فلا يُقال: جاءني أبتى، ورأيتُ أبتى. وذكروا أنَّ الدليل على أنّ هذه التاء للتانيث أنّه يجوزُ إبدالها في الوقف هاء على مذهب البصريين. وأجازَ الفراء الوقف بالتاء؛ لأنّها عِوضٌ من حرف لا يتغيّر، وهي عند البصريين في الوقف عمولةٌ على تاء صياغة.

وكونُ هذه التاء عوضاً من ياء المتكلم مذهبُ الخليل بن أحمد: «وَسَأَلْتُ الخليل — رَحِمَهُ اللهُ — عَنْ قَوْلِهِمْ: يَا أَبَتِ، وَيَا أُمَّتِ، وَيَا أَبْتَاهُ، وَيَا أُمَّتَاهُ، فَرَعَمَ الخليل — رَحِمَهُ اللهُ — أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: يَا أُمَّهُ لَا تَقْعَلِي، وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الْهَاءَ مَجْزُوءَةٌ الْهَاءِ فِي عَمَّةٍ وَخَالَاتٍ — أَنَّكَ تَقُولُ فِي الْوَقْفِ: يَا أُمَّهُ، وَيَا أَبَتَهُ، كَمَا تَقُولُ: يَا خَالَاتَهُ، وَتَقُولُ: يَا أُمَّتَاهُ كَمَا تَقُولُ: يَا خَالَاتَهُ، وَإِنَّمَا يُلْزَمُونَ هَذِهِ الْهَاءَ فِي النَّدَاءِ إِذَا أَضْفَعْتَ إِلَى نَفْسِكَ خَاصَّةً، كَأَنَّهُمْ جَعَلُوهَا عِوَضاً مِنْ حَذْفِ الْيَاءِ، وَأَنَّهُمْ لَا يَكَادُونَ يَقُولُونَ: يَا أَبَاهُ، وَيَا أُمَّاهُ، وَهِيَ قَلِيلَةٌ فِي كَلَامِهِمْ، وَصَارَ هَذَا مُحْتَمِلاً عَنْدهُمْ لِمَا دَخَلَ النَّدَاءُ مِنَ التَّغْيِيرِ وَالْحَذْفِ، فَأَرَادُوا أَنْ يُعَوِّضُوا هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ كَمَا قَالُوا: أَتَيْنُ، لَمَّا حَذَفُوا الْعَيْنَ رَأْساً جَعَلُوا الْيَاءَ عِوَضاً...» (١).

## (٩) أن تكونَ عوضاً من لام الكلمة:

وممّا جاءت فيه الهاء عوضاً من لام الكلمة على مذهب ابن جني (٢)

(١) الكتاب: ٢١٠/٢-٢١١.

(٢) انظر الخصائص: ٢٩٦/٢، وانظر الأشباه والنظائر: ١١٣/١.

وغيره (١): سنة، ومئة، وفئة ورتة وعِصَة، وَصَعَة وَبُرَة (٢)، وَبَة، وَأَصْرَابِهَا، لِأَنَّ  
لَامَاتِهَا إِنَّمَا وَاو وَإِمَا يَاء: سَتَو (٣)، مِثِي (٤)، رُئِي (٥)، عِصَو (٦)، وَصَعَو،  
وَبُرَو (٧)، وَبِي (٨)، وَفِيَو (٩) أَوْ فَيِي.

وَلَمْ يَعُدَّ ابْنُ جَنِي أَحْتًا وَبِتًا مِنْ هَذَا الْبَابِ: «فَأَمَّا بِنْتُ وَأَخْتُ فَالتَّاءُ  
عِثْنَتًا بِذَلِكَ مِنَ لَامِي الْفَعْلِ وَلَيْسَتْ عِوَضًا» (١٠)، وَلَسْنَا نَتَّفَقُ مَعَهُ لِأَنَّهُمَا لَا  
يَخْتَلِفَانِ عَنْ بَابِ سَنَةِ وَأَصْرَابِهَا إِلَّا فِي كَوْنِ التَّاءِ مَفْتُوحَةً وَمَا قَبْلَهَا سَاكِنًا، أَلَيْسَتْ  
مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ؟ فَهَمَا مِنَ الْبِنَوَةِ وَالْأَخَوَةِ، فَالتَّاءُ فِي كَلْتَيْهَا حَلَّتْ عِلَّ الْلامِ  
المَحذُوفَةِ. وَمِمَّا يَجْرِي جِزَاهُمَا أَيْضًا هُنْتُ لِقَوْلِهِمْ فِي الْجَمْعِ هَتَوَاتُ (١١).

وَيَتَرَاءَى لِي أَنَّ كَوْنَ التَّاءِ عِوَضًا مَسْأَلَةٌ عَامَّةٌ فِي كُلِّ مَا مَذْكُورُهُ مَحذُوفُ الْلامِ،  
وَلَعَلَّ مَا يَعْزِزُ ذَلِكَ أَنَّهُ مَذْهَبُ الْجَوْهَرِيِّ أَيْضًا: «قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: ... وَلَمْ تَرَهُ  
الْهَاءُ تَلْحَقُ مُؤَنَّثًا إِلَّا وَمَذْكُورُهُ مَحذُوفُ الْوَاوِ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ: أَخَوَاتُ  
وَهَتَوَاتُ...» (١٢)

(١٠) أَنْ تَكُونَ عِوَضًا مِنْ أَلَفٍ (فِعْلَالٍ) أَوْ (فِعْعَالٍ) أَوْ غَيْرِهِمَا:

لَقَدْ عَدَّ ابْنُ جَنِي التَّاءَ فِي (الْفَعْلَلَةِ) فِي نَحْوِ الْهَمْزِجَةِ (١٣)، وَالسَّرْهَفَةِ (١٤) عِوَضًا

(١) انظر لسان العرب: سنو، مأي، رأي، صتو، وضع، برو، فأو، ثبي.

(٢) البُرَّة: الخفخال.

(٣) انظر: الممتع في التصريف: ٣٥٠/١، لسان العرب (سنو).

(٤) انظر: الممتع في التصريف: ٦٢٤/٢، لسان العرب (مأي).

(٥) انظر لسان العرب (رأي).

(٦) انظر لسان العرب (عضو، وضع)، الممتع في التصريف: ٦٢٥/٢.

(٧) انظر لسان العرب (يرو).

(٨) انظر لسان العرب (ثبي).

(٩) انظر لسان العرب (فأو).

(١٠) الخصائص: ٢٩٦/٢، وانظر الأشباه والنظائر: ١١٣/١.

(١١) انظر للممتع في التصريف: ٣٨٥/١.

(١٢) انظر لسان العرب: ٩٠/١٣.

(١٣) الهمْزِجَةُ: حُسْنُ سِرِّ الدَّيَاةِ، وَهِيَ لَفْظَةٌ فَارِسيَّةٌ مَعْرَبَةٌ.

(١٤) السَّرْهَفَةُ: حُسْنُ الْبَيْزَاءِ.

من أَلِف هِمْلَاج، وسِرْهاف: «وَمِنْ ذَلِكَ تَاءُ الْقَلَّلَةِ فِي الرَّبَاعِي؛ نَحْوُ الْهَمْلَجَةِ وَالسَّرْهَفَةِ، كَأَنَّهَا عَوَضٌ مِنْ أَلِفٍ (فِقْلَال)؛ نَحْوُ الْهَمْلَاجِ وَالسَّرْهَافِ...»<sup>(١)</sup>.  
 وَمِمَّا عُدَّتْ فِيهِ عَوَضاً مِنْ (فِيعَال) وَغَيْرِهِ عِنْدَ ابْنِ جَنِّي<sup>(٢)</sup> أَيْضاً الْحَوَقْلَةُ وَالْبَيْطَرَةُ وَغَيْرُهُمَا، فَالْتِاءُ فِيهِمَا عَوَضٌ مِنَ الْأَلِفِ فِي حِيْقَالٍ وَيِيطَارٍ: «وَكَذَلِكَ مَا لَحِقَ الرَّبَاعِي مِنْ نَحْوِ الْحَوَقْلَةِ وَالْبَيْطَرَةِ وَالْجَهْوَرَةِ وَالسَّلْقَاءِ، كَأَنَّهَا عَوَضٌ مِنْ أَلِفٍ حِيْقَالٍ، وَيِيطَارٍ وَجَهْوَارٍ وَسِلْقَاءٍ...»<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) الخصائص: ٣٠٢/٢، وانظر الأشباه والنظائر: ١١٧/١.  
 (٢) التاء في (سَلْقَاء) عَوَضٌ مِنَ الْأَلِفِ الَّتِي فِي (سَلَقٍ)، جَاءَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ (سَلَقَ): «وَرَبَّمَا قَالُوا: سَلَقَيْتُهُ سِلْعَاءً، يَزِيدُونَ فِيهِ الْبَاءَ كَمَا قَالُوا: جَعَيْتُهُ جُعْبَاءً مِنْ جَعَيْتُهُ، أَي: صَرَعْتُهُ...»  
 (٣) الخصائص: ٣٠٣-٣٠٤، وانظر الأشباه والنظائر: ١١٧/١، لسان العرب: (سَلَقَ، حَقَلَ، بَطَلَ).

## (٢) الهاء

وَلَعَلَّ أَهَمَّ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ فِيهَا عِوَضاً مَا يَلِي :

- (١) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ عِلْمِ التَّائِيثِ (التاء).
- (٢) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِمَّا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ (أَيُّ)، وَصَلَةُ النَّدَاءِ.
- (٣) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ حَرَكَةِ عَيْنِ الْفِعْلِ.
- (٤) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ حَرْفِ الْقَسَمِ.

وإليك التفصيل فيما مرَّ:

### (١) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ عِلْمِ التَّائِيثِ (التاء):

وَمِنْ ذَلِكَ مَا جَاءَ عَلَى (مَقْعَل) مِنَ الْأَسْمَاءِ مِنْ غَيْرِ تَاءِ التَّائِيثِ، وَمِنْهُ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ وَأَبِي رَجَاءٍ وَبِجَاهِدٍ ﴿فَتَقَطَّرَ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾<sup>(١)</sup> : ذَكَرَ النَحْوِيُّونَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ شَيْءٌ عَلَى (مَقْعَل) بِغَيْرِ تَاءٍ، نَحْوُ: التَّمَقُّدَرَةُ وَالتَّمَقْبِرَةُ، وَالتَّمَشْرِقَةُ، وَمَا جَاءَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ يُؤَوَّلُ، وَمِنْ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ أَنَّ مَيْسَرَةَ أَصْلُهُ: مَيْسَرَتُهُ، فَحُذِفَ التَّاءُ، وَكَأَنَّهُ الضَّمِيرُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ يَكُونُ عِوَضاً مِنْهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ فِي إِنْجَاةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَنِ التَّاءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وَلَسْتُ أَتَّفَقُ مَعَهُمْ فِيهَا مَرَّةً، لِأَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ وَغَيْرَهَا دَلِيلٌ عَلَى وَجُودِ (مَقْعَل) فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ أَجَازَهَا ابْنُ خَالَوَيْهِ كَمَا يَتَرَاوَى لِي: «وَزَعَمَ سَبْيُوِيَه أَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ (مَقْعَل)، وَقَدْ حَكَيْتُ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ، فَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ لَيْسَتْ عَلَى (مَقْعَل)، فَكَّرْتُمْ. جَمَعَ مَكْرُمَةً، وَمَقْعُونٌ جَمْعُ مَقْعُونَةٍ، وَمَأْلَكَ. جَمَعَ

(١) البقرة: ٢٨٠.

(٢) الأنبياء: ٧٣، النور: ٣٧.

مألكة، وتيسر جمع ميسرة، وتحدث في القرآن حرفاً، قراءة عطاء: «فَنَظَرَهُ إِلَى مَيْسَرِهِ». الهاء هاء كناية<sup>(١)</sup>.

وذَكَرَ الكسائي والمبرد منها مَكْرُماً وَمَقْشُوراً وَمَأْلَكاً، أمّا الأَخْفَش<sup>(٢)</sup> فذكر أنه ليس في كلام العرب (مَقْعَل) بدون هاء، وتبعه في ذلك ابن عصفور: «وعلى (مَقْعَل): ولم يجيء إلاّ اسماً، والهاء لازمة له، نحو: مَرْزَعَةٌ، وَمَشْرِفَةٌ، وَمَقْبَرَةٌ، ولا تُسْتَعْمَلُ بِغَيْرِ هَاءٍ إِلَّا أَنْ يُجْمَعَ بِحَذْفِ الْهَاءِ...»<sup>(٣)</sup>.

ولقد غلّ السيرافي حذف الهاء فيما مرّ من الكلمات في الشعر بأنها رُخِمَتْ ضرورة، وهو قول ابن جني<sup>(٤)</sup> أيضاً.

ومن ذلك أيضاً قراءة محمد بن عبد الملك بن مروان: ﴿لَاَعْدُوا لَهُ عُدَّهُ﴾<sup>(٥)</sup> بضم العين من غير تاء على أنّها حُدِثَتْ للإضافة كما مرّ على أنّ الضمير عَوَضَ منها<sup>(٦)</sup>.

ومما يمكن غلّه من هذا الباب أيضاً تعويض المضاف إليه من تاء التانيث في باب المصادر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾<sup>(٧)</sup>، وهي مسألة مقيّدة عند الفراء بكون المصدر مضافاً على أنّ المضاف إليه (الصلاة) عَوِضُ من التاء المحذوفة من المصدر (إقامة)، وهو أولى عند الرضي<sup>(٨)</sup> من كون (إقام) مصدرأً. وهو مذهب العكبري أيضاً: ﴿«وَإِقَامَ الصَّلَاةِ»﴾ الأضلّ فيه إقامة، وهي عَوِضُ من

(١) ليس في كلام العرب: ٤-٥، وانظر الزهر في علوم اللغة: ٤/٥٠-٥١.

(٢) انظر لسان العرب (يس).

(٣) المتع في التصريف: ١/٧٨-٧٩.

(٤) انظر الخصائص: ٣/٢١٢.

وانظر في ذلك: ديوان الأدب، ١/٢٨٧، الزهر في علوم اللغة: ٢/٥٠-٥١، ليس في كلام

العرب: ٤-٥، المحتسب: ١/١٤٤-١٤٥.

(٥) التوبة: ٤٦.

(٦) انظر: حاشية الشهاب: ٤/٣٣، المحتسب: ١/١٤٤-١٤٥، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع:

٥٣، البحر المحيط: ٥/٤٨.

(٧) الأنبياء: ٧٣.

(٨) انظر شرح الشافية: ١/١٦٥، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٢٢٢.

حَذَفَ إِخْدَى الْأَلْفَيْنِ، وَجُعِلَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بَدَلًا مِنَ الْمَاءِ»<sup>(١)</sup>.

وَيَتَرَاءَى لِي أَنَّ كَوْنَ التَّاءِ مَحذُوفَةً — إِنْ لَمْ يُجَوِّزْ أَنْ يَكُونَ (إِقَامَ) مُصَدَّرًا — لِلْمُزَاوَجَةِ أَوَّلَى مِنْ جَعْلِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عِيَضًا، فَالتَّاءُ حُذِفَتْ لِمُزَاوَجَةِ (إِيْتَاءَ)، وَلَعَلَّ مَا يُعَرِّزُ ذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْمَصْدَرَ جَاءَ مِنْ غَيْرِ تَاءٍ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مُتَلَوًّا بِالْمَصْدَرِ (إِيْتَاءَ)، الْأَوَّلُ فِي (الْأَنْبِيَاءِ)، وَالثَّانِي فِي (النُّورِ)<sup>(٢)</sup>.

ولعلَّ مَا يُعَرِّزُ ذَلِكَ أَيْضًا مَجِيءُ هَذَا الْمَصْدَرِ بِالتَّاءِ مُضَافًا إِلَى الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَنْتَفِخُونَهَا يَوْمَ ظُفُفِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ...﴾<sup>(٣)</sup>.

ولعلَّ مَا يُعَرِّزُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ بَابَ الْمُزَاوَجَةِ وَاسِعٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَلَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ ابْنُ فَارَسٍ كِتَابًا، هُوَ (الِإِتْبَاعُ وَالْمُزَاوَجَةُ)<sup>(٤)</sup>.

وَذَكَرَ ابْنُ جَنِّي أَنَّ جَعَلَ الْمَاءَ فِي (عُدَّةٍ) عِيَضًا مِنَ التَّاءِ أَوَّلَى مِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَرَاءُ: «وَهَذَا عِنْدِي أَحْسَنُ مِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَرَاءُ فِي مَعْنَاهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ ذَهَبَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾<sup>(٥)</sup> إِلَى أَنَّهُ أَرَادَ إِقَامَةَ الصَّلَاةِ، لِأَنََّّهُ حَذَفَ هَاءَ الْإِقَامَةِ لِإِضَافَةِ الْاسْمِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا صَارَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَقْوَى، لِأَنِّي أَقَمْتُ الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ مَقَامَ تَاءِ التَّائِيثِ، وَالضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ شَدِيدَ الْحَاجَةِ إِلَى مَا جَرَّهَ مِنْ مَوْضِعَيْنِ: أَحَدُهُمَا حَاجَةُ الْمَجْرُورِ إِلَى مَا جَرَّهَ، أَلَا تَرَاهُ لَا يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَقْدُمُ الْمَجْرُورُ عَلَى مَا جَرَّهَ؟ وَالْآخَرُ أَنَّ الْمَجْرُورَ فِي (عُدَّةٍ) مَضْمَرٌ، وَالضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ أَصَمَّتْ مِنْ الْمُظْهَرِ الْمَجْرُورِ لِلطَّفِ الضَّمِيرِ عَنْ قِيَامِهِ بِنَفْسِهِ، وَلَيْسَتْ الصَّلَاةُ بِمَضْمَرَةٍ، فَتَضَعُفُ ضَعْفُ هَاءِ (عُدَّةٍ)، فَيَقْدِرُ ضَعْفُ الشَّيْءِ وَحَاجَتُهُ إِلَى مَا قَبْلَهُ مَا يَكَادُ يُعْتَدُّ جُزْءًا مِنْهُ، فَيُخَلَّفُ جُزْءًا مَحذُوفًا مِنْ جِلَّتِهِ، فَافْهَمْ ذَلِكَ، وَأَمَّا أَصْحَابُنَا فَعِنْدَهُمْ أَنَّ الْإِقَامَ مُصْدَرٌ أَقَمْتُ كَالْإِقَامَةِ، وَلَيْسَ مَذْهَبُنَا فِيهِ كَمَا ظَنَّهُ الْفَرَاءُ»<sup>(٦)</sup>.

(١) التَّيْبَانِ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ: ٩٢٢/٢.

(٢) النُّورُ: ٧٣: ﴿رَجَالٌ لَا تُلْهِمُهُمْ بُحَارَةً وَلَا بُيُوتًا عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ...﴾.

(٣) النحل: ٨٠.

(٤) انظر الحمل على الجوار في القرآن الكريم: ٢٠.

وانظر شاهدين على المزاوجة من المثل العربي في جمع الأمثال: ٣٩٧/١، ٧/٢.

(٥) انظر: الأنبياء: ٧٣، النور: ٣٧.

(٦) المحتسب: ٢٩٢/١.

(٢) أَنْ تَكُونَ عِوَضًا مِمَّا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ (أَيَّ) وَصَلُهُ النَّدَاءُ:

ذكر النحويون أَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ (يَا) وَالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَلِذَلِكَ جِيءَ بِـ (أَيَّ) وَهَاءِ التَّنْبِيهِ الَّتِي تُعَدُّ عِوَضًا مِنَ الْإِضَافَةِ فِي (أَيَّ)، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مِضَافَةً. وَذَكَرَ السِّيُوطِيُّ<sup>(١)</sup> أَنَّ هَذِهِ الْهَاءَ إِذَا أَنْ تَكُونَ عِوَضًا مِّنَ الْمِضَافِ إِلَيْهِ، وَإِذَا أَنْ تَكُونَ تَأْكِيدًا لِمَعْنَى النَّدَاءِ: «وَلَمْ تَهْأَ هَاءُ التَّنْبِيهِ كَالْعِوَضِ مِنَ الْمِضَافِ إِلَيْهِ...»<sup>(٢)</sup>.

وَيَجُوزُ ضَمُّ هَذِهِ الْهَاءِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا اسْمٌ إِشَارَةً عَلَى لُغَةِ بَنِي مَالِكٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ، عَلَى أَنَّ (أَيَّ) مُشَبَّهَةٌ لِلْمَعْرَبِ، وَيَتَرَاوَى لِي أَنَّ حَمْلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى الْإِتْبَاعِ أَوَّلَى، وَلَقَدْ مَا يُعَزِّزُ هَذَا الضَّمَّ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ: ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿أَيُّهُ السَّاجِرُ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانُ﴾<sup>(٥)</sup>.

(٣) أَنْ تَكُونَ عِوَضًا مِنْ حَرَكَةِ عَيْنِ الْفِعْلِ:

الْهَاءُ فِي (أَهْرَاقَ) عِوَضٌ مِنْ حَرَكَةِ عَيْنِ الْفِعْلِ (أَزَاقَ)، لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ (أَفْعَلَ)، أَيُّ: أَرْوَقَ، أَوْ: أَرِيقَ، حَمَلًا عَلَى مَذْهَبِ سَبِيوِيهِ فِي (أَشْطَاعُ يُسْطِيعُ) كَمَا مَرَّ. وَالْقَوْلُ نَفْسَهُ فِي مَقْصِدِ هَذَا الْفِعْلِ (إِهْرَاقَ)؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ: إِزْوَاقُ<sup>(٦)</sup>.

(٤) أَنْ تَكُونَ عِوَضًا مِنْ حَرْفِ الْقِسْمِ:

ذَكَرَ ابْنُ جَنِّي أَنَّ (هَا) فِي: لَا هَا اللَّهُ، عِوَضٌ مِنَ الْوَائِ: «قَالَ ابْنُ جَنِّي فِي (سِرِّ الصَّنَاعَةِ): أَمَّا قَوْلُهُمْ: لَا هَا اللَّهُ، فَإِنَّ (هَا) صَارَتْ عِوَضًا مِنَ الْوَائِ، أَلَا تَرَاهَا لَا تَجْتَمِعُ مَعَهَا كَمَا صَارَتْ هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ فِي: اللَّهُ إِنَّكَ لِقَائُهُ، صَارَتْ

(١) انظر معجم المفاتيح: ٥٠/٣، وانظر: لسان العرب: ٤٧٩/١٥، شرح التصريح على التوضيح: ١٧٤/٢، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ١٥٠/٣، معني اللبيب: ٥٦٠.

(٢) شرح المفصل: ٢٢/٤، وانظر الأشباه والنظائر: ١٢٧/١.

(٣) التور: ٣١.

(٤) الزخرف: ٤٩.

(٥) الرحمن: ٣١.

(٦) انظر لسان العرب: ١٣٥/١٠.

عَوَضاً من حرف الواو...»<sup>(١)</sup>. وهو قول سيبويه: «وذلك قولك: إي ها الله، تثبت ألف (ها)؛ لأنّ الذي بعدها مدغم. ومن العرب من يقول: إي هلله ذا، فيحذف الألف التي بعد الهاء، ولا يكون في المقسم ههنا إلّا الجر؛ لأنّ قولهم: ها صار عَوَضاً من اللفظ بالواو، فحذفت تخفيفاً على اللسان...»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الأشباه والنظائر: ١٢٩/١.

(٢) الكتاب: ٤٩٩/٣.

### (٣) اللام

تأتي اللام عَوْضاً في موضعين:

- (١) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنْ التَّضْعِيفِ فِي (إِنَّ).
  - (٢) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنْ حَرَكَةِ الْأَلْفِ السَّكَنَةِ؛ لِيَصِحَّ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا.
- وإليك التفصيل في هذين الموضعين:

(١) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنْ التَّضْعِيفِ فِي (إِنَّ):

ذهب سيبويه إلى أَنَّ اللام في خبر (إِنَّ) المَحْفَقَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ عَوْضٌ مِنَ التَّضْعِيفِ: «و(إِنَّ) توكيد لقوله: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَإِذَا خُفِّقَتْ فِيهِ كَذَلِكَ، تُوكَّدُ مَا يَتَكَلَّمُ بِهِ، وَلِيَتَبَيَّنَ الْكَلَامُ، غَيْرَ أَنَّ لَامَ التَّوَكِيدِ تَلَزُمُهَا عَوْضاً يَمَّا ذَهَبَ مِنْهَا» (١).

والقول نفسه مع ابن منظور: «وَقَدْ تَكُونُ مَحْفَقَةً مِنَ الْمَشْدَدَةِ، فَهَذِهِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَدْخُلَ اللَّامُ فِي خَبَرِهَا عَوْضاً يَمَّا حُذِفَ مِنَ التَّشْدِيدِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (٢)، وَإِنَّ زَيْدًا لَأُخْوَك، لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بـ(إِنَّ) الَّتِي بَعْنَى (مَا) لِلنَّفْسِ» (٣).

وهي كما مرَّ عند سيبويه لام ابتداء أو توكيد، وقد تبعه في ذلك الأخفش الأوسط والصغير وأكثر نحاة بغداد وابن عصفور، وعند غيره للفرق بين (إِنَّ) النافية و(إِنَّ) المَحْفَقَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ.

(١) الكتاب: ٢٣٣/٤، وانظر: ١٣٩/٢.

(٢) الطارق: ٤.

(٣) لسان العرب: ٣٦/١٣.

وذهب أبو علي الفارسي وابن أبي العافية والشلوبين وغيرهم إلى أنها لامٌ أخرى غير التي اجْتُلبت للفرق، لأنَّ تلك منوَّية التأخير من تقديم، وهذه اللام بخلافها، وفي هذه المسألة كلام مبسوط في مظانِّها (١).

وهي عند الكوفيين بمعنى (إلّا)، و(إنّ) قبلها عندهم نافية.

(٢) أن تكونَ عَوْضاً من حركة الألف الساكنة (١) ليصحَّ الابتداء بها:

يُنْفَعُهُمْ مِمَّا فِي (مَثُورِ الْفَوَائِدِ) لِأَبِي الْبَرَكَاتِ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ، وَ(سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ) لِابْنِ جَنِّي أَنَّ حَرْفَ اللَّامِ اجْتُيِبَ لِتَسْوِغِ الْإِبْتِدَاءِ بِالْأَلْفِ السَّاكِنَةِ، جَاءَ فِي الْكِتَابِ الْأَوَّلِ مَا يَلِي: «لَامُ أَلْفٍ: أَصْلُهَا الْأَلْفُ، دَعَمُوهَا بِلَامٍ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا، وَكَانَتْ اللَّامُ أَوَّلَى، لِأَنَّهَا تَدْفَعُ إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الضَّرُورَةِ فِي مِثْلِ: الْفُلَامِ وَالْفَرَسِ، وَهِيَ لَامُ التَّعْرِيفِ، فَرَادُوا الْأَلْفَ قَبْلَهَا تَوَصُّلاً إِلَى النُّطْقِ بِهَا، فَحَرَكُوا الْأَلْفَ، فَصَارَتْ هَمْزَةً، وَجَعَلُوهَا هَمْزَةً وَضَلَّ، فَلَمَّا افْتَقَرَتْ الْأَلْفُ إِلَى حَرْفٍ جُعِلَ ذَلِكَ الْحَرْفُ اللَّامُ لِيَكُونَ ضَرْباً مِنَ التَّقَاصُّ وَالْتَعْوِضِ فَصَارَ (لَا)» (٢).

(١) انظر: مع المراجع: ١٨٢/٢، نفثي اللبيب: ٣٠٧-٧٠٥، شرح التصريح على التوضيح: ٢٣٠/١،

حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢٨٨/١.

(٢) منشور الفوائد: ٧٥ مسألة: ١٧٨، وانظر التفصيل في هذه المسألة: سر صناعة الأعراب: ٤٨-٥٠.

## (٤) تضعيف الحرف

يَأْتِي التَّضْعِيفُ عِوَضاً فِيمَا يَلِي :

(١) أَنْ يَكُونَ عِوَضاً مِنَ الْهَمْزَةِ الْمَحذُوفَةِ بَعْدَ حَرْفٍ سَاكِنٍ .

(٢) أَنْ يَكُونَ عِوَضاً مِنَ الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ فِي التَّثْنِيَةِ .

(٣) أَنْ يَكُونَ عِوَضاً مِنْ لَامِ الْكَلِمَةِ .

(٤) أَنْ يَكُونَ عِوَضاً مِنْ أَلْفٍ (فَاعِلٍ) .

وَالْيَكُ التَّفْصِيلُ فِي هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ :

(١) أَنْ يَكُونَ عِوَضاً مِنَ الْهَمْزَةِ الْمَحذُوفَةِ بَعْدَ حَرْفٍ سَاكِنٍ :

مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَتَخَذُ الْهَمْزَةَ فِي مِثْلِ : دِفءٌ ، جُزءٌ ، ضَوْءٌ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَيُعَوِّضُ مِنْهَا تَضْعِيفَ الْحَرْفِ السَّاكِنِ قَبْلُهَا ، فَيَقَالُ فِيمَا مَرَّ : دِفٌّ ، جُرٌّ ، ضَوٌّ<sup>(١)</sup> .

(٢) أَنْ يَكُونَ عِوَضاً مِنَ الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ فِي التَّثْنِيَةِ :

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ النُّونَ الْمَشْدَدَةَ فِي (الَّذَانِ) وَ(الَّتَانِ) عِوَضٌ مِنْ ذَهَابِ الْيَاءِ فِي (الَّذِي) وَ(الَّتِي) عِنْدَ التَّثْنِيَةِ ، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً أَنَّ النُّونَ الْمَشْدَدَةَ فِي (ذَانِكَ) عِوَضٌ مِنْ ذَهَابِ أَلْفٍ (ذَا) عِنْدَ التَّثْنِيَةِ ، جَاءَ فِي (لِسَانِ الْعَرَبِ) مَا يَلِي : « قَالَ ابْنُ بَرِّي : مِنَ النُّحَوِيِّينَ مَنْ يَقُولُ : ذَانُكَ ، بِتَشْدِيدِ النُّونِ ، تَشْنِيَةً (ذَلِكَ) ، قَلَبْتَ اللَّامَ نُوناً ، وَأَذْغَمْتَ النُّونَ فِي النُّونِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : تَشْدِيدُ النُّونِ عِوَضٌ مِنَ الْأَلْفِ الْمَحذُوفَةِ مِنْ (ذَا) ، وَكَذَلِكَ يَقُولُ فِي (الَّذَانِ) : إِنَّ تَشْدِيدَ النُّونِ عِوَضٌ مِنَ الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ مِنْ (الَّذِي) . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : وَإِنَّمَا شَدَّدُوا النُّونَ فِي ذَلِكَ تَأْكِيداً وَتَكْثِيراً

(١) انظر البحر المحيط : ٤٧٥/٥ .

للاسم لأنه بقي على حرف واحد، كما أدخلوا اللام على (ذلك)، وإنَّما يَفْعَلُونَ مثل هذا في الأسماء المهمة لنقصانها، وتقول للمؤنث: تانك وتأنك أيضاً، بالتشديد..»<sup>(١)</sup>. ويتراءى لي أنَّ كَوْن اللام في (ذلك) قُلِبَتْ نوناً. أمراً بعيداً، لأنَّ الظاهر في هذه المسألة أنَّ تكونَ النونَ عَوْضاً من ذهاب الحرف، ويُعزَّر ذلك ما ذهب إليه الجوهري من أنَّها زيدت لتكثير الحرف.

وذكر أبو البركات بن الأنباري<sup>(٢)</sup> أنَّ النون شَدَّدت في (ذَان) لتدلُّ على أنَّ تشيته مخالفة لقياس تشية المثنى، من حيث الحذف وكونه ميماً، أو أنَّها عَوْضٌ من الحركة والتنوين في المثنى وجع المذكر السالم؛ لأنَّ الحرف أقوى من الحركة والتنوين، فعَوْضها أقوى من عَوْض الحركة والتنوين.

وفي تشديد نوني المثنى والجمع من حيث التعويض مذاهب:

(١) أنَّ يكونَ عَوْضاً من حركة المفرد.

(٢) أنَّ يكونَ عَوْضاً من تنوينه.

(٣) أنَّ يكونَ عَوْضاً منها معاً<sup>(٣)</sup>.

(٣) أنَّ يكونَ عَوْضاً من لام الكلمة:

ومن ذلك كون حرف التضعيف الأخير عوضاً من لام (فم) في بعض اللغات عند ابن خالويه<sup>(٤)</sup>، لأنَّ أصله: فَمِي أو فَمُو وهو قول لم يطالعني به أحد. وذكر ابن عصفور<sup>(٥)</sup> أنَّ أصله قُوَّة، فحذفت الهاء تخفيفاً وأبدلوا من الواو ميماً لقرب الميم من الواو<sup>(٦)</sup>. أمَّا تشديد الميم عنده فن ضرورة الشعر. ومن ذلك قول الشاعر<sup>(٧)</sup>:

(١) لسان العرب: ٤٥٠/١٥.

(٢) انظر منشور القوائد: ٣٨.

(٣) انظر الأشباه والنظائر: ١١٩/١.

(٤) انظر الأشباه والنظائر: ١١٩/١.

(٥) انظر المتع في التصريف: ٣٩١/١، ٦٢٥/٢.

(٦) انظر في ذلك: شرح الشافية: ٢١٥-٢١٦، الإبدال: ٣٧٨/٢.

(٧) انظر: لخصائص: ٢١١/٣، الصحاح، مقاييس اللغة (فم)، لسان العرب، تاج العروس (فم).

يا لَيْسَها قد خَرَجَتْ مِنْ فَمِهِ حَتَّى يَعُودَ الْبَحْرُ فِي أَشْطَمِهِ  
 وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ<sup>(١)</sup> إِلَى أَنَّ الْمِمَّ بَدَلٌ مِنَ الْمَاءِ، لِأَنَّ أَصْلَهُ قُوَّةٌ كَمَا مَرَّ، وَلَكِنْ  
 حَدَّثَ فِيهِ قَلْبٌ فَصَارَ فَهْوً، فَحَذَفَتِ الْوَاوُ، وَجَعَلَتِ الْمَاءَ مِمْماً.

وَمِمَّا غُذِّ فِيهِ حَرْفُ التَّضْعِيفِ عِوَضاً مِنَ اللَّامِ تَشْدِيدُ الْبَاءِ فِي (أَبْ) وَالْخَاءِ  
 فِي (أَخْ) لِأَنَّ الْعَرَبَ<sup>(٢)</sup> يَقُولُونَ: أَخْ وَأَخَتْ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا: أَبَوْ وَأَخَوُ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي  
 (حَم) وَ(هَنْ). وَذَكَرَ أَبُو مَنْصُورٍ الْأَزْهَرِيُّ أَنَّهُمْ زَادُوا بَدَلَ الْوَاوِ بَاءً: «قَالَ أَبُو  
 مَنْصُورٍ: وَإِنَّمَا شَدَّدَ الْأَبُ وَالْفِعْلُ مِنْهُ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ غَيْرُ مُشَدَّدٍ، لِأَنَّ الْأَبَّ أَصْلَهُ  
 أَبَوْ، فَزَادُوا بَدَلَ الْوَاوِ بَاءً كَمَا قَالُوا قَيْنٌ لِلْعَبْدِ، وَأَصْلُهُ قَيْنِي، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ قَالَ لِلْيَدِ  
 يَدْ، فَشَدَّدَ الدَّالَ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ يَدْنِي»<sup>(٣)</sup>.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي: أَخْ<sup>(٤)</sup> وَهَنْ<sup>(٥)</sup> وَيَدْ<sup>(٦)</sup> وَدَمَ<sup>(٧)</sup> مِنْ حَيْثُ كَوْنُ التَّضْعِيفِ  
 عِوَضاً مِنَ اللَّامِ حَمَلاً عَلَى مَا مَرَّ.

#### (٤) أَنْ يَكُونَ عِوَضاً مِنَ أَلْفِ (فَاعِلٍ):

يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ أَبِي الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيِّ أَنَّ تَضْعِيفَ الْعَيْنِ فِي (فَعَّلَ) عِوَضٌ مِنْ  
 أَلْفِ (فَاعِلٍ): «عَقَّدْتُمْ»<sup>(٨)</sup>: يَقْرَأُ بِتَخْفِيفِ الْقَافِ، وَهُوَ الْأَصْلُ، وَعَقَّدَ الْيَمِينَ هُوَ  
 قَصْدُ الْإِلْتِزَامِ بِهَا. وَيَقْرَأُ بِتَشْدِيدِهَا وَذَلِكَ لِتَوْكِيدِ الْيَمِينَ... وَقِيلَ التَّشْدِيدُ يَدُلُّ عَلَى

(١) انظر شرح الشافية: ٢١٦/٣، وانظر لسان العرب (فم).

(٢) انظر جوهرة اللغة (أخ)، الأشباه والنظائر: ١١٩/١.

(٣) لسان العرب (أبي): ٩/١٤.

(٤) أصله: أَخَوُ، وَقِيلَ: أَخَوُ. انظر لسان العرب ١٩/١٤.

(٥) أصله: هَنَوُ انظر لسان العرب (هن) الأشباه والنظائر: ١١٩، الممتع في التصريف: ٦٢٣/٢.

(٦) أصلها يَدْنِي.

(٧) أصله دَمَيَّ يَفْتَحُ الْمِمَّ أَوْ إِسْكَانَهَا، انظر لسان العرب (دمي). وَقِيلَ إِنَّ أَصْلَهُ دَمَوُ، وَقِيلَ دَمِي، لِأَنَّ

الْوَاوَ قَلَبَتْ يَاءً لِكَسْرِ مَا قَبْلَهَا مِثْلَ رَضِي رَضَى.

وانظر الأشباه والنظائر: ١١٩/١.

(٨) المائدة: ٨٩.

تأكيد العزم بالالتزام بها. وقيل إنما شدد لكثرة الخالفين وكثرة الإيمان. وقيل:  
التشديد عيوض من الألف في (عاقَد) ...»<sup>(١)</sup>.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ٤٥٧/١. وانظر الكشف عن وجه القراءات السبع وعللها وحججها:  
٤١٧/١.

## (٥) الألف واللام

لعلَّ أهم مواضع كونها عوضاً ما يلي:

- (١) أن يكونا عوضاً من همزة لفظ الجلالة، وهمزة الناس.
- (٢) أن يكونا عوضاً من المضاف إليه على مذهب الكوفيين.
- (٣) أن يكونا عوضاً من همزة لفظ الجلالة وهمزة الناس:

للمنحويين في اشتقاق لفظ الجلالة (الله) وَوَزَنَهُ مذاهبٌ، ولعلَّ خيرَ مَنْ يُصَوِّرُ هذه المذاهب الشهاب في حاشيته: «اعْلَمْ أَنَّ لفظ (١) الجلالة باعتبار أصلها واشتقاقها وكونها غريبةً أو غير عربية أقوالاً واختلافات كثيرة حتى قالوا: كما تاهت العقلاء في ذاتيه وصفاتها لاحتجاجها بنور العظمة تحيروا في لفظ (الله)، لأنه انعكس له من تلك الأنوار أشعةٌ بهرت أعين المستبصرين...» (٢).

ولعلَّ أهم هذه المذاهب ما يلي:

- (١) أن أصله الإله، أُلقيت حركة الهمزة على اللام قبلها، ثم حُذِفَتْ. فصار الاسم بعد الثقل والحذف: اللاه، فالتقى لآمان متحرّكتان، فأذغمت اللام الأولى في الثانية بعد حذف كسرتها، فصارَ (الله). وتفتحُ هذه اللام إذا لم يكن قبلها كسرة، وترقُّ إذا كان قبلها كسرة، ومن العرب مَنْ يُرَقِّقُ على كلِّ حال. وقيل إنَّ التفتح من خواص هذا الاسم (٣).

(١) لعلَّ الصواب (لفظة) لعبد الصمير في (أصلها) وما غُطِفَ عليه عليا.

(٢) حاشية الشهاب: ٥٠/١.

(٣) انظر: الثيان في إعراب القرآن: ٤/١، حاشية الشهاب: ٥٠/١، لسان العرب: (أله)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ١١، تاج العروس: (أله)، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٣/١، مشكل إعراب القرآن: ٥/١، للممتع في التصريف: ٦١٩/٢، البحر المحيط: ٢٠٧/٦، الكتاب: ١٩٥-١٩٦، المُبدع في التصريف: ٢٤٠.

وَذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ إِلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ حُذِفَتْ مِنْ غَيْرِ نَقْلِ. وَقِيلَ إِنَّهَا حُذِفَتْ لِكثَرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَصَارَتْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ عِوَضًا مِنْهَا.

والهمزة في هذا الوجه أصيلة، لأنَّ (الله) من (أَيْلَة يَأْلَهُ) إِذَا عَجِبَ، فَالْإِلَهَ مُضَدَّرٌ مُؤَوَّلٌ بِالْمَفْعُولِ، أَيِ: الْمَعْبُودِ.

(٢) أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْوَلَاءِ، فَيَكُونُ أَصْلُ الْهَمْزَةِ الْوَاوُ، لِأَنَّهُ تَتَوَلَّاهُ إِلَيْهِ الْقُلُوبُ. وَقِيلَ إِنَّ الْوَلَاءَ لَفْظٌ مُخَدَّثٌ، فَيَكُونُ الْمُسْتَقُّ قَبْلَ الْمُسْتَقِّ مِنْهُ، لِأَنَّ لَفْظَ الْجَلَالَةِ قَدِيمٌ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ عَمُومَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الضَّرُورِيِّ أَنْ يَكُونَ مَأْخُذًا مِنْهُ كَمَا فِي (الْمَتَعِ فِي التَّصْرِيفِ): «وَلَمَّا خَفِيَ هَذَا التَّوَجُّهُ مِنَ الْإِشْتِقَاقِ عَلَى بَعْضِهِمْ رَدَّ قَوْلَهُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى مُشْتَقٌّ مِنْ (الْوَلَاءِ) أَوْ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ (اللَّهَ) هَذَا اللَّفْظَ قَدِيمٌ، لِأَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ — تَعَالَى — قَدِيمَةٌ، وَالْوَلَاءُ لَفْظٌ مُخَدَّثٌ، وَالْمُسْتَقُّ مِنْهُ قَبْلَ الْمُسْتَقِّ، فَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ الْمُخَدَّثُ قَبْلَ الْقَدِيمِ، وَذَلِكَ خَلَفَ، وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: هَذَا اللَّفْظُ مُشْتَقٌّ مِنْ هَذَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَأْخُذًا مِنْهُ — كَمَا قَدَّمْنَا — لَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ» (١).

(٣) أَنَّ أَصْلَهُ (لَاة) عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ، ثُمَّ دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَيَتَرَاءَى لِي أَنَّهُ أَقَلُّ هَذِهِ الْأَوَجِ تَكَلُّفًا وَتَمَحُّلًا.

(٤) أَنَّ أَصْلَهُ (وَلَاه)، فَقِيلَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً كَمَا حَدَّثَ فِي (إِشَاحٍ)، أَمَّا الْأَلْفُ فَمُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ.

وَذَهَبَ مَكِّي بْنُ أَبِي طَالِبٍ (٢) إِلَى أَنَّ الْأَلِفَ حُذِفَتْ كَمَا مَرَّ اسْتِخْفَافًا وَهَرَبًا مِنْ شَبِّهِ لَفْظِ (الَلَاتِ) فِي الْوَقْفِ عَلَيْهِ بِالْهَاءِ بِلَفْظِ الْجَلَالَةِ، وَهَرَبًا مِنْ شَبِّهِ اسْمِ الْفَاعِلِ (اللَّاهِ) الْمَأْخُوذِ مِنْ: لَهَا يَلْهُو.

وَزَعَمَ بَعْضُ أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ مِنَ الْكَلِمَةِ نَفْسِيهَا، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ الْعَرَبِيِّ وَالسَّهْلِيِّ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا تَصِحُّ عِنْدَ أَبِي حَيَّانٍ لِامْتِنَاعِ التَّنْوِينِ، لِأَنَّهُ

(١) المتع في التصريف: ٤٣/١، وانظر: ٣٥٠/١.

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن: ٦/١.

ليس ممنوعاً من الصرف، أو مقترناً بالألف واللام، فَحَذَفُ التَّنوين يدل على أنَّهما ليسا من أَصْل لفظ الجلالة.

(٥) أَنَّ أَصْلَهُ سِرْيَانِي، وهو (لاها)، فُقِرَبَ، وذهب أبو زيد البلخي إلى أَنَّهُ أَعْجَمِي، لِأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى يَقُولُونَ: لاها، وهو قَوْكٌ غَرِيبٌ وَبَعِيدٌ جَدًّا. وقيل إِنَّ لَفْظَ الْجَلَالَةِ صِفَةٌ وَلَيْسَ اسْمٌ ذَاتٌ، وهو قَوْكٌ غَرِيبٌ أَيْضاً.

ومثْلُ لَفْظِ الْجَلَالَةِ فِي كَوْنِ الْأَلْفِ وَالَامِ عِوَضاً مِنَ الْهَمْزَةِ لَفْظَةً (النَّاسُ)، لِأَنَّ أَصْلَهُ (أَنَاسُ). وذكر ابن منظور<sup>(١)</sup> أَنَّهُمْ لَمْ يَجْعَلُوا الْأَلْفَ وَالَامَ فِيهِ عِوَضاً مِنَ الْهَمْزَةِ الْمَحذُوفَةِ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا اجْتَمَعَ الْيَوْضُ وَالْمَعْوَضُ مِنْهُ فِي (الْأَنَاسِ)، وَلَسْنَا مَعَهُ لِأَنَّهُ قَدْ وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ اجْتِمَاعُ الْيَوْضِ وَالْمَعْوَضِ فِي مِثْلِ: يَا اللَّهُمَّ، يَا أَبَتِي، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَيَتَرَاءَى لِي أَنَّ أَبَا الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيَّ يَجِيزُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ. «وَأَصْلُ النَّاسِ عِنْدَ سِيَبَوِيهِ: أَنَاسٌ، حَذَفَتْ هَمْزَتُهُ، وَهِيَ فَاءُ الْكَلِمَةِ، وَجَعَلَتْ الْأَلْفَ وَالَامَ كَالْعَوْضِ مِنْهَا، فَلَا يَكَادُ يَسْتَعْمَلُ النَّاسُ إِلَّا بِالْأَلْفِ وَالَامِ، وَلَا يَكَادُ يَسْتَعْمَلُ أَنَاسٌ بِالْأَلْفِ وَالَامِ، فَالْأَلْفُ فِي النَّاسِ عَلَى هَذَا زَائِدَةٌ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الْأَنَسِ. وَقَالَ غَيْرُهُ: لَيْسَ فِي الْكَلِمَةِ حَذْفٌ، وَالْأَلْفُ مُنْقَلَبَةٌ عَنْ وَاوٍ، وَهِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ: نَاسٌ يَنْوَسُ نَوْساً، إِذَا تَحَرَّكَ، وَقَالُوا فِي تَصْغِيرِهِ: نُؤَيْسُ»<sup>(٢)</sup>.

## (٢) أَنَّ يَكُونَا عِوَضاً مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ:

ذهب الكوفيون إلى أَنَّ الْأَلْفَ وَالَامَ يَكُونَانِ عِوَضاً عَنِ الضَّمِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْمَحذُوفِ، وَهَذَا الضَّمِيرُ هُوَ الْعَائِدُ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾<sup>(٣)</sup>: (مَنْ) اسْمٌ مُوصُولٌ فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ قَوْلُهُ ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ

(١) انظر: ٢٤٥/٦ (نوس).

(٢) التبيين في إعراب القرآن: ٢٤/١.

(٣) النازعات: ٣٧-٣٩.

المأوى ﴿ على أنَّ العائد محذوف أي: هي المأوى له، والعائد على مذهب الكوفيين الألف واللام لأنَّهما عِوَضٌ عن الضمير العائد<sup>(١)</sup>، وهو أَقْلٌ تَكْلُفًا من حذف العائد.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ، فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾<sup>(٢)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مَنْ يُعَظِّمُ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾<sup>(٣)</sup>: في عائد اسم الشرط (مَنْ) وجهان<sup>(٤)</sup>:

- (١) أنَّ يكون محذوفاً أي: فَإِنَّ تَعْظِيمَهَا مِنْهُ، أو من تقوى القلوب منهم على أنَّ الضمير في (فإنَّها) للشعائر أي: فَإِنَّ تَعْظِيمَهَا، وفي الكلام حذف مضاف.
- (٢) أنَّ يكون الألف واللام في (القلوب) عِوَضاً من الضمير أي: من تقوى قلوبهم، وهو الظاهر عندي؛ لأنَّه أَقْلٌ تَكْلُفًا.

---

(١) انظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٤٨٢، المبتدأ والخبر في القرآن الكريم: (تحت الطبع) مشكل إعراب القرآن: ٤٥٦/٢، التبيان في إعراب القرآن: ١٢٧٠/٢، حاشية الشهاب: ٣١٨/٨، البحر المحيط: ٤٢٣/٨، الكشف: ٢١٥-٢١٦، تفسير القرطبي: ٢٠٧/١٩، مشكل إعراب القرآن: ٤٥٦/٢، البحر المحيط: ٣٨٧/٤، ١١٣/١.

(٢) النزاعات: ٤٠-٤١. وانظر شواهد أخرى في: المبتدأ والخبر في القرآن الكريم.

(٣) الحج: ٣٢.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٩٤١/٢.

## (٦) الياء

لَعَلَّ أَهَمَّ مَوَاطِنَ كَوْنِهَا عِوَضاً مَا يَلِي:

- (١) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنَ الْحُرُوفِ الزَّائِدَةِ أَوِ الْأَصِيلِ فِي كُلِّ جَمْعٍ تَكْسِيرٍ مِنْ بَابِ (فَعَالِلٍ) وَمَا يُشَبِّهُهُ فِي السَّكَنَاتِ وَالْحَرَكَاتِ وَعَدَدِ الْحُرُوفِ.
- (٢) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنَ الْحُرُوفِ الزَّائِدَةِ أَوِ الْأَصِيلِ الْمَحْذُوفِ فِي بَعْضِ صِيَغِ التَّصْغِيرِ.
- (٣) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ فِي الْمَفْرَدِ.
- (٤) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ ضِمَّةِ التَّصْغِيرِ الْمَحْذُوفَةِ.
- (٥) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنَ النُّونِ فِي (أَنَاسِينَ) وَ(ظَرَائِينَ).
- (٦) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ عَيْنِ الْكَلِمَةِ.

وإليك التفصيل فيما مرَّ:

- (١) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنَ الْحُرُوفِ الزَّائِدَةِ أَوِ الْأَصِيلِ فِي كُلِّ جَمْعٍ تَكْسِيرٍ مِنْ بَابِ (فَعَالِلٍ) وَمَا يَشَبِّهُهُ فِي السَّكَنَاتِ وَالْحَرَكَاتِ وَعَدَدِ الْحُرُوفِ:

لَقَدْ نَصَّ النُّحَوِيُّونَ عَلَى أَنَّ مِمَّا يُجْتَمَعُ عَلَى (فَعَالِلٍ) مَا يَلِي <sup>(١)</sup>:

- (١) الرَّبَاعِيُّ الْمَجْرَدُ، نَحْوُ: جَعْفَرُ، زَيْبِرَج <sup>(٢)</sup>، بُرْمُنْ، سَيْبَطْر <sup>(٣)</sup>، جُجْذَب <sup>(٤)</sup>، أَوْ

(١) انظر: حاشية الصَّبَّانَ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ: ١٤٦/٤، مَعَ الْمَوَاطِنِ: ١١٨/٦.

(٢) يُقَالُ لِلزَّهْبِ أَوْ الزَّهْرِ، وَالسَّحَابِ الرَّقِيقِ الَّذِي فِيهِ حَمْرَةٌ.

(٣) السَّيْبَطْرُ: الشَّهْمُ.

(٤) الْجُجْذَبُ: قَصِيرُ الْقَامَةِ.

يُحْدَثُ<sup>(١)</sup>، فيقال فيها: جعافر زَبَارِج، برائِن، سباطِر، جحادِب، جخادِب.

(٢) الخنمسي المجرَّد، نحو: سَقَرَجَل، جَحْمَرِش<sup>(٢)</sup>، وأضرابهما، فيقال فيها: سفارج، جحامِر، بحذف الحرف الخامس، وهذا الحذف مقيَّد بقيود، منها: ألا يكون الحرف الرابع شبيهاً بالزائد لفظاً نحو: حَدَرْتَق<sup>(٣)</sup>. والشبيه بالزائد هو الذي يكون لفظه مخالفاً للزائد، ولكنَّ مخرجه هو مخرج الحرف الزائد، وهو الذي يكون لفظه أيضاً لفظَ الزائد، ولكنَّه ليس بزائد لعدم توافر قيود الزائد، فالنون في (حَدَرْتَق) لفظها لفظ الحرف الزائد نفسه (سألقونها)، ولكنها لا تُعَدُّ زائدة، لأنَّ الغالب في الزائد أنَّ يكون في آخر الكلمة، نحو: غضبان، وتَدمان، أو في الوسط نحو: غَضْغَفَر. والదال في (فرزدق) لفظها ليس من حروف الزيادة، ولكنها تُشَبِّهُ التاء من حروف الزيادة من حيث المخرَج.

ولك في هذه الحالة (عندما يكونُ الرابعُ شبيهاً بالزائد) أنَّ تحذف الرابع الشبيه بالزائد، أو الخامس الأصيل، فيقال في تكسير فرزدق، وحَدَرْتَق: فرازِق أو فرازد، وخَدَارِق أو خدارن، ولكنَّ حذف الخامس هو الأفصح، لأنَّ الأكثر في الكلام حذف الآخر، لأنَّ الأَخيرَ هي موضع الحذف والتغيير.

وإنَّ كان الخامس شبيهاً بالزائد لفظاً وجَبَ حَذْفُه وإبقاء الرابع، نحو: قُدْغِيل<sup>(٤)</sup>، فيقال في جمعه: قَدَاعِم، والقول نفسه في سَقَرَجَل الذي يَجْمَع على سفارج.

وذهب أبو العباس المبرد في كون الرابع شبيهاً بالزائد إلى أنَّه لا يُحْدَفُ إلا الخامس، فتكسِرُ قَرَزْدَق، وحَدَرْتَق عنده هو: فرازد، وخدارن، أمَّا فرازِق، وخدارِق فلفظٌ عَيْتَه.

(١) الجُحْدَب: ضَرْبٌ مِنَ الجُرَادِ.

(٢) المرأة العجوز أو السمجة.

(٣) الحَدَرْتَق: التَكْوِيت.

(٤) قُدْغِيل: اسم للضخم من الإبل.

وأجاز الكوفيون حذف الثالث كأنهم رأوه أسهل، لأنَّ ألف الجمع تحمل محله فيقال في تكسير قَرَزْدَق وَخَدَرْتَق: فرادق وَخَدانق، على أنَّ ألف الجمع كاليعوض من الحرف المحذوف.

(٣) الرُّباعي المزيد، نحو: مُدَخَّرَج، ومُتَدَخَّرَج، وَسِبْطَرِي، وَقَدْوَكْس، فيقال في تكسير ما مرَّ: دَحارج، وَسَباطِر، وَقَدَاكِس، بحذف الحروف الزائدة.

وما مرَّ مَقْتَدَمٌ بَعْدَ كون الحرف الزائد رابعاً ليناً قبل الحرف الأخير الأصيل، فإنَّ كَانَ كذلك لم يُحذف عند الجمع، فيقال في تكسير (قنديل)، و(زنبيل)<sup>(١)</sup>، و(زبدیق)، و(عُرْتِيق)<sup>(٢)</sup>: قناديل، وزنايل، وزنادیق، وغرائق.

وإنَّ كَانَ الرابع واواً أو ألفاً يجمع على (فعاليل)، نحو: عُصْفُور وعصافير، وفِرْدَوْس وفردايس، وسِرْداح<sup>(٣)</sup> وسراديج، وقِرْطاس وقراطيس، وزُنْبُور وزناير.

وإنَّ كَانَ حَرْفُ العلة متحركاً فهو ليس من حروف اللين، فيقال في تكسير مُصَوَّرٌ وهَيَّيْخ<sup>(٤)</sup>: مَصور وهبايخ. وإنَّ كَانَ حَرْفُ العلة غيرَ رابعٍ حُذِفَ، فيقال في تكسير قَدْوَكْس، وَخَيْسَفُوج<sup>(٥)</sup>: فدَاكِس وَخَسَافِج.

وممَّا يَمَكُنُ عُدَّةً من هذا الباب تكسير زَعْفَرَانٍ على زعافير، فجاءت الياء عَوْضاً من الألف والنون المزيديتين<sup>(٦)</sup>.

ومن ذلك أيضاً تحقير (مُغْتَسِل) وتكسيـره، فيقال فيه: مُغَيْسِيل ومغاسيل، فجاءت الياء عَوْضاً من تائه الزائدة التي حُذِفَتْ<sup>(٧)</sup>.

(١) الزنبيل: لغة في الزبيل، وهو الجراب.

(٢) عُرْتِيق: طيرٌ من طيور الماء طويل العنق.

(٣) السِرْداح: الناقة الطويلة أو كثيرة اللحم.

(٤) الهَيَّيْخ: الغلام السمين.

(٥) الخيسفوج: حبُّ القطن أو الخشب البالي.

(٦) انظر: الخصائص: ٣٠٢/٢، الأشباه والنظائر: ١١٧/١.

(٧) انظر: الخصائص: ٣٠٢/٢، الأشباه والنظائر: ١١٧/١، لسان العرب (غسل).

ومن ذلك أيضاً كونُ الياءِ عَوْضاً من ألفِ التانيثِ الخامسة في تكسير مثل حَبِطَطي وَعَفَرُني، فيقال في تكسيرهما: حَبَانِيط، وعَفَارِين، ويجوز أن يُوقَى بالتاءِ عَوْضاً من الياءِ كما مرَّ، فيقال في تكسيرهما: حَبَانِطَة وعَفَارِنَة.

وذكر أبو حَيَّان (١) أنَّ بابَ كونِ الياءِ عوضاً واسعٌ جداً، لأنَّه يجوز دخولها في كلِّ ما حُذِفَ منه شيءٌ غيرِ بابِ (لَقَّيْزِي) كما مرَّ؛ أمَّا تعويضُ التاءِ فمَحْصُورٌ في مواضع. ولسنا نتفق معه، لأنَّ تعويضَ التاءِ قد جاء في مواضع كثيرة كما مرَّ.

(٤) الخُماسي المزيد:

يُحَذَفُ منه الحرفُ الخامسُ الأصيلُ والحرفُ الزائدُ، فيقال في تكسير قرطُبوس (٢) وَخَنْدَرِيس (٣) وَقَبْشَرَى (٤) قَرَاطِبَ وخَنَادِرَ وَقِبَاعِثَ.

وتبتدأ فكلُّ ما كان ممَّا مرَّ من بابِ (فَعَالِل) وما يشبهه في عَدَدِ الحروفِ والسكناتِ والحركاتِ يجوز فيه زيادةُ ياءٍ قبلِ آخِرِهِ إذا لم تكن موجودة، وحذَفُها إن كانت موجودة، وهذه الياءُ عَوْضٌ من الحرفِ المحذوفِ الأصيلِ أو الزائدِ بقيدِ حُلُولِهِ منها (٥).

وأجاز الكوفيون (٦) زيادةَ الياءِ في مماثلِ (مَفَاعِل) وحذَفُها من مماثلِ (مفاعيل)، فيجيزون في جَعافِرِ جَعافِيرَ، وفي عَصافِرِ عَصافِيرَ، وهو مذهب لا يصحُّ عند البصريين.

(٢) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنَ الحرفِ الزائدِ أو الأصيلِ المحذوفِ في بعضِ صيغِ التصغيرِ:

لقد أجاز النحويُّون (٧) تعويضَ ياءٍ قبلِ الطَّرَفِ في كلِّ مصغَّرٍ حُذِفَ منه

(١) انظر الأشباه والنظائر: ١١٩/١.

(٢) القَرطُبوس: الداهية، والقرطُبوس بكسر القافِ العظيمة.

(٣) الخندريس: الخمر.

(٤) قَبْشَرَى: جملٌ عظيم.

(٥) انظر: حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني: ١٥١/٤، مع المراجع: ١١٨/٦.

(٦) انظر حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني: ١٥١/٤.

(٧) انظر: حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني: ١٥٨/٤، مع المراجع: ١١٨/٦، ١٤٠.

حرف أصيل أو زائد، فيقال في تصغير سفرجل ومنطلق ومُعْتَسِل، وفَرْدَق، ومُدْحَرَج: سُفْرِيح وسُفْرِيح<sup>(١)</sup>، وَنُطْلِق<sup>(٢)</sup>، وَنُطْلِقِيق، وَمُعْبِيل وَمُعْبِيلِيق<sup>(٣)</sup>، وفُرْزِيد وفُرْزِيد<sup>(٤)</sup>، ودَحِيرَج ودَحِيرِج<sup>(٥)</sup>.

ومن ذلك أيضاً تصغير جَحَنَقَل<sup>(٦)</sup> على جُحَيْفِيل على أَنَّ الياء عِيَضٌ من نونه<sup>(٧)</sup>.

وذكر ابن جني أَنَّ ما حذفت لامة وجعل الزائد عوضاً منها بابٌ واسع: «ومما حُذِفَتْ لَامُهُ، وَجُعِلَ الزَائِدُ عِوَضاً مِنْهَا قَرَزْدَقٌ وَفُرْزِيدٌ، وَسَفَرَجَلٌ وَسُفْرِيحٌ، وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ»<sup>(٨)</sup>.

والتعويضُ فيما مَرَّ ليس إلزامياً، لأنه يجوز ذلك ويجوز عدمه سواء أكانَ المحذوفُ أصيلاً أم لم يَكُنْ كذلك<sup>(٩)</sup>؛ لأنَّ الحذفَ لضربٍ من التخفيف.

وإنَّ كانَ في الاسمِ المراد تصغيره ياءٌ لم تُصَفَّ إليه الياء المشارُ إليها، فيقال في تصغير لَغَزِي، واخْرِنْجَام، وافتقار: لَغَزِيغ، خُرْجِيم، وَقُتَيْقِر، فلا يصحُّ التعويضُ لوجود الياء المنقلبة عن الألف في المصدرين، والياء الموجودة في (لَغَزِي).

ومن ذلك النسب إلى اسمِ الفاعِلِ المُصَغَّرِ من (هَوَم)، فاسمُ الفاعلِ منه (مُهَوَم)<sup>(١٠)</sup>، وتصغيره: مُهَيَّومٌ أو مُهَيِّمٌ، فعند التصغير تحذف إحدى الواوين كما تحذف إحدى الدالين في تصغير (مُقَدِّم) على مُقَيِّدِم، فَإِنَّ أَدْعَمَتْ مُهَيَّومٌ بعد

(١) الياء عوض من اللام الأصلية.

(٢) الياء عوض من الميم الزائدة.

(٣) الياء عوض من التاء الزائدة.

(٤) الياء عِيَضٌ من القاف الأصلية.

(٥) الياء عوض من الميم الزائدة.

(٦) الجَحَنَقَل: غليظ الشفة.

(٧) انظر: الأشباه والنظائر: ١١٧/١، المتع في التصريف: ١/١٤٨، ٥٥/١، الخصائص: ٣٠٢/٢.

(٨) الخصائص: ٣٠١/٣، وانظر الأشباه والنظائر: ١١٦/١.

(٩) انظر شرح المفصل: ١٣١/٥.

(١٠) هَوَم: نام نوماً خفيفاً.

حذف إحدى الواوین صار: مُهَيِّمٌ، وإنَّ عَوَّضَتْ بدلاً من المحذوف صار: مُهَيِّمٌ، أو: مُهَيِّومٌ، كما هو الحال في مُقَيِّدٍ.

وفي النسب إلى مُهَيِّمٍ بالتعويض يقال: مُهَيِّمِيٌّ، أمّا النسب إلى غير المعوّض فهو مُهَيِّمِيٌّ، وفي هذا النسب ثَقُلَ مَصْدَرُهُ الياءان المُشَدَّدَتان المكسور ما بينهما، بالإضافة إلى كسر الياء المُشَدَّدة الأولى (١).

وإنَّ حُذِفَ حَرْفُ التعويض فيه التبس اسم الفاعل المصغر باسم الفاعل من (هَيِّمٌ).

وحذف أحد الثلثين في تصغير مُهَيِّمٍ أو مُهَيِّومٍ مذهب سيبويه في تصغير عَطُودٍ، فهو عنده: عَطُيُودٌ، أو عَطُيُودٌ بالتعويض. وأبو العباس المبرد لا يحذف شيئاً، لأنَّ الثاني المتحرّك يصير مدّة رابعة، فتصغير اسم الفاعل (مُهَيِّمٌ) على مذهبه: مُهَيِّمٌ، وتصغير (عَطُودٌ): عَطُيِيدٌ، فالنسب إلى اسم الفاعل المُصَغَّر هو: مُهَيِّمِيٌّ، على أنَّ الياء ليست عَوْضاً كما مرّ. وذكر الرضي في (شرح الشافية) (٢) أنَّ مذهب سيبويه في النسب إلى اسم الفاعل السابق يحتمل التعويض وعَدَمَهُ.

ومن ذلك أيضاً تصغير مُزْدَانٍ، فيقال فيه: مُزَيِّنٌ أو: مُزَيِّنٌ بالتعويض، كما يقال في تكسيه: مزاین ومزاین (٣).

### (٣) أن تكونَ عَوْضاً مِنْ تاء التأنيث في المفرد:

جاء في (لسان العرب) (٤) أنَّ تكسير (صَمَلَق) على صماليق محمولٌ عند ابن سيده على أنَّ الياء عوض من التاء في المفرد: «وَحَكَى سيبويه صماليق، قال ابن

(١) لسان العرب: ٢٠٧/١٠.

(٢) انظر: ٣٤/٢، وانظر الكتاب: ٣٧١/٣، شرح جل الزجاجي: ٣٢١/٢.

(٣) انظر لسان العرب: ٢٠١/١٣.

(٤) انظر: ٢٠٧/١٠.

سيده: ولا أدري ما كسر إلا أن يكونوا قالوا صَمَلَقَة في هذا المعنى، فعَوَّضَ من الماء، كما حكى مواعيط...»<sup>(١)</sup>.

#### (٤) أن تكون عوضاً من ضمة التصغير المحذوفة:

لقد استثنى النحويون في باب التصغير من المبهات أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، فأجازوا تصغيرها، لأنَّ فيها شتْها بالأسماء المتمكنة من حيث كونها توصف ويوصف بها، وتذكر وتؤنث وتثنى وتجمع.

ولقد خولفت في تصغيرها قاعدة التصغير، بإبقاء الأوّل مفتوحاً، وللنحويين في تصغيرها من حيث التعويض مذهبان:

(١) إبقاء الأوّل مفتوحاً، وزيادة ألف في الآخر عوضاً عما قد فاتها من ضمّ الأوّل، فقل في تصغير: ذا، تاء، ذان، تان: ذَيّا، تَيّا، ذَيّان، تَيّان. بحذف ألف العوض في التثنية لالتقاء الساكنين. وفي الجمع: أَلَيّا وأَلَيّان.

وقيل في تصغير (الذي) وما يدور في فلكه: اللّذّيّ، اللّذَيّان، اللّذَيّان، اللّذَيّون بضم الياء وتشديدها، ويجوز فتحها، واللّذَيّين، بكسر الياء وتشديدها، ويجوز فتحها، واللّذَيّات، واللّويّتا في التي، فحذفت ألف اللّاتي في اللّذَيّات لالتقائها ساكنةً بألف الجمع، وقلبت في اللّويّتا واواً مفتوحة لأجل ياء التصغير، وحذفت الياء الأخيرة، وجيء بألف التعويض. ويُقال في تصغير اللّاتي اللّويّاء.

ولقد وردَ الضم في (اللّذّيّ) و(اللّذَيّان) في لغة لبعض العرب، فيكون قد جُمع بين العوض والعوض منه.

ولقد عوّض في: اللّذَيّان، واللّذَيّان، وذَيّا، وتَيّا، ألف من الضمة، وفُتحت الياء التي بعد ياء التصغير، لتسلّم ألف العوض. أمّا: اللّذَيّان، واللّذَيّان، واللّذَيّين، واللّذَيّون ففيها حذف ألف العوض قبل علامة التثنية لاجتماع الساكنين، والقول

(١) انظر: مع الموامع: ١٥٠/٦، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٧٢/٤.

نفسه في ألف العوض في الجمع، فلقد حُذِفَت ألف العَوْض قبل علامة الجمع، ومذهب سيويه أنَّ ألف العَوْض حُذِفَت في المثنى والجمع نسياً، ومذهب الأخفش عدم الحذف نسياً بل لالتقاء الساكنين، فتصغير (الذين) و(الذون) عنده: اللَّذَيَّونَ، واللَّذَيَّينَ بفتح الياء مثل: الْمُصْطَفَوْنَ، والمُصْطَفَيَّينَ<sup>(١)</sup>.

ولقد استغنى سيويه<sup>(٢)</sup> باللتِّيات، جمع السلامة لِـ (اللتِّيات) بحذف ألف العوض لالتقاء الساكنين عن تصغير اللاتي واللائي، وهو الصحيح عند السيوطي<sup>(٣)</sup>، لأنه لم يثبت عن العرب، ولأنَّ القياس لا يقتضيه، لأنَّ قياس هذه الأسماء ألا تُصَغَّر. أمَّا الأخفش فلقد صغَّرَها على لفظها قياساً، فتصغير اللاتي عنده: اللَّوَيَّا، بقلب الألف واواً كما في اللّوائي، وحذف ياء اللّائي لتلاّ مجتمع مع ألف العَوْض خمسة أحرف سوى الياء. وتصغير اللائي: اللّوَيَّا.

وذَهَب المازني إلى أنَّ حَذَف الزائد أولى، وهو الألف التي بَعْد اللام، فيصبح تصغير اللاتي عنده كـتصغير (الَّتِي).

وذهب بعضُ البَصْرِيِّينَ إلى أنَّ تصغيرها من غير حذف، أي: اللّوَيَّا، واللّوَيَّا.

(٢) جعلُ الياء عَوْضاً من ضمة التصغير، وإدغام ياء التصغير فيها، وهو مذهب الرضي في (شرح الشافية)<sup>(٤)</sup>. ولم تُدْغَمْ ياء العَوْض في ياء التصغير لتلاّ تحرّك ياء التصغير، لأنها ساكنة، فيكون في تصغير جميع المُبْهَمات ياء مشدّدة، الأولى ياء التصغير، والثانية عَوْضٌ من الضمة، وحُرِّكَت ياء العَوْض بالفتح قصداً للحقّة.

(١) انظر شرح الشافية: ٢٨٨/١.

(٢) انظر شرح الشافية: ٢٨٨/١.

(٣) انظر مع الموماع: ١٥١/٦.

(٤) انظر: ٢٨٩/١.

وإن كان الحرف الثاني من المهم على هذا المذهب ساكناً كما في (ذا) و(تا) و(ذائ) و(تائ) جعلت الياء المشددة بعد الحرف الأول، لئلا يلتقي ساكنان، فيكون أصل (ذَيَّا) و(تَيَّا): ذَيِّي، تَيِّي، بياء ساكنة في الآخر بعد ياء مفتوحة مشددة، لكن ذلك خُفِّف بقلب الثالثة ألفاً كراهة اجتماع الياءات. وذكر أبو حيان<sup>(١)</sup> أنَّ لغة الضَّمِّ (اللُّثَيَّا، اللُّذَيَّا) تَذُلُّ على أنَّ الألف ليست عوضاً من ضمة الأول، لأنَّه لا يجمع بين العوض والمعوَّض منه.

وذكر ابن مالك في (شرح الكافية)<sup>(٢)</sup> أنَّ أصل: ذَيَّا، تَيَّا: ذَيِّيا، تَيِّيا، بثلاث ياءات، على أنَّ أصل (ذا) و(تا): ذَيِّي، وتَيِّي، والمحذوف العين. ومذهب الكوفيين أنَّ (ذا) و(تا) موضوع على حرف أصيل، وهو الذال، والألف حرف زائد لبيان حركة الحرف الأصيل، ومذهب السيرافي أنَّه موضوع على أصيل<sup>(٣)</sup>. والياء الأولى على مذهب ابن مالك عَيْنُ الكلمة، والوسطى ياء التصغير، والثالثة لامها، فاستثقلَ توالي هذه الياءات الثلاث، فخُفِّف بحذف العين، لأنَّ حذف ياء التصغير، لكونها جيء بها لمعنى — لا يصح، ولأنَّ حذف الثالثة يوجب فتح ياء التصغير التي لا تُفتح، وجاءت ياء التصغير في هذا المذهب ثانية. وقيل إنَّ وقوع ثلاث ياءات في الكلمة العربية مغفورٌ في تصغير (حي) على حَيِّي. وقيل إنَّ اسم الإشارة لا يحتمل ذلك لكون تصغيره على خلاف القياس<sup>(٤)</sup>.

### (٥) أن تكون عوضاً من النون في (أناسين) و(ظرابين):

مِمَّا يُكسَّرُ على (فعالي) كلُّ اسم ثلاثيٍّ ساكن العين آخره ياء مشددة زائدة ليست لتجديد النسب، ومن ذلك كرميٌّ وكراميٌّ، وكركيٌّ وكراكيٌّ<sup>(٥)</sup>، وليس

(١) انظر مع الموامع: ١٥٠/٦.

(٢) انظر حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني: ١٧٤/٤.

(٣) انظر حاشية الصَّبَّان: ١٧٤/٤.

(٤) انظر لسان العرب: ٤٥١/١٥.

(٥) النسب للمتجدد: هو الذي لا يخرج عن غرض النسب، وعلامة يائه أن يبقى الاسم دالاً على المنسوب إليه بعد حذفها، أمَّا حذف تلك التي ليست للنسب فيختل المعنى لسقوطها.

(٦) كركي: اسم لطائر.

من ذلك مصريٌ وهنديٌّ وتركِيٌّ، لأنَّ الياء لتجديد النسب، فلا يصح أن يكسّر ما مرَّ على: مصريّ، وهناديّ، وتراكِيّ. وليس من ذلك أيضاً عربيٌّ وعجمي لتحرّك العين.

ويُعَدُّ من ذلك ما أصله النسب، فكثّر استعماله، فصار النسب منسياً، ومن ذلك: مهريّ، فهو في الأصل منسوب إلى مَهْرَة، إحدى القبائل اليمنية، فكثّر استعماله حتى صار اسماً يُطلق على النجيب من الأبل، ولهذا جُمع على (مهاريّ).

ومن ذلك بُخْتِي، وهو الجمل المنسوب إلى (بُخت)، وهي إبِلٌ خراسانية قوية، ثم كثر استعماله، فأصبح يطلق على كلّ جِلٍ قوي، فصار النسب منسياً.

ومثلاً جاء مكسراً على (فعاليّ) أناسي، وظرابي، وهما تكسير إنسان وظربان<sup>(١)</sup>، وقيل إنَّ أصلهما: أناسين، وظرابين، حُدِفَتِ النون وعُوِّضَ منها الياء التي أدغمت فيها الياء الأولى. وقيل إنَّ مفردهما: إنسي، وظربيّ، وهو قولٌ حسن عند أبي حيان: «قال أبو حيان: ولو ذَهَبَ ذاهبٌ إلى أنَّ الياء في (أناسي) ليست بدلاً وأنَّ (أناسي) جمع إنسي، وأناسين جمع إنسان لَذَهَبَ إلى قولٍ حسن، واستراح من دعوى البذل...»<sup>(٢)</sup>.

ويراعى لي أنَّ إجازة (فعاليّ) فيما مرَّ أقلُّ تكلفاً من غير ادعاء القلب، فكونُ المفرد منتهياً بالياء المشدّدة يغنيان عن ذلك.

## (٦) أن تكون عوضاً من عين الكلمة:

ومثلاً عُدَّ من ذلك ألبقُّ على مذهب سيبويه في أحد قوليه، لأنَّ العين واوٍ حذفت وعوّضَ منها الياء، فهي من باب أَيْقُل، وقوله الآخر أنَّ العين قُدِّمَتْ على الفاء وأبدلت ياء، فهي من باب أعْقُل<sup>(٣)</sup>.

(١) ظربان: دابة متنتة الريح، تشبه الهر.

(٢) حاشية الصَّانِ على شرح الأشموني: ١٤٥/٤، وانظر شرح التصريح على التوضيح: ٣١٤/٢، شرح الشافعية: ١٦٣/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٩٨٨/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٠٦/٢، معاني القرآن: ٣٧٠/٢.

(٣) انظر الأشباه والنظائر: ١٠٩/١، وانظر لسان العرب (ونق). الكتاب: ٤٦٦/٣.

## (٧) التنوين :

لقد أوصل النحويون<sup>(١)</sup> التنوين إلى عشرة أنواع :

- (١) تنوين التنكير.
- (٢) تنوين التمكن أو التمكن أو الأمكنية أو الصرف.
- (٣) تنوين العوض.
- (٤) تنوين المقابلة.
- (٥) تنوين الترئيم.
- (٦) التنوين الغالي.
- (٧) تنوين الحكاية.
- (٨) تنوين المنادى المضموم عند الاضطرار.
- (٩) تنوين ما لا ينصرف عند الضرورة.
- (١٠) تنوين الشذوذ.

ولقد جمعها بعضهم نظماً<sup>(١)</sup> :

أقسام تنوينهم عشرٌ عليك بها      فإنَّ تحصيلها من خير ما حرزا  
مَكَّنْ وقابلٌ وعوضٌ والمتَّكِرُ زِدْ      رَتَّمْ واحك، اضطرر غالٍ وما هُمِيزا<sup>(٣)</sup>

ولقد جمعها العلامة الأمير<sup>(٤)</sup> مع ذكر أمثلة عليها :

مَكَّنْ بزيْدٍ وإيِّهْ تَغَرَّتْه كذا      قابلٌ بجمعٍ لتَأْنِيْثٍ وَقَدْ سَلِمَا

(١) انظر: الأشباه والنظائر: ١٠٥/٢، حاشية الخفري على شرح ابن عقيل: ٢١/١، شرح التصريح على التوضيح: ٣٧/١.

(٢) إشارة إلى التنوين الشاذ.

(٣) انظر حاشية الخفري على شرح ابن عقيل: ٣١/١.

عَوْضٌ جَوَارٍ إِذْ رَنَّمْ بِمَطْلَقَةٍ      غَالٍ إِنْ أَوْ بَصْرَفِ الشَّعْرِ مَا حُرِّمًا  
كَذَا نِدَاءٍ بَتْنَوَيْنِ كَيَا مَطَرٌ      وَلِحَاكِ مَا شَدَّ، تِلْكَ الْعِشْرُفَاتُهَا

ولسنا نريد أن نتحدّث عن هذه الأنواع جميعها، لأنّها ليست بُعَيْتَنَا في هذا البحث، فَمَنْ اشتهاها فَلْيَعُدْ إِلَيْهَا في مظانّها، أَمَّا بُعَيْتَنَا فتتوّن التعويض.

ويدور في مظان النحو مصطلحان لهذا النوع، تنوين التعويض، وتنوين العوّض، ولقد عبّر ابن هشام كما في (شرح التصريح على التوضيح) <sup>(١)</sup> عنه بتنوين التعويض، والقول نفسه مع الأشموني <sup>(٢)</sup>، وعبّر عنه في (مغني اللبيب) <sup>(٣)</sup> بتنوين العوّض. وذكر الشيخ خالد الأزهري أنّ العوّض أولى من التعويض الذي هو فعل الفاعل، وليس عوضاً عن شيء، والتسمية هذه عنده من باب المزاوجة مع تنوين التذكير والتمكين، ولقد رُذِّ هذا التأويل؛ فَذَهَبَ الدنوشري إلى أنّ التنوين هو العوّض لا فعل الفاعل؛ لأنّه من باب إضافة المسبّب إلى السبب، لأنّ هذا التنوين سبب الإتيان به هو التعويض.

ويرتأى لي أنّ كلا الاصطلاحين يؤدّي ما يراد على ما فيها من تأويلات النحويين، ولا ضرورة إلى مثل هذا الخلاف لأنّه لا فائدة فيه.

والتنوين حملاً على المعوّض منه أربعة أنواع:

(١) أن يكونَ عَوْضاً من حرف.

(٢) أن يكونَ عَوْضاً من كلمة.

(٣) أن يكونَ عَوْضاً من جملة.

(٤) أن يكونَ عَوْضاً من الفتحة.

واليك التفصيل في هذه الأنواع الأربعة:

---

(١) انظر: ٣٣/١.

(٢) انظر حاشية العبّان على شرح الأشموني: ٣٤/١.

(٣) انظر: ٤٤٦.

## (١) أَنْ يَكُونَ عَوْضاً مِنْ حَرْفٍ:

وهذا الحرف إمّا أَنْ يَكُونَ أَصِلاً وَإِمّا أَنْ يَكُونَ زائداً، ومن الأوّل تنوين جوارٍ وغواشٍ تكسير: جارية وغاشية، وأضرابها من الجُمُوع التي لا نظير لها في المفرد المتقوص في حالتي الرفع والخفض، وأَعِمْ وَيُعْتَلِّ تحقيق: أَعْمَى وأَعْلَى.

وفي التنوين فيما مرّ ثلاثة مذاهب:

(١) أَنَّهُ عِيْضٌ مِنَ الْيَاءِ وَالْحَرَكَةِ، وهو مذهب سيبويه والجمهور، جاء في (الكتاب): «وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ — رَحِمَهُ اللَّهُ — عَنْ رَجُلٍ يُسَمَّى بِجَوَارٍ، فَقَالَ: هُوَ فِي حَالِ الْجَرِّ وَالرَّفْعِ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ اسْماً، وَلَوْ كَانَ مِنْ شَأْنِهِمْ أَنْ يَدْعُوا صَرْفَهُ فِي الْمَعْرِفَةِ لَتَرَكُوا صَرْفَهُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفَةً، لِأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْإِنْصِرَافِ بِأَبْعَدَ مِنْ (مَفَاعِلٍ).. وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يُسَمَّى أَعْمَى، فَقُلْتُ: كَيْفَ تَصْنَعُ بِهِ إِذَا حَقَرْتَهُ؟ فَقَالَ: أَقُولُ: أَعِمْ، أَصْنَعُ بِهِ مَا صَنَعْتُ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ اسْماً لِرَجُلٍ...» (١).

وفي مذهب سيبويه السابق تأويلان، أوّلها: أَنْ الْمَنْعُ مِنَ الصَّرْفِ مَقْدُمٌ عَلَى الْإِعْلَالِ، فَلْأَصْلُ فِيهَا مَرٌّ: جَوَارِيٌّ، وَغَوَاشِيٌّ، وَأَعِمْيٌّ، وَيُعْتَلِِّيٌّ، فَحُذِفَتِ الضَّمَّةُ اسْتِثْقَالاً، وَالْفَتْحَةُ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُمَا نَائِبَتَا عَنْ الْكُسْرَةِ الْمُسْتَقْلَةِ، ثُمَّ حُذِفَتِ الْيَاءُ تَخْفِيفاً لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا، وَعَوِضٌ مِنْهَا التَّنْوِينُ لِئَلَّا يَحْدُثَ إِخْلَاقٌ فِي وَزْنِ هَذَا الْجَمْعِ وَأَفْعَلُ التَّفْصِيلِ، وَيُعَزِّزُ ذَلِكَ إِثْبَاتُ الْيَاءِ فِي الْجَرِّ بِالْفَتْحَةِ لِلْمَنْعِ مِنَ الصَّرْفِ، وَهُوَ قَوْلُ يُونُسَ بْنِ حَبِيبٍ كَمَا فِي (الكتاب): «وَأَمَّا يُونُسُ فَكَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَى كُلِّ شَيْءٍ مِنْ إِذَا كَانَ مَعْرُوفَةً كَيْفَ حَالُ نَظِيرِهِ مِنْ غَيْرِ الْمَعْتَلِّ مَعْرُوفَةً، فَإِذَا كَانَ لَا يَنْصَرِفُ لَمْ يُصَرَفْ، يَقُولُ: هَذَا جَوَارِيٌّ قَدْ جَاءَ، وَمَرَرْتُ بِجَوَارِيٍّ قَبْلُ. وَقَالَ الْخَلِيلُ: هَذَا خَطَأٌ، لَوْ كَانَ مِنْ شَأْنِهِمْ أَنْ يَقُولُوا هَذَا فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ لَكَانُوا خُلُقَاءَ أَنْ يُلْزَمَهُ الرَّفْعُ وَالْجَرُّ، إِذْ صَارَ عَنْدهُمْ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ الْمَعْتَلِّ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ، وَلَكَانُوا خُلُقَاءَ أَنْ يَنْصَبُوهَا فِي النُّكْرَةِ إِذَا كَانَتْ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ، فَيَقُولُوا: مَرَرْتُ

بجوارِي قبلُ، لأنَّ ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على حالٍ واحدة» (١).

وذكر ابن يعيش (٢) أنَّ يونسَ وأبا زيد والكسائي يُعاملونَ (جوارٍ) وأضرابَهُ معاملةً المنقوص من حيثُ الصرفِ وعدمه، فإنَّ وجِدَ لَهُ نظيرٌ مصروفٌ صرفوه، وإن لم يوجِدْ منعه وفتحوه في موضع الجر، وسكَّنوه في موضع الرفع، وهو قولُ أهل بغداد أيضاً. ويتراءى لي كما هو ظاهرٌ في النصِّ المقتبس أنَّ ذلك مقيَّدٌ بكونِ اللفظ علماً (٣).

ويتراءى لي أنَّ هذا التأويل أقلُّ تكلفاً في الاحتجاج لَهُ من التأويل الثاني، لأنَّه كما سيتضح فيما بعد يقومُ على الحذف والتعويض.

وثانيتها أنَّ الإعلالَ مقدَّمٌ على المنع من الصرف في حالي الرفع والجر كما مرَّ، وهو اختيار الشيخ يس الحمصي (٤)، والخضري (٥)، والرضي (٦)، والأشموني (٧) وغيرهم، لأنَّ الإعلالَ مرتبطٌ بجوهر الكلمة، أما المنع من الصرف فوضعٌ طارئٌ بعد تمامها، والأصل فيما مرَّ محلاً على هذا التأويل: جوارِي، وغواشي، وأعيمي، ويُعيلي، والتنوين فيها جميعها على هذا التأويل تنوين تمكين، استثقلت الضمة والفتحة لنيابتها عن الكسرة المستثقلة في الجر، فحذفتا، ثمَّ حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، وحذفت تنوينُ الصَّرف لوجود صيغة منتهى الجموع تقديراً، وخيف من رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظاً لكونه منقوصاً، فعُوِّض التنوين لئلاَّ تعود الياء المحذوفة.

(١) الكتاب: ٣/٣١٢.

(٢) انظر شرح المفصل: ٦٤/١.

(٣) انظر حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني: ٢٤٦/٣، وانظر الفوائد الضيائية في النحو ورقة: ١٧-١٨.

(٤) انظر حاشيته على شرح الفاكهي على شرح قطر الندى: ٢٠/١.

(٥) انظر حاشيته على شرح ابن عقيل: ٢٠/١.

(٦) انظر شرحه على الكافية: ٥٨/١.

(٧) انظر حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني: ٢٤٤-٢٤٥.

(٢) أَنَّهُ يَعْوَضُ من حركة الياء، الضمة والفتحة النائية عن الكسرة، على أَنَّ منع الصَّرْف مُقَدَّمٌ على الإِعْلَال، وهو مذهب المبرد والزجاج، وتأويل هذا المذهب أَنَّ أَصْلَ (جوارِي) و(غواشي) و(أُعِمْي) و(يُعْتَلِي): جَوَارِي، غَوَاشِي، أُعِمْي، يُعِيلِي، بِإِسْقَاطِ التَّنْوِينِ، فَاسْتَقْلَبَتِ الضَّمَّةُ والفتحة النائية عن الكسرة المستقلّة، ثُمَّ جِئَ بالتَّنْوِينِ عَوْضاً مِنْهَا، ثُمَّ حَذَفَتِ الياء لالتقاء الساكنين، سكون الياء وسكون التَّنْوِينِ، وهو قول فاسدٌ عند المالكي<sup>(١)</sup> من أوجه:

(١) أَنَّ الضمة والكسرة تقديرًا لا تظهريان في الياء أبداً سواء كانت الكلمة منوَّنة أو غير منوَّنة لاستقلالهما، ولذلك كَانَ التَّنْوِينُ عَوْضاً من الياء.

(٢) أَنَّهُ لَيْسَ في مِثْلِ: حُبْلِي وَسَلَمِي، وَذَكَرِي، تَنْوِينٌ أَصْلاً، إِذْ لو كَانَ التَّنْوِينُ عَوْضاً من حَرَكَةٍ لَزِمَ في مِثْلِ هَذِهِ الألفاظ.

(٣) أَنَّ المَعْوَضَ والمَعْوَضَ مِنْهُ كِلَاهُمَا حَرْفٌ، فَحَدَّثَ التَّنَاسُبُ، فَعَوَّضَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ، وَلَا تَنَاسَبَ بَيْنَ الْحَرَكَةِ الَّتِي هِيَ بَعْضُ الْحَرْفِ وَالتَّنْوِينِ الْحَرْفِ، فَلِذَلِكَ لَا يَصَحُّ جَعْلُ الْحَرْفِ عَوْضاً مِنْ بَعْضِهِ.

والقولُ نفسه مع ابن جني: «والتَّنْوِينُ في (جوارِي) ونحوه لَيْسَ بَدَلاً من الحركة، وذلك أَنَّ الياء في (جوارِي) قد عاقبت الحركة في الرفع والجر في الغالب من الأمر، وإذا كَانَ الأمر كذلك فقد صارت الياء لمعاقبتها الحركة تجري مجراها، فكما لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْوَضَ من الحركة، وهي ثابتة، كذلك لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْوَضَ مِنْهَا في الكلمة ما هو معاقب لها وجارٍ مجراها»<sup>(٢)</sup>.

وذكر ابن يعيش<sup>(٣)</sup> أَنَّ هذا الوجه ضعیف أيضاً، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ التَّعْوِيزُ حِلاً على ما مرَّ في نحو: يَغْزُو، وَيَرْمِي، لِأَنَّ الأفعال يدخلها التَّنْوِينُ عنده باستثناء تَنْوِينِ التَّحْكِينِ.

وذكر الرضي<sup>(٤)</sup> أَنَّ الْأَوَّلَى قولٌ سبويه لِأَنَّ سِقُوطَ الْوَاوِ من (يَعْمُجُ) و(يَعْلُ) علمين لَا يَصْرِفُهُما، وظهور الفتحة على ياء (جوارِي) في قولنا: مَرَّرْتُ بِجَوَارِي، لَعَنَ

(١) انظر صف الباني: ٣٥٢. (٢) انظر شرح المفصل: ٦٤/١.

(٣) المنصف: ٧٢-٧٣. (٤) انظر شرحه على الكافية: ٥٠/١.

خبيثة قليلة عنده، لأنَّ منع الصرف يقتضي حذف التنوين وسقوط الكسرة وصيرورتها فتحةً.

وذكر ابنُ جني<sup>(١)</sup> أنَّ شيخه أبا علي الفارسي قد أنكرَ هذا القولَ، لأنَّه لو كانَ كذلك لَوَجِبَ أن يعوَّضَ التنوين من حركة الياء في (يرمي) والواو في (يتزو)، ويحتج لشيخه من حيث إنَّ هذين الفعلين لا يدخلهما التنوين، وكذلك (مفاعيل) لا يدخلها التنوين لأنَّها تجري مجرى الفعل في هذه المسألة: «قيل له: ومثال (مفاعيل) أيضاً لا يدخله التنوين، فجرى مجرى الفعل، فإن قال: (مفاعيل) على كلِّ حال اسمٌ، والاسمُ ممَّا يصحُّ تنوينه، فلذلك عوَّضَ من حركته تنويناً، قيل له: لو كانَ الأمرُ كذلك لوجبَ أن يعوَّضَ من حركة الألف في (حُبلى) ونحوها تنويناً، ولم نَرهم فعلوا ذلك وإن كانت اسماً، فإن قال: لو عوَّضَ من حركة (حُبلى) ونحوها لدخل التنوينُ ما لا ينصرف على وجهٍ من الوجوه، قيل: وكذلك (مفاعيل) قد لا ينصرفُ معرفةً ولا نكرةً، فإن قال: مثال (مفاعل) قد ينصرفُ في بعض المواضع، وذلك عند ضرورة الشعر، و(حُبلى) وبابها لم يُصرف قط للضرورة، لأنَّ التنوين كان يُذهبُ الألف من اللفظ، فيحصل على ساكنٍ هو التنوين، وقد كانت الألف قبله ساكنة، فلا يزدادون أكثرَ ممَّا كانَ قبل الصَّرف، فتركوا الصَّرفَ في (حُبلى) لذلك...»<sup>(٢)</sup>.

ويعرِّزُ ابنُ جني حذفَ الياء تخفيفاً على أنَّ المنع من الصرف مقدَّمٌ على الإعلال كما مرَّ بشواهد من الكلام العربي والقرآن الكريم<sup>(٣)</sup>.

(٣) أنَّه تنوين صرف في حالي الجرِّ والرفع لزوال صيغة الجمع الممنوع من الصرف بحذف الياء من غير نيَّتها، فما جاء من هذا الباب على هذا المذهب يعاملُ معاملة المفرد نحو: سلام وكلام، ويعرِّزُ هذا المذهبُ قراءةُ قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْجَوَارُ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾<sup>(٤)</sup>، وقراءة قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارُ فِي الْبَحْرِ

(١) انظر للنصف: ٧٣/١-٧٤.

(٢) النصف: ٧٣/١-٧٤.

(٣) انظر للنصف: ٧٢/٢.

(٤) الرحمن: ٢٤.

كالأعلام<sup>(١)</sup>، فعلامة الرفع في هاتين القراءتين الضمّة الظاهرة على الراء، لأنّ الياء المحذوفة قد تنوسيت<sup>(٢)</sup>، وهذا القول منسوب إلى الأخفش. ولقد نسبته الرضي في (شرح الكافية) إلى الزجاج الذي تُسبب إليه وإلى المبرد أنّ هذا التنوين عيُوض من حركتي الياء، الضمّة والفتحة كما مرّ: «ثمّ اختلّفا في كون (جوار) (غواش) منصرفاً، فقال الزجاج: إنّ تنوينه للصرف، وذلك أنّ الإعلال مقدّم على منع الصرف، لأنّ الإعلال سببه قويّ، وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة، وأمّا منع الصرف فسببه ضعيف، إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبين قبل، قالوا: فسقط الاسم بعد الإعلال عن وزن أقصى الجموع، الذي هو الشرط، فصار منصرفاً، والاعتراض عليه أنّ الياء الساقطة في حكم الثابت بدليل كسرة الراء في: جاءني جوار، وكسر الراء حكم لفظي كمنع الصرف، فاعتبار أحدهما دون الآخر تحكّم، وكلّ ما حذِف لإعلال موجب، فهو بمنزلة الباقي...»<sup>(٣)</sup>.

وبعد فإنني لأذهب في هذه المسألة إلى إجازة عودة الياء في حالة الجر، ومعاملة الاسم من هذا الباب معاملة الممنوع من الصرف الذي يجزّ بفتحة عوضاً من الكسرة، لأنّه لا ضرورة تدعو إلى حذف الياء، لأنّ الفتحة غير مستقلة عليها كما هو في: رأيت القاضي، وأضرابه، ولا ضرورة إلى ادّعاء الثقل لكون الفتحة نائبة عن الكسرة، لأنّ هذا الادّعاء يقوم على التوهّم، وحل ذلك على غير الظاهر، ولعلّ ما يُعزّز ما نذهب إليه ما جاء في الكلام العربي من شواهد، ومن ذلك قول الفرزدق<sup>(٤)</sup> (الطويل):

قَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ      وَلَسَكُنَّ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

- (١) الشوري: ٣٢.  
 (٢) انظر في ذلك: البحر المحيط: ٥٢٠/٧، ١٩٢/٨، غنصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ١٤٩.  
 (٣) شرح الرضي على الكافية: ٥٨/١. وانظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢٤٦/٣.  
 (٤) انظر: الكتاب: ٣١٣/٣، طبقات فحول الشعراء: ١٧، الشعر والشعراء: ٧٦، المنتخب: ١٤٣/١، شرح المفصل: ٦٤/١، خزائن الأدب: ١١٤/١، شرح التصريح على التوضيح: ٢٢٩/٢، لسان العرب (ولي)، الدرر: ١٠/١.

فـ (مواليا) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة بدلاً من الكسرة، والألف للإطلاق.

وقوله أمية بن أبي الصلت<sup>(١)</sup> (الطويل):

لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ البَصِيرِ وَقَوَّةٌ سَمَاءُ الإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا  
فَجَمَعَ (سَاء) على سَاءٍ، فظهرت الفتحة بدلاً من الكسرة، لأنه مضاف  
إليه، والألف للإطلاق. وذكر ابن جني<sup>(٢)</sup> أَنَّ فِي (سَمَائِيَا) خُرُوجاً عَمَّا عَلَيْهِ  
الاستعمال مِن ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

(١) أَنَّهُ جَمَعَ (سَاء) عَلَى (فَعَائِل) تَشْبِيهاً بِـ (شَمَال) وَشَمَائِلَ، وَلَكِنَّ المَعْرُوفَ  
فِي جَمْعِ (سَاء) هُوَ سُمِّي عَلَى (فَعُول).

(٢) أَنَّ فِيهِ إِقْرَاراً لِلْهَمْزَةِ الْعَارِضَةِ فِي الجَمْعِ مَعَ اللَامِ الْمُعْتَلَّةِ، لِأَنَّ مَا نَحْيِي فِي  
جَمْعِ الْهَمْزَةِ وَلَا مَهْ يَاءُ وَوَاوٌ وَهَمْزَةٌ تُغَيَّرُ فِيهِ الْهَمْزَةُ، فَيَقَالُ فِي (خَطِيئَةٍ):  
خَطَايَا، وَلَمْ يُقَلَّ خَطَاءٍ حَلًّا عَلَى سَاءٍ.

(٣) أَنَّ فِيهِ مَعَامَلَةً (سَمَائِي) مَعَامَلَةً (ضَوَارِب) صَحِيحِ اللَامِ، وَالْقِيَاسُ حَذْفُ  
الْيَاءِ فِي حَالَتِي الرِّفْعِ وَالْجَرِّ عَلَى أَنَّ التَّنْوِينَ لِلتَّعْوِيضِ.

وقول المتنخل الهذلي<sup>(٣)</sup> (الواف):

أَبَيْتُ عَلَى مَعَارِي فَاخِرَاتٍ بِيَهْنٍ مُلَوَّبٍ كَدَمِ الْعِبَاطِ

فَجَرَّ (مَعَارِي) بِالْفَتْحَةِ بَدَلًا مِنَ الْكَسْرِ. وَلَقَدْ عَدَّ ابْنُ جَنِّي<sup>(٤)</sup> إِنْشَادَ  
(مَعَارِي) بِالْفَتْحَةِ مِنْ بَابِ الزَّحَافِ: «فَهِنْ إِنْشَادُ بَعْضِ الْعَرَبِ، وَهُوَ غَلَطٌ، لِأَنَّهُ  
لَوْثُهُ أَشَدُّ (مَعَادٍ فَاخِرَاتٍ) لَمْ يَنْكَسِرِ الشَّعْرُ، وَلَكِنَّ الَّذِينَ أَنْشَدُوهُ مُفْتَوِحًا  
اسْتَنْكَرُوا قُبْحَ الزَّحَافِ، وَنَفَرَتْ عَنْهُ طَبَائِعُهُمْ مَسْكِنًا غَفَاقَةَ كَسْرِ الْوِزْنِ، وَأَمَّا

(١) انظر: الكتاب: ٣/٣١٥، ديوان أمية بن أبي الصلت: ٧٠، المقتضب: ١/١٤٤، الخصائص:  
٢١١/١، ٢٣٣، ٣٤٨/٢، النصف: ٢/٦٦، ٦٨، خزنة الأدب: ١/١١٨، لسان العرب (سأ).

(٢) انظر النصف: ٢/٦٦-٦٩.

(٣) انظر: الكتاب: ٣/٣١٣، الخصائص: ١/٣٣٤، ٦١/٣، ديوان الهذليين: ٢/٢٠، النصف: ٢/٧.

(٤) انظر النصف: ٢/٦٧.

الجفأة الفصحاء فلا يبالون كسر البيت لاستنكارهم زيغ الإعراب»<sup>(١)</sup>. وهذا الشاهد من الوافر لازحاف فيه على هذا الإنشاد، والزحاف يكون في إنشاده على (معاد)، فجاءت تفعيلة (مفاعيلن) موضع (مفاعلتن).  
ولسنا مع ابن جني فيما ذهب إليه لثلاً يخرج الشاهد عن القياس، لأن التفعيلات التامة هي الأصل، وما جاء على غيرها فرج، فالحمل على الأصل أولى.

وقول الكيت<sup>(٢)</sup> (مقارب):  
خَريعٌ ذاودي في مَلَقِبٍ تَأَزَّرُ طَوْرًا وتُلْقِي الإزارا  
ف (دواودي) مضاف إليه مجرور بالفتحة بدلاً من الكسرة.  
وقول الفرزدق<sup>(٣)</sup> (رجز):  
قَدْ عَجَبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعِيلِيَا لَمَّا رَأَيْتُ خَلَقًا مُقْلَوِيَا  
ف (يُعِيلِيَا) مجرور بالفتحة بدلاً من الكسرة، والألف للإطلاق.

ولعل ما يعز ذلك أن هذه لغة بعض العرب كما في (الفوائد الضيائية): «وفي لغة بعض العرب إثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول: مَرَرْتُ بجواري كما تقول: رأيتُ جوارِي، وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الإعلال، فإنه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجر، والفتحة حقيقة فيما وقع فيه من الإعلال...»<sup>(٤)</sup>.

ومما جاء فيه التنوين عوضاً من الحرف الأصيل أيضاً ما كان من باب (قاض)، فالتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة، والفرق بينه وبين (جوار) وبابه أن الأول مصروف، والثاني غير مصروف<sup>(٥)</sup>.

(١) المنصف: ٦٧/١-٦٨.

(٢) انظر: المنصف: ٦٨/٢-٨٠، الكتاب: ٣١٦/٣، المتضب: ١٤٤/١، الخصائص: ٣٣٤/١، ديوان الكيت: ١٩٠/١.

(٣) انظر: المنصف: ٦٨/٢، الكتاب: ٣١٥/٣، شرح التصريح على التوضيح: ٢٨٨/٢، لسان العرب (علاء قلا).

(٤) الفوائد الضيائية، ورقة: ١٧-١٨.

(٥) انظر الإيضاح في علل النحو: ٩٨.

ومما جاء فيه التنوين عوضاً من الحرف الزائد قولهم: جَنَدِلْ وَذَلِيلٌ<sup>(١)</sup>، بحذف الألف، لأنَّ الأصل فيها: جَنَادِلْ، وذلِذِلْ، على أنَّ التنوين فيها للتعويض من الألف، وهو قولُ ابن مالك، وهو عند ابن هشام تنوين صَرَفٍ: «والثاني: كجَنَدِلْ، فإنَّ تنوينه عِوَضٌ من أَلَف (جَنَادِلْ)، قاله ابن مالك، والذي يظهر خِلَافُهُ، وأَنَّهُ تنوينُ الصَّرفِ، ولهذا يُجَرُّ بالكسرة، وليس ذهابُ الألف التي هي عِلْمُ الجمعية كذهابِ الياء من نحو: جَوَارٍ وَغَوَاشٍ»<sup>(٢)</sup>.

وذكر ابن عصفور<sup>(٣)</sup> أَنَّهُمَا لَا يَذَلَّانِ عَلَى وجودِ (فَتَلِيل) فِي العربية، لأنَّ الألفَ حُذِفَتْ تَخْفِيفاً.

(٢) أَنَّ يَكُونُ عِوَضاً مِنْ كَلِمَةٍ:

ويكادُ هذا النوعُ يَدُورُ فِي فلكِ المضافِ إِلَيْهِ المرفدِ المحذوفِ، ومن الألفاظ التي قد يُحذفُ ما تضافُ إِلَيْهِ، وَيَعْوِضُ مِنْهُ التنوين: كلٌّ، بعضٌ، أيٌّ. وقيل إنَّ تنوين هذه الألفاظ تنوينٌ تَمَكِينٌ يُحذفُ مع الإضافة، ويعودُ مَعَ عَدَمِهَا. وهو قول الزمخشري: «قال الزمخشري: والأولى أَنَّ يُقالَ ليس بعوضٍ عن المحذوفِ وأَنَّها هو التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة، والإضافة كانت مانعة من إدخال التنوين عليه، فلَمَّا زال المانع، وهو الإضافة رَجَعَ إلى ما كان عليه مِنْ دُخُولِ التنوين عليه...»<sup>(٤)</sup>. وقيل إنَّهُ لِلتَمَكِينِ والتعويض<sup>(٥)</sup>، وهو الظاهرُ عندي.

(١) الذَّلِيلُ: أسافلُ القميصِ الطويلِ.

(٢) مغني اللبيب: ٤٤٦.

(٣) انظر المتع في الصرف: ٦٩/١، وانظر: شرح الرضي على الكافية: ٥٨/١، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني: ٣٥/١، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٧/١، المساعد على تسهيل الفوائد وتكثير المقاصد: ٦٧٨/٢، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢٤/١، مع المواع: ٤٠٦/٤، شرح التسهيل: ١٠/١.

(٤) انظر: حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني: ٣٦/١، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٧/١، مع المواع: ٤٠٦/٤، شرح التسهيل: ١٠/١، شرح الكافية: ١٣/١، شرح التصريح على التوضيح: ٣٥/١، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢٤/١، حاشية الحضري على شرح ابن عقيل: ٢٠/١، حاشية العلامة يس الحمصي على شرح الفاكهي على شرح قطر الندى وبل الصدي: ٢٠/١.

(٥) الأشباه والنظائر: ١٢٠/١.

### (٣) أَنْ يَكُونَ عَوْضاً مِنْ جَمَلَةٍ:

وَمِنْ ذَلِكَ التَّنْوِينِ اللاحق لِـ (إِذْ) عَوْضاً مِنْ الْجُمْلَةِ المضاف إليها المحذوفة<sup>(١)</sup>، وَمِنْ ذَلِكَ: يَوْمَيْهِ، حِينَئِذٍ، سَاعَتَيْهِ، وَتَمِيزُهُ.

وَقَدْ يَكُونُ عَوْضاً مِنْ جُمْلَةٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾<sup>(٢)</sup> كَمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ يَسَ الحَمَاصِيُّ<sup>(٣)</sup>، فَهُوَ عِنْدَهُ فِي الْآيَةِ الْكَرْمَةُ عَوْضٌ مِنَ الْجُمْلَةِ فِي (إِذَا زُلْزِلَتْ). ﴿٤﴾. وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ عِنْدَ أَبِي حَيَّانَ<sup>(٥)</sup>: يَوْمَ إِذْ زُلْزِلَتْ وَأُخْرِجَتْ. وَذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ<sup>(٦)</sup> أَنَّ حَذْفَ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ (إِذْ) جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ.

وَالْتَّنْوِينُ فِي (إِذْ) تَنْوِينُ عَوْضٍ لَا غَيْرٍ، لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ، وَكُسِرَتْ فِي (يَوْمَئِذٍ) وَأَصْرَابُهُ لَا لِقَاءَ السَّاكِنِينَ، سَكُونُ الذَّالِ، وَسَكُونُ التَّنْوِينِ، وَلَيْسَتْ الْكُسْرَةُ إِعْرَاباً كَمَا ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ الْأَخْفَشُ، فَهِيَ عِنْدَهُ مَضَافٌ إِلَيْهِ بِمَجْرُورٍ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ الْكُسْرَةُ الظَّاهِرَةُ، وَالظَّاهِرُ كَوْنُهَا مَبْنِيَّةٌ لَشَبْهِهَا بِالْحَرْفِ مِنْ حَيْثُ الْإِفْتِقَارُ إِلَى جُمْلَةٍ وَالشَّبْهُ الْوَضْعِيُّ لَكَوْنِهَا عَلَى حَرْفَيْنِ.

وَالْتَّنْوِينُ فِيهَا مَرَّةً عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ تَنْوِينُ تَمَكِينٍ، لِأَنَّهَا تُثْنِي إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى جُمْلَةٍ، وَتَعَرَّبَ إِذَا لَمْ تُضَفْ. وَذَكَرَ الْعَلَامَةُ يَسَ الحَمَاصِيُّ<sup>(٧)</sup> أَنَّ قَوْلَ الْأَخْفَشِ مُرَدُّهُ بِمَلَاذِمَتِهَا لِلْبِنَاءِ، وَلَقَدْ كَسَرَتْ مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ، كَقَوْلِهِمْ: وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ، وَلَئِنْ الْأَصْلَ فِيهَا الْبِنَاءُ، فَوَجِبَ اسْتِصْحَابُ الْأَصْلِ إِلَى أَنَّ يَقَوْمَ دَلِيلٌ عَلَى

(١) انظر التأويل الحوي في القرآن الكريم: ٣٦١.

(٢) الزلزلة: ٤.

(٣) انظر حاشية العلامة يس الحماصي، على شرح الفاكهي على شرح قطر الندى وبل الصدي: ٢٠/١.

(٤) الزلزلة: ١.

(٥) انظر البحر المحيط: ٥٠٠/٨، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٢٩٩/٢.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٥٠٠/٨، وانظر: حاشية العلامة يس الحماصي على شرح الفاكهي على شرح قطر

الندى وبل الصدي: ٢٠/١، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣٦/١، هم الهوامع: ٤٠٦/٤،

شرح التسهيل: ١٠/١، شرح الكافية: ١٣/١، شرح التصريح على التوضيح: ٣٤/١، توضيح

المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢٤/١، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٢٠/١.

(٧) انظر حاشيته على شرح الفاكهي على شرح قطر الندى وبل الصدي: ٢٠/١، وانظر البحر المحيط:

٣٤٥/٤.

الإعراب، ولأنَّ العرب بنت الظرف المضاف لها، لكونه مضافاً إلى مبني، ولأنَّه قد روي عنهم: يَوْمئِذٍ، بفتح الذال والتنوين، فلو كان كما ذهب إليه الأخفش لما جاز الفتح في كونها مضافاً إليها، فهو مبني على الكسر مرة للتخلص من التقاء الساكنين ومرة على الفتح للتخفيف.

ومن ذلك: لات أوان: ذكر أبو البركات بن الأنباري أنَّ (أوان) مبني على الكسر لأنَّه كان مضافاً إلى جملة، فلما حذفت هذه الجملة عَوَّضَ منها التنوين، وكسرت النون لالتقاء الساكنين. وذهب الكوفيون إلى أنَّ (لات) حرف خفض، و(أوان) مخفوض، وعلامة خفضه الكسرة، وهو أقلُّ تكلفاً من مذهب أبي البركات بن الأنباري<sup>(١)</sup>. وقد تعمل (لات) عمل (إنَّ) وعَمَل (ليس)، وقد لا تعمل شيئاً<sup>(٢)</sup>.

#### (٤) أنَّ يَكُونُ عَوْضاً مِنَ الْفَتْحَةِ:

يسمى التنوين اللاحق للجمع المنتهي بالألف والتاء تنوين المقابلة، لأنَّه يقابل نون جمع المذكر السالم، لأنَّ فيه زيادتين، الواو أو الياء والنون، أمَّا ما جمع بألف وتاء ففيه زيادة الألف، لأنَّ التاء موجودة في مفردة على مذهب بعض النحاة، ولذلك زيد التنوين ليقابل النون. وقيل إنَّ الحركة في التاء موازية لحرف العلة في (مسلمين) وأضرابه، ويردُّ هذا القول أنَّ التاء التي في الجمع ليست التاء التي في المفرد، ولعلَّ ما يعزِّز ذلك أنَّ بَعْضَ أعلام الأناث ليس فيها تاء التأنيث إلَّا إذا كانت متوَّبة، ولعلَّ ما يردُّ ذلك أنَّ هناك أسماؤه جمعت بألف وتاء شذوذاً، نحو اصطبيلات، وسماوات وغيرها، وتيسر فيها تاء.

ولقد ذكر النحاة أنَّ المقابلة المشار إليها ليست تامَّة، لأنَّ تنوين المقابلة يسقط في الوقف، والإضافة والاقتران بالألف واللام، ولسنا مع البيضاوي<sup>(٣)</sup> من حيث

(١) انظر منشور الفوائد: ٣٧.

(٢) انظر: مع الموامع: ١٢٢/٢، مغني اللبيب: ٣٣٤، الكتاب: ٥٧/١، البحر المحيط: ٣١٢/٧، التبيان في إعراب القرآن: ١٩٧/٢، الكشف: ٣٥٩/٣، حاشية الشهاب: ٢٩٥/٧، مشكل إعراب القرآن: ٢٤٧/٢، التبيان في تفسير القرآن: ٤٩٦/٨، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٢١٥-٢١٦.

(٣) انظر حاشية الشهاب: ٢٩١/٢.

بقاء التنوين فيما اقترنت بهما. ولكن نون جمع المذكر السالم تسقط مع الإضافة، وتثبت مع غيرها، ولذلك كان تنوين المقابلة أَحَظَّ من النون، لأنها أَجْلَدُ وأَقْوَى.

وذهب الربيعي والزنجشيري إلى أَنَّهُ تنوين صرف، والقوْث نفسه مع المالطي الذي لم ينسب إليه أحدٌ من المتأخرين هذا القول: «فأَمَّا نحو؛ مسلمات وقانتات من الأسماء النكرات، فينبغي أن يُحْمَلَ تنوينه على أَنَّهُ الذي للتمكُّن، لأنَّهُ أَحْوَجُ إليه من تنوين المقابلة، لدلالته على التَّمَكُّن والانتقال، والفرق بين المنصرف وغيره، واتفق معه إن كانت فيه مقابلة، لأنها خاصَّة بالموضع كالتي في (أذرعَات)، و(عرفَات)، فاعلم ذلك، فلم أَقف على تنبيهٍ عليه لأحدٍ»<sup>(١)</sup>.

ولعلَّ ما يَرُدُّ هذا المذهب كَوْنُ التنوين يسقط مع ما سَمِيَ بما جُمِعَ بِأَلِفٍ وتاء من الأعلام المؤنثة نحو: عرفَات، وأذرعَات، وذكر الزنجشيري أَنَّهُ لم يسقط في (عرفَات) لكون تأنيثها ضعيفاً، لأنَّ تاء التأنيث التي في المفرد قد سقطت في الجمع، والتاء التي في الجمع علامة لهُ.

وذكر الرضي<sup>(٢)</sup> أَنَّ فيا ذهب إليه أبو القاسم الزنجشيري نظراً، لأنَّ (عرفَات) مؤنث، وهي في ذلك مثل (مصر) المؤوَلَة بالبقعة، والأولى عنده أن يكون تنوين (عرفَات) وما ختم بِأَلِفٍ وتاء للتمكين والمقابلة، وهو اختيار الشيخ يس الحمصي<sup>(٣)</sup> أيضاً في أَنَّ تنوين (عرفَات) للتمكين وتنوين (مسلمات) للمقابلة. ويتراءى لي أيضاً أَنَّ ما ذُهِبَ إليه هو الظاهر عندي من غير اكترَاتٍ بسقوطه، لأنَّ التنوين يدل على التمكن والمقابلة.

وذهب بعضُ النحويين إلى أَنَّ التنوين في هذه المسألة تنوين عَوْضٍ من

(١) رصف الباني: ٣٤٦.

(٢) انظر شرح الكافية: ١٤/١، وانظر مع المواع: ٤٠٦/٤.

(٣) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٣٣/١.

الفتحة نصباً، ورُدَّ هذا القول بأنَّه لو كان كذلك لوجب عدم ذكره في الرفع  
والجر، وبأن الفتحة قد عَوَّضَ منها الكسرة<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: مغني اللبيب: ٤٤٥، شرح الرضي على الكافية: ١٤/١، شرح التصريح على التوضيح: ٣٣/٢،  
وانظر في التنوين: حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣٦/١، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية  
ابن مالك: ٢٥/١، شرح ابن عقيل: ١٨/١-١٩، مع الهوامع: ٤٠٦/٤، شرح التسهيل: ١٠/١،  
حاشية يس الحمصي على شرح الفاكهي على شرح قطر الندى وبل الصدي: ٢٠/١، المساعد على  
تسهيل الفوائد: ٦٧٨/١.

## (٨) النون

تأتي النون عوضاً فيما يلي :

- (١) أن تكون عوضاً من علامة الرفع (الضمة) في الأمثال الخمسة.
  - (٢) أن تكون عوضاً من علامة الرفع (الضمة) والتنوين في المثني وجمع المذكر السالم.
  - (٣) أن تكون عوضاً من حرف الإطلاق في القوافي المطلقة.
- وليك التفصيل في هذه المواضع :

(١) أن تكون عوضاً من علامة الرفع (الضمة) في الأمثال الخمسة :

ذكر ابن جني أنَّ النون في الأمثال الخمسة عوض من ضمة الفعل المضارع :  
« ألا ترى أنَّ النونَ في (تقومان) هي عوضٌ من الضمة في (تقومُ) ، وإن كانتِ  
النونُ تحتل الحركة ، والضمة ليست كذلك »<sup>(١)</sup> .

(٢) أن تكون عوضاً من علامة الرفع (الضمة) والتنوين في المثني وجمع المذكر السالم :

قيل إنَّ النون في المثني وجمع المذكر السالم عوض من حركة المفرد وتنوينه :  
« ومعنى العوض : أن يقع في الكلمة انتقاض ، فيتداركُ بزيادة شيء ليس في  
أحواتها ، كما انتقص من التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنها ، فتدورُ  
ذلك بزيادة التنوين »<sup>(٢)</sup> .

---

(١) المنصف : ١٩٩/٢ ، وانظر : حاشية الصبَّان ، على شرح الأشموني : ٦٨/١ ، شرح التصريح على التوضيح : ٨٥/١ .

(٢) المحاجة بالاسائل النحوية : ١١٦ .

وذكر الخفري<sup>(١)</sup> أنها عوض من التنوين، ويدل على ذلك حذفها للإضافة، وعوض من الإعراب بالحركات، ويدل على ذلك ثبوتها مع الألف واللام. ويجوز أن تكون لدفع توهم الأفراد.

### (٣) أن تكون عوضاً من حرف الإطلاق في القوافي المطلقة:

تنوين الترغم والتنوين الغالي ليسا من علامات الأسماء لأنهما يلحقان الاسم والفعل والحرف في الشعر، والترغم لغوياً هو: «الرَّثِمُ والرَّثِيمُ تطريبُ الصوت، وفي الحديث: (ما أذِنَ اللهَ لشيءٍ أذنه لنبي حسنِ التَّرمُّمِ بالقرآن)»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية (حسن الصوت يترنم بالقرآن)، التَّرمُّمُ: التطريبُ والتغني وتحسين الصوت بالتلاوة، ويطلق على الحيوان والجماد»<sup>(٣)</sup> وجاء في الصحاح أنَّ الرنم صوت، وقد رنم وترنم إذا رجَّع صوته. وقيل إنَّ التَّرمُّمَ هو التَّرمُّمُ، وهو مثل ملكوت في زيادة الواو والتاء<sup>(٤)</sup>، وجاء في (القاموس المحيط): «وَقَوَّسُ تَرْغَمَتْ: لها حنين عند الرمي»<sup>(٥)</sup>.

وحدَّ التَّرمُّمُ كما في مِظَانِ النُّحُو: «لأنَّ التَّرمُّمَ مَدُّ الصوت جملةً تجانسُ الروي»<sup>(٦)</sup>، «لأنَّه موضع وقف محتمل لتطويل الصوت بعدما يمضي البيتُ بوزنه كاملاً، ولذلك جعلت حروفُ الإطلاق: الواو والياء والألف لتقبل طول المد والزيادة بحرف يشبهها، وهو النون لما تقدم من الوجوه في غير هذا الموضع»<sup>(٧)</sup> «وتنوين الترغم هو اللاحق للروي المطلق عوضاً من مَدَّة الإطلاق في لغة تميم وقيس»<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر حاشيته على شرح ابن عقيل: ٤٥/١.

(٢) انظر النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٧١/٢.

(٣) لسان العرب (رنم).

(٤) انظر لسان العرب (رنم)، وانظر أساس البلاغة (رنم).

(٥) القاموس المحيط (رنم).

(٦) حاشية الصبَّان: ٣١/١.

(٧) رصف المباني: ٣٥٣.

(٨) توضيح المقاصد والمسالك: ٢٥/١، وانظر: معجم الواع: ٤٠٧/٤، شرح الكافية: ١٤/١.

و يترأى أنَّ للنحويين مذهبين في إفادة هذا التنوين التثنية كما هو ظاهر من التعبير عنه بـ (تنوين التثنية) أو في عدم الإفادة من حيث إنَّ المراد فيه قطع التثنية الحاصل بحروف الإطلاق للشار إليها، والمذهب الأول عليه ابن يعيش: «وهذا التنوين يستعمل في الشعر والقوافي للتطريب معاقباً بما فيه من الغنة لحروف المد واللين، وقد كانوا يستلذون الغنة في كلامهم، وقد قال بعضهم: إنَّها قيل للمطرب مَغْنٍ لأنَّه يَغْنُّ صوته...» (١).

و يترأى لي أيضاً أنَّ المالقي من أنصار هذا المذهب كما يبدو من النصِّ المقتبس من (رصف المباني): «الخامس: أن تكونَ للتثنية، وذلك في قوافي الشعر، وهي أواخره، لأنَّه موضع وقف محتمل لتطويل الصوت بعدما يمضي البيتُ بوزنه كاملاً، ولذلك جعلت حروف الإطلاق: الواو والياء والألف لتقبل طول المد والزيادة بحرف يشبهها وهو التون...» (٢).

والمذهب الثاني هو أنَّ التثنية يُقطع أو يترك بهذا التنوين، وهو مذهب سيبويه، جاء في (الكتاب): «وإنَّها ألحقوا هذه المدة في حروف الروي لأنَّ الشعر وُضِعَ للغناء والتثنية، فالحقوا كل حرف الذي حركة منه. فإذا أنشدوا ولم يثنيوا فعلى ثلاثة أوجه: أمَّا أهلُ الحجاز فيدعونَ هذه القوافي ما نَوْنُ منها وما لم يَنَوْنُ على حالها في التثنية ليفرقوا بينه وبين الكلام الذي لم يوضع للغناء. وأمَّا ناسٌ كثيرٌ من تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النون فيما يَنَوْنُ وما لم يَنَوْنُ، لَمَّا لم يُريدوا التثنية أبدلوا مكان المدة نوناً، ولفظوا بتمام البناء وما هو فيه، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد...» (٣).

وهو مذهب ابن مالك (٤) وابن السراج (٥)، وابن هشام (٥)، والرضي (٦)

(١) شرح الفصل: ٣٣/١، وانظر مع الهوامع: ٤٠٧/٤.

(٢) رصف المباني: ٣٥١.

(٣) الكتاب: ٢٠٦/٤-٢٠٧.

(٤) انظر المساعد على تسهيل القوائد: ٦٧٨/٢ وانظر شرح تسهيل القوائد: ١٠/١.

(٥) انظر معنى اللبيب: ٤٤٧-٤٤٨.

(٦) انظر شرح الكافية: ١٤/١.

السيوطي<sup>(١)</sup> وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

ولست أميلُ إلى ترجيح مذهب سيبويه وجهور النحاة في هذه المسألة على مذهب ابن يعيش والمالقي، لأنَّ كون هذا التنوين للترنم أولى من كونه لقطع الترنم على حذف مضاف كما أشار إليه من يدورون في فلك سيبويه لأنَّ الترنم في النون يحصل من الخيشوم<sup>(٣)</sup> ويحصل أيضاً من مد الصوت الناشئ من أحد حروف المد واللين.

وتنوين الترنم ليس من خصائص الأسماء المنكرة غير المقترنة بأل كما مر بل يلحق الأسماء المقترنة بأل والأفعال والحروف، والعرب والمبني والمضمر والظاهر.

ومما لحق فيه الاسم قولُ امرئ القيس<sup>(٤)</sup> (الطويل):

فَمَا نَبِكْ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَتَزَلْنِ بِسَقِطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمِلِ  
ويبدو لي أنَّ سيبويه<sup>(٥)</sup> قد استشهد به ليعزّز أنَّ الترنم يمكن في حروف المد واللين؛ ولذلك روى البيت:

فَمَا نَبِكْ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَتَزَلْنِ بِسَقِطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمِلِ  
فقول امرئ القيس شاهد على وصل اللام المكسورة بالياء للترنم ومدّ الصوت.

وقول جرير<sup>(٦)</sup> (الوافر):

- (١) انظر مع الواع: ٢٠٧/٤.
- (٢) انظر حاشية الصبّان: ٣١/١، حاشية الشيخ بس الحمصي على شرح الفاكهي على شرح قطر الندى: ٢١/١، شرح التصريح على التوضيح: ٣٦/١.
- (٣) انظر الأصوات اللغوية: ٦٦.
- (٤) انظر: وصف الباني: ٣٥٣، الأزهية في علم الحروف: ٢٥٣، الكتاب ٢٠٥/٤، النصف: ٢٤٤/١، الأمالي الشجرية: ٣٩/٢، شرح المفصل: ١٥/٤، ٣٣/٩، ٧٨، ٨٩، ٢١/١٠، خزائن الأدب: ٣٩٧/٤، شرح شواهد الألفية للعيني: ٤١٤/٤، شرح التصريح على التوضيح: ١٣٦/٢، مع الواع: ١٢٩/٢، المساعد على تسهيل الفوائد: ١٧٩/٢، مغني اللبيب: ٢١٤، ٤٦٦.

(٥) انظر الكتاب ٢٠٥/٤ —.

- (٦) انظر: الخصائص: ٩٦/٢، الإنصاف: ٦٥٥، شرح المفصل: ١١٥/٤، ١٤٥، شواهد مغني اللبيب: ٧٦٢، خزائن الأدب: ٣٤/١، ٦٩، ٣٣٨، ٥٥٤/٤، وصف الباني: ٢٨٠، ٣٥٣، الكتاب: ٢٠٥/٤، نوادر أبي زيد: ١٢٧، اللقضب: ٢٤٠/١، النصف: ٢٢٤/١، ٧٩/٢، الأمالي الشجرية: ٣٩/٢، مغني اللبيب: ٤٤٧، المساعد على تسهيل الفوائد: ٦٧٩/٢.

أَقْلَسِي اللِّوَمَ عَاذِكَ وَالْعَتَابَيْنِ      وَقُولِي إِنَّ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنِ  
فلحق التنوين في هذا البيت (العتابَيْنِ) المحلَّى بالألف واللام والفعل الماضي  
(أَصَابَنِ).

وقول علقمة<sup>(١)</sup> (الطويل):  
طَحَابَكَ قَلْبٌ فِي الْحَسَانِ طَرُوبُنْ      بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشِيبُ  
وقول العجاج<sup>(٢)</sup> (الرجز):  
دَايَنْتُ أَرْوَى وَالذُّيُونَ تُقْضِضْنَ      فَمَطَطَلْتُ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضُنْ  
فلحق التنوين فيه الفعل المبني للمفعول (تُقْضِضْنَ) والاسم (بَعْضُنْ).  
وقول زهير بن مسعود الضبي<sup>(٣)</sup> (الوافر):

لَخَيْرٌ أَنْتَ عِنْدَ النَّاسِ مِمَّا      إِذَا الدَّاعِي الْمُتَوُّبُ قَالَ: يَا لَنْ<sup>(٤)</sup>  
فلحقت النون في (يا لَنْ) حرف الجر، وهو اللام المفتوحة، وهي لام المُسْتَفْتَاتِ  
به المحذوف.

وقول رؤبة<sup>(٥)</sup> (رجز):  
تَقُولُ يَبْنِي قَدْ أَنَى أَنَاكَ      يَا أَبْتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

(١) انظر: الأمالي الشجرية: ٢/٢٦٧، لسان العرب (طحا): الزهر في علم اللغة: ٢/٤٨٦، ديوان  
علقمة: ٢٣.

(٢) انظر: ديوان رؤبة: ٧٩، وصف الباني: ٣٥٤، البحر المحيط: ٢/٣٤٢، لسان العرب (بيح).

(٣) انظر: نوادر أبي زيد: ٢١، الخصائص: ٢٧٦/١، شرح ابن عقيل: ١/١٩٥، شرح شواهد المغني: ٥٩٥،

خزانة الأدب: ٢/٦، ١/٢٢٨، مغني اللبيب: ٢٨٩، ٥٨١. ويروي:

فَخَيْرٌ تَحْسُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ      إِذَا الدَّاعِي الْمُتَوُّبُ قَالَ يَا لَا

(٤) يا لا أصله: يا لفلان، فحذف المستغاث به.

(٥) انظر: ملحقات ديوان رؤبة: ١٨١، الخصائص: ١/٩٦، اللامات: ١٤٦، الأمالي الشجرية:

٢/٧٦، ١٠٤، الإنصاف: ٢٢٢، لسان العرب (علل)، شرح شواهد المغني: ١٥١، مغني اللبيب:

٢٠١، خزانة الأدب: ٢/٤٤١، الكتاب: ٢٠٧/٤، ٢/٣٧٤-٣٧٥، الساعد على تهليل الفوائد

٢/٦٧٩، شرح الفصل: ٢/١٢، ٣/١٢٠، ٧/١٣٢، شرح التصريح: ١/٢١٣، ٢/١٧٨.

فلحق التنون (عسى) المبنية .

وقول العجاج<sup>(١)</sup> (رجز) :

يا صاحِ ما هاجَ الذُموعُ الذُرْفُ

فلحق التنوين الاسم المعرب المنصوب (الذُرْفُ) وهو جمع ذارف وذارفة .  
وقوله<sup>(٢)</sup> :

مِنْ طَلَلٍ كَالْأَتَحِمِّي أَنَّهُجَنْ

وقول النابغة<sup>(٣)</sup> (الكامل) :

أَرِفَ السَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رَكَبَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَيْدُنْ  
فدخل تنوين الترثم على (قَيْد) الحرف المبني، والأصل فيه (قَدِي). وذكر  
الرضي<sup>(٤)</sup> أنه لم يُسمع دخول تنوين الترثم على الحرف، وليس يُمْتَنَعُ عنده .  
ومن ذلك أيضاً :

«وَمَتَهْلِي وَرَدَّتْهُ طَامُ خَالِي»<sup>(٥)</sup>

ومن ذلك قراءة أبي الدينار الأعرابي : «والليل إذا يَسِرُ»<sup>(٦)</sup> .

وقيل إن تسمية ما يلحق الروي المشار إليه تنويناً من باب المجاز، لأنَّ هذا

---

(١) انظر: الكتاب: ٢٠٧/٤، ملحقات ديوان العجاج: ٨٢، شرح شواهد الألفية للحي: ٢٦/١، أراجيز البكري: ٤٨ .

(٢) انظر: الكتاب: ٢٠٧/٤، ديوان العجاج: ٧، الخصائص: ١٧١/٦، شرح شواهد المغني: ٢٦٨، توضيح المقاصد: ٢٧/١ .

(٣) انظر: المساعد على تسهيل القوائد: ٦٧٩/٢، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٣١/١، توضيح المقاصد: ٢٨/١، شرح ابن عقيل: ١٩/١، شرح المفصل: ١٤٨/٨، الخصائص: ١٦١/٢، مغني اللبيب: ٢٢٧، ٤٤٨، ديوان النابغة: ٤٩، خزنة الأدب: ٢٣٢/٣ .

(٤) شرح الكافية: ١٤/١ .

(٥) انظر المساعد على تسهيل القوائد: ٦٨٠/٢ .

(٦) الفجر: ٨٩، وانظر في هذه القراءة: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ١٧٣ .

التنوين نونٌ، ويعزَّرُ ذلك أنَّه يثبت وقفاً ويُحذف وصلًا بخلاف التنوين. وذكر الحجاج يوسف بن معرزر<sup>(١)</sup> أنَّ ظاهر قول سيبويه على ذلك. وهو الظاهر في هذه المسألة عندي، وهو اختيار الأشموني أيضاً: «فإنَّ هاتين النونين زيدتا في الوقف كما زيدت نون ( ضيفن ) في الوصل والوقف وليستا من أنواع التنوين حقيقةً لثبوتها مع (أل) والفعل والحرف، وفي الخط والوقف وحذفها في الوصل»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر توضيح المقاصد: ٣٣/١.

(٢) انظر حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣٣/١، وانظر مفتي الليب: ٤٤٨.

وانظر: توضيح المقاصد: ٣٣/١، شرح ابن عقيل: ١٨-١٩، مع المراجع: ٤/١٠٧، شرح التسهيل: ١٠/١، شرح الكافية: ١٤/١، شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ: ٩٨١، شرح المفصل: ٥٢٩/١، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٥٥/٢، أوضح المسالك: ٤/١، رصف المباني: ٣٥٤، شرح التصريح على التوضيح: ٣٦/١.

## (٩) ما

لَعَلَّ أَهَمَّ مَوَاضِعَ كَوْنِهَا عَوْضاً مَا يَلِي :

(١) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنْ (كَانَ) الْمَحذُوفَةِ.

(٢) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

وَأَلْيَكِ التَّفْصِيلُ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ :

(١) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنْ (كَانَ) الْمَحذُوفَةِ :

تَأْتِي (مَا) عَوْضاً مِنْ (كَانَ) الْمَحذُوفَةِ بَعْدَ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ الْوَاقِعَةِ وَمَا فِي حَيْزِهَا مَفْعُولاً لَهُ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ: أَمَّا أَنْتَ مِنْطَلَقاً انْطَلَقْتَ: أَصْلُ هَذَا الْقَوْلِ: انْطَلَقْتُ لِأَنَّ كُنْتُ مِنْطَلَقاً، عَلَى أَنَّ اللامَ تَعْلِيلِيَّةً، ثُمَّ قَدِّمْتَ هَذِهِ اللامَ وَمَا فِي حَيْزِهَا عَلَى الْفِعْلِ لِلِاخْتِصَاصِ، فَصَارَ التَّقْدِيرُ: لِأَنَّ كُنْتُ مِنْطَلَقاً انْطَلَقْتُ، ثُمَّ حَذَفْتَ هَذِهِ اللامَ اخْتِصَاصاً، فَصَارَ التَّقْدِيرُ: أَنْ كُنْتُ مِنْطَلَقاً انْطَلَقْتُ، ثُمَّ حَذَفْتَ (كَانَ) اخْتِصَاصاً أَيْضاً، فَانْفَصَلَ اسْمُهَا، فَصَارَ التَّقْدِيرُ: أَنْ أَنْتَ مِنْطَلَقاً انْطَلَقْتُ، ثُمَّ جِيءَ بِـ (مَا) عَوْضاً مِنْ (كَانَ)، فَصَارَ التَّقْدِيرُ: أَنْ مَا أَنْتَ مِنْطَلَقاً انْطَلَقْتُ، ثُمَّ حُدِثَ إِذْغَامُ نُونِ (أَنْ) فِي مِيمِ (مَا)، فَصَارَ الْكَلَامُ: أَمَّا أَنْتَ مِنْطَلَقاً انْطَلَقْتُ. وَقِيلَ إِنَّهَا فِي هَذَا الْقَوْلِ نَائِبَةٌ عَنْ اسْمِ الشَّرْطِ وَفَعْلِهِ، أَيْ: مِمَّا تُدَكِّرُ مِنْطَلَقاً، عَلَى أَنَّ (مِنْطَلَقاً) حَالٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ (١):

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَقِيرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٩٥/١، متشور الفوائد: ٢٧، الكتاب: ١٤٨/١، ٤٥٣، ٤٧٤،

٩٧/٢، مع الموائع: ١٠٦/٢، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢٤٤/١، لسان العرب (أما).

أي: فخرتُ لأن كنتُ ذا نَفَرٍ، وفي هذا القول ما في سابقه من حيث الحذف والتقديم والتأخير والزيادة والتعويض.

وأجاز قومٌ أن تكون (كان) المحذوفة تامة على أنَّ المرفوع فاعل والمنصوب حال. وذهب أبو علي الفارسي وابن جني إلى أنَّ (ما) هي الرافعة الناصبة لكونها عوضاً من العامل. وذهب أبو العباس المبرد إلى أنَّها زائدة لا عوضٌ، وعليه فيصح إظهار كَانٍ بعدها.

وقول الشاعر: (١)

إِذَا أَقْنَسْتُ وَأَمَّا أَنْتَ ذَا سَفَرٍ      فَاللَّهُ يَحْفَظُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذُرُ  
أي: لأن كنتُ ذا سَفَرٍ. وفيه ما في سابقه أيضاً.

وممَّا تُحْمَلُ فيه (ما) أيضاً على العوض من (كان) قولهم: افْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا، فجاءت عوضاً بعد (إن) الشرطية من (كان) واسمها، وتقدير الكلام: إن كُنْتُ لَا تَفْعَلْ غَيْرَ ذَلِكَ، وفي الكلام حذف خبر (كان) الجملة الفعلية. ومن ذلك قول الشاعر (٢)

أَمَرَقَتِ الْأَرْضُ لَوْ أَنَّ مَالَا      لَوْ أَنَّ نَوْقاً لَكَ أَوْ جَبَالَا

أَوْ ثَلَّةٌ مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا

أي: إن كنتِ لا تجدين غيرها. وقيل إنَّ مثل هذا في العربية قليل لكثرة الحذف، لأنَّ فيه حذف كان واسمها وخبرها الجملة الفعلية المنفية وبقاء أداة النفي.

وذكر السيوطي (٢) أنَّ (ما) زائدة في قولنا: إِمَّا كُنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتَ.

(٢) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ:

ذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّ (ما) في قول العرب: إِنَّ فُلَاناً كَرِيمٌ وَلَا سَمّاً إِنْ أَتَيْتُهُ

(١) انظر لسان العرب (أما): ٤٧/١٤.

(٢) انظر: هم الهوامع: ١٠٧/٢، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢٤٥/١.

قاعداً، عوضُ: «قال الأخفش: قولهم: إِنَّ فلاناً كريمٌ ولا سيِّئاً إن أتيتُهُ قاعداً، فإن (ما) ههنا زائدة لا تكونُ من الأصل، وحذفت ههنا الإضمار، وصار (ما) عوضاً منها، كأنه قال: ولا مثله إن أتيتُهُ قاعداً»<sup>(١)</sup>.

---

(١) لسان العرب: ٤/١٢٢ (سوا).

## (١٠) الميم

تأتي الميم عوضاً في ثلاثة مواضع:

- (١) أن تكون عوضاً من حرف النداء.
- (٢) أن تكون عوضاً من حرف التعريف.
- (٣) أن تكون عوضاً من ألف المفاعلة.

وإليك التفصيل في هذه المواضع:

### (١) أن تكون عوضاً من حرف النداء:

ذكر النحويون أن من الأسماء الخاصة بالنداء سماعاً (اللَّهُمَّ)، على أن الميم المشددة عوض من حرف النداء المحذوف، ولذلك لا يصح الجمع بينها على المذهب البصري. أمّا الكوفيون فليست الميم المشددة عندهم عوضاً من حرف النداء المحذوف، بل بقية من جملة محذوفة، تقديرها: أئنا بخير، ولذلك يميزون الجمع بينها، وهو قول ضعيف عند العكبري<sup>(١)</sup>. ومما يحمل على الضرورة عند البصريين للجمع بينها قول أبي خراش الهذلي<sup>(٢)</sup>:

إلَيَّ إِذَا مَا حَدَّثَ أَلَمًا      أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا  
وقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

وما عليك أن تقولي كَلِّمًا      سَبَّخْتُ أَوْ هَلَّلْتُ يَا اللَّهُمَّا  
وقيل إن الميم زيدت آخراً، ولم تُزد مكان المعوض مئة لئلا تجتمع زيادتان،

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢٥٠/١.

(٢) انظر: مع الهوامع: ٦٠/٣، الدرر: ١٥٥/١، الإصناف في مسائل الخلاف: ٣٤١/١، أوضح المسالك: ٣١/٤، خزنة الأدب: ٣٥٨/١، شرح التصريح على التوضيح: ١٧٢/٢.

(٣) انظر: ضرائر الشعر للقرنازي القيرواني: ١٤٩، خزنة الأدب: ٣٥٩/١، الإنصاف في مسائل الخلاف:

الألف واللام والميم المشددة<sup>(١)</sup>. وقيل إن الميم اختيرت لتكون عوضاً من (يا) للمناسبة بينهما، فإن (يا) للتعريف، والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حمير، وجيء بها مشددة لتكون عوضاً من حرفين<sup>(٢)</sup>.

وذكر النحويون<sup>(٣)</sup> أن (اللهم) قد تخرج عن النداء، فتستعمل على وجهين:

(١) أن يذكرها المحبب تمكيناً للجواب في نفس السامع، يقول لك: أريد قائم، فتقول: اللهم نعم، واللهم لا.

(٢) أن تستعمل دليلاً على الندرة وقلة وقوع المذكور، كقولك: لا أزورك اللهم إلا أن تدعوني.

وذكر الطرزي<sup>(٤)</sup> أنها قد تستعمل لغير النداء، وجعل من ذلك الحديث النبوي الشريف: «اللَّهُ أَرْسَلَكَ؟ قال: اللهم نعم»<sup>(٥)</sup>، وقول العلماء: لا يجوز أكل الميتة اللهم إلا أن يضطر، فيجوز.

(٢) أن تكون عوضاً من حرف التعريف:

لغة طي وحير أن (ام) عوض من الألف واللام في التعريف، وقيل إن ذلك محصور في الأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها، نحو: الفرس، والولد. وذكر ابن هشام<sup>(٦)</sup> أنها تدخل على النوعين، واستدل بقوله — عليه السلام — «نيس من امر امصيا» في امسفر<sup>(٧)</sup>، ويقول مجير بن غنمة الطائي<sup>(٨)</sup>:

(١) انظر: ضرائر الشعر للقرازي القيرواني: ١٤٩، الكتاب: ١٩٦، الحاجة بالمسائل النحوية: ١١٧، شرح التصريح على التوضيح: ١٧٢/٢، خزنة الأدب: ٣٥٨/١، مع المواع: ٦٠/٣، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٤٦/٣، ١٤٧.

(٢) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٤٦/٣.

(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٧٢/٢، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٤٧/٣.

(٤) انظر مع المواع: ٦٥/٣.

(٥) انظر صحيح البخاري، كتاب العلم (باب: ٦).

(٦) انظر: مع المواع: ٢٧٣/١-٢٧٤.

(٧) انظر: شرح الفصل: ٢٤/١، ٢٠/١، ١٣٤-٣٣/١٠، مستد الإمام أحمد بن حنبل: ٤٣٤/٥، الجني الداني: ١٧٣، ٢٢٧.

(٨) انظر: الحاجة بالمسائل النحوية: ١١٦، مع المواع: ٢٧٤/١، شرح شواهد المغني: ٥٨، لسان العرب (لم، ذو)، الجني الداني: ١٧٢، مجالس ثعلب: ٥٨/١.

ذلك خليي وذو يُواصيلي يزمي وراني بائسهم وامسليمة

### (٣) أن تكونَ عَوْضاً من ألفِ المفاعلة:

يُفهم من كلام سيبويه أنه جعل الميم في المفاعلة عوضاً من ألف (فاعل): «وَأَمَّا فاعِلْتُ فَإِنَّ المصدرَ منه الذي لا يَنْكسرُ أَبْداً: مُفاعِلَةٌ، جَعَلُوا الميمَ عَوْضاً من الألفِ التي بعد أولِ حرفٍ منه، والهاءُ عَوْضٌ من الألفِ التي قبلَ آخِرِ حرفٍ..»<sup>(١)</sup>.

ولقد خطأ أبو العباس المبرد<sup>(٢)</sup> ما ذهب إليه سيبويه لأنَّ ألف (فاعل) موجودة في المُفاعِلَة: والقول نفسه مع السيرافي: «كلام سيبويه في هذا غثل: وقد أنكر، وذلك أنه جعل الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه، وذلك غلط، لأن الألف التي بعد أول حرف هي موجودة في مُفاعِلَة، ألا ترى أنَّك تقول: قَاتَلْتُ، وبعد القاف ألف زائدة، وتقول مقاتلة في المصدر، وبعد القاف ألف زائدة. فالألف موجودة في المصدر والفعل، فكيف تكون الميم عوضاً من الألف والألف لم تذهب»<sup>(٣)</sup>.

ولقد انتصر أبو علي الفارسي<sup>(٤)</sup> لسيبويه راداً ما ذهب إليه المبرد لأنَّ ألف (فاعل) قد ذهبت، والتي في المصدر غيرها.

(١) الكتاب: ٨٠/٤.

(٢) انظر الأشباه والنظائر: ١١٧/١-١١٨.

(٣) انظر الكتاب: ٨٠/٤ حاشية رقم (١).

(٤) انظر الأشباه والنظائر: ١١٨/١.

## (١١) الألف

لعلَّ أهمُّ ما تأتي فيه الألف عَوْضاً ما يلي:

- (١) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنَ اللامِ في بعض الأسماء.
- (٢) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنَ التنوينِ في الوقف على المنصوب.
- (٣) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنَ لامِ الاستغاثة.
- (٤) أَنْ تَكُونَ في المثنى عَوْضاً مِنَ الضمة في المفرد.
- (٥) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنَ الهاءِ في الوقف وغيره.
- (٦) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنْ إِيَّايِ النسب.
- (٧) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنَ المضافِ إليه.
- (٨) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنْ ضمةِ الصغيرِ في بعض المبهمات.
- (٩) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنْ فاءِ الكلمة.
- (١٠) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنْ عَيْنِ الكلمة.
- (١١) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنَ الهاءِ.

وإليك التفصيل فيما مرَّ:

### (١) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنَ اللامِ في بعض الأسماء:

ومِمَّا عُوِّضَتْ فِيهِ الألفُ مِنَ اللامِ لفظةُ (اسم)، وهي لفظةٌ للنحويين في اشتقاقها مذهبان:

- (١) أَنْ تَكُونَ مشتقَّةً مِنَ الرَّسْمِ، وهو العلامة، وهو مذهب الكوفيين، فأصله عندهم: وَرْسَمٌ، حُذِفَتْ الفاءُ وجيءَ بِألفِ الوصل، وقيل إنها لا نظير لها في حذف الفاءِ وجيءِ الألفِ. وذكر الأشموني أَنَّ ذَلِكَ من باب

القلب، بأنْ أُخْرِتَ الفاء وجعلت بعد اللام: «وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ مِنَ الْوَسْمِ، وَلَكِنَّهُ قَلْبٌ فَأُخْرِتَ فَاوُهُ، فَجَعَلَتْ بَعْدَ اللَّامِ، وَجَاءَتْ تَصَارِيفُهُ عَلَى ذَلِكَ..»<sup>(١)</sup>.

(٢) أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا مِنَ السُّمُوءِ، وَهُوَ الْعُلُوءُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ، وَالْإِحْتِجَاجُ لِكُلِّ الْمَذْهَبِينَ مَبْسُوطٌ فِي مِظَانِهِ<sup>(٢)</sup>.

والاسم على المذهب البصري فيه تعويض الألف من لامه التي حُذِفَتْ للتخفيف، وقيل إِنَّ الْأَصْلَ عِنْدَ سَبْيُوهِ سِمُوءٌ وَقِيلَ إِنَّهُ سُمُوءٌ، وَقِيلَ إِنَّ سَكُونَ الْمِيمِ نُقِلَ إِلَى السِّينِ وَأُتِيَ بِالْأَلْفِ تَوْصِيلاً وَتَعْوِضاً، فَيَكُونُ وَزْنُهُ أَفْعَاءً.

وَذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمَصْدَرَةَ بِالْفِ الْوَصْلِ وَالَّتِي مِنْ بَابِ اسْمٍ لَمَّا سُكِّنَتْ أَوَائِلُهَا جِيءَ بِالْأَلْفِ لِتَكُونَ عَوْنًا عَلَى النُّطْقِ: «فَإِنْ قِيلَ: وَلِمَ أُسْكِنُوا أَوَائِلَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ حَتَّى احْتَاجُوا إِلَى هَمْزَةِ الْوَصْلِ؟ قِيلَ: أَصْلُ هَذِهِ الْهَمْزَةُ أَنْ تَكُونَ فِي الْأَعْمَالِ خَاصَّةً، وَإِنَّمَا هَذِهِ الْأَسْمَاءُ مَحْمُولَةٌ فِي ذَلِكَ عَلَى الْأَعْمَالِ؛ لِأَنَّهَا أَسْمَاءُ مَعْتَلَّةٌ سَقَطَتْ أَوَاخِرُهَا لِلْإِعْتِلَالِ، وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا، فَسُكِّنَ أَوَائِلُهَا لِتَكُونَ أَلْفَاتٍ الْوَصْلِ عَوْنًا مِمَّا سَقَطَ مِنْهَا..»<sup>(٣)</sup>.

وَمِنْ ذَلِكَ ابْنُ، وَأَصْلُهُ (بَتَوَّ) مِنْ بَابِ (فَعَلَّ) عَلَى أَنَّ الْمَحذُوفَ اللَّامَ، وَهِيَ الْوَاوُ<sup>(٤)</sup>. وَقِيلَ إِنَّ الْمَحذُوفَ يَاءَ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ (بَتَيَّ) لِأَنَّهُ مِنْ (بَتَيْتُ)، لِأَنَّ

(١) حاشية الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ: ٢٧٥/٤، وَانْظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَّةِ: ٢٥٩/٢.

(٢) انْظُرْ: الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ: ٧/١، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ١٦/١، حَاشِيَةُ الشَّهَابِ: ٤٩/١، التَّبْيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ: ٣/١، إِعْرَابُ ثَلَاثِينَ سُورَةً: ٩-١٠، مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ: ٥/١، لِسَانُ الْعَرَبِ (سَبَا)، تَقْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ: ١١٢/١، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ١٤/١، الْمَتْنُ فِي التَّصْرِيفِ: ٦٢٣/٢، شَرْحُ الْمُلُوكِيِّ فِي التَّصْرِيفِ: ٤٠٣، شَرْحُ الْمَفْصَلِ: ١٣٤/٩، حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ: ٢٧٥/٤، شَرْحُ الشَّافِيَّةِ: ٢٥٩/٢.

(٣) شَرْحُ الْمَفْصَلِ: ١٣٢/٩، وَانْظُرِ الْمُقْتَضِبَ: ٩٢/٢، شَرْحُ الشَّافِيَّةِ: ٢٥١/٢، شَرْحُ التَّصْرِيفِ عَلَى التَّوْضِيحِ: ٣٦٤/٢.

(٤) انْظُرْ: شَرْحُ الْمَفْصَلِ: ١٣٢-١٣٣/٩، شَرْحُ الْمُلُوكِيِّ فِي التَّصْرِيفِ: ٤٠٠، الْمَتْنُ فِي التَّصْرِيفِ: ٦٢٣/٢، الْمُقْتَضِبُ: ٩٢/٢، شَرْحُ الشَّافِيَّةِ: ٢٥٥/٢، شَرْحُ التَّصْرِيفِ عَلَى التَّوْضِيحِ: ٣٦٤/٢.

اللاتن مبنئي على الأب<sup>(١)</sup>. والأوّل أظهر لأن جميع الأسماء محذوفة اللام والمعوض منها الألف لامها واو إلّا الاست، فيكون الحمل على الأعمّ أوّل، وقيل إنّ ذلك مُعَرَّرٌ بِبُتُوَّةٍ، وهو مردودٌ بفتوة التي لامها ياء. والظاهر عند الأشموني<sup>(٢)</sup> كونه واوياً لأنّ الغالب فيما حُذِفَت لامه أن يكون واوياً، ولأنّ مؤنّثه بنتٌ، فأبدلوا التاء من اللام، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء، ولأنّ العرب يقولون بُتُوَّةٌ كما مرّ. وأجاز الزجاج<sup>(٣)</sup> الوجهين.

ومن ذلك (است)؛ لأنّ أصلها (ستة) من باب (فعل) ، فحذفت اللام، وهي الهاء، وعوّض منها ألف الوصل، ويجوز حذف العين، فيقال: سة، ويقال: السّت بحذف اللام من غير تعويض<sup>(٤)</sup>. وذكر الأشموني<sup>(٥)</sup> أنّ الهاء حُذِفَتْ تشبيهاً بحروف العلة، وسكّن الأوّل، وجيء بالهمزة.

ويراءى لي أيضاً أن (اثنان) من هذه المسألة، لأنّ الأصل في لامه الياء، لأنّه من (ثنيت) (ثنتي) من باب (فعل) أي (ثنيان) بفتح الفاء والعين، فتكون الألف في (اثنان) عيوض من اللام بعد أن سكّن أوله، ويجوز أن يكون أصله (ثني)، فلمّا حُذِفَت اللام أسكّنت الفاء، وعوّض منها الألف، والتاء في (اثنان) للتأنيث.

وقيل إنّ (اثنان) و(اثنان) اسمان لا يُفردان وإنّ الألف في الأخيرة للتخلص من صعوبة النطق بالسّاكن على أنّ التاء عيوض من اللام المحذوفة<sup>(٦)</sup>: «واثنان واثنان من ثنيت الشيء، فالحذف اللام، وهي ياء، لظهورها في ثنيت،

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٣٦٤/٢، الأمالي الشجرية: ٦٩/١، لسان العرب (بني).

(٢) انظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢٧٥/٤.

(٣) انظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢٧٥/٤.

(٤) انظر: لسان العرب (سه): ٥٠٣/١٣، النصف: ٦١/١، شرح الملوكي في التصريف: ٤٠٦، شرح الشافية: ٧١/٢، ٩٣، شرح الفصل: ١٣٤/٩، المقتضب: ٩٣/٢، شرح التصريح على التوضيح: ٣٦٤/٢.

(٥) حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢٧٥/٤.

(٦) انظر لسان العرب: (ثني)، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢٧٧/٤.

فأثما من قال: بنت وثنتان، فليست اللام عنده محذوفة على حدة قول من قال: ابنة واثنتان، بل التاء في (بنت) واثنتان للإلحاق بمثل: جلس وضرس، والتاء فيها بَدَل من لام الفعل، وليست علامة للتأنيث كما تكون في ابنة واثنتان، لكون ما قبلها في بنت واثنتان. وعلامة التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً...»<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك أيضاً كون الألف في (مائة) عوضاً من لايمها المحذوفة في أحد التاويلات. وللنحويين في زيادة هذه الألف في هذه اللفظة مذاهب:

(١) أن تكون زيادتها إما للفرق بينها وبين (مئة)؛ لأن الاسم أُخْتَلِ للزيادة من الحرف، وإما لأنها محذوفة اللام، فجاء بالألف عوضاً منها؛ لأنها حُذِفَتْ لكثرة الاستعمال.

وذهب الكوفيون إلى أنها زيدت للفرق بينها وبين فئة وربة وأضرابها في انقطاع لفظها في التعشير، فلا يقال عشرة مئة بل يقال (ألف)، وتصح هذه المسألة في فئة وربة وأضرابها، وقيل إن الألف لم تُرَدِّد للفرق بين مئة ومنه لعدم اتحاد الجنس، فأحدهما اسم والأخرى حرف، فلذلك خالفوا بين مئة وربة وأضرابها في الخط<sup>(٢)</sup>.

ويرأى لي أن ما ذهب إليه النحاة البصريون والكوفيون لا ضرورة إليه لأن في ذلك هجراً لتلك التكلفات في الاحتجاج لمثل هذه الزيادة من حيث اتحاد الجنس أو عدمه، أو من حيث انقطاع التعشير أو عدمه، فلا بُس فيها من لأن إعجام الحروف قد أزال هذا اللبس المشار إليه. ولنا مع ابن درستويه فيما ذهب إليه من حيث كون الألف جيء بها للفرق بين مئة ومنه أمراً مجمعاً عليه: «ومن ذلك الألف التي تزداد في (مئة): أجمع النحويون على أنها للفرق بينها وبين (مئة)، وذلك أن (مئة) على وزن فئة وربة، فقد ذهبت لام الفعل منها كما ذهبت في كربة وظبة، لأنها من قولنا: تتأى القوم إذ تساعدوا بنهم لعداوة وغيرها»<sup>(٣)</sup>.

(١) المصنف: ٥٩/١، وانظر الكتاب: ١٦٦/٤.

(٢) انظر: الكتاب: ٨٤، جامع الدروس العربية: ١٢٤، سراج الكعبة: ٤٦-٤٧، الإملاء والترقيم:

١٢٤، الجاسوس على القاموس: ١٣٧.

(٣) كتاب الكتاب: ٨٤.

وَذَهَبَ أَبُو حَيَّانَ (١) إِلَى أَنَّ كَتَبْتَ (مِثْلَ) بِالْأَلْفِ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ كَثِيرٌ مَا يَكْتُبُهَا كَكِتَابَةِ فَتَةٍ، وَالَّذِي يَخْتَارُهُ إِنَّمَا كِتَابَتُهَا بِالْأَلْفِ دُونَ الْيَاءِ عَلَى وَجْهِ تَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ أَوْ بِالْيَاءِ دُونَ الْأَلْفِ عَلَى وَجْهِ تَسْهِيلِهَا وَذَكَرَ أَيْضاً أَنَّهَا تَكْتُبُ (مِثْلَ). وَهَذَا يَكُونُ لِكِتَابَتِهَا أَرْبَعُ صُورٍ: مِثْلَ (٢)، مِثْلَ (٣)، مِثْلَ (٤).

وَيَتَرَاءَى لِي أَنَّ كِتَابَتَهَا كَكِتَابَةِ (فَتَةٍ) أَظْهَرُ، لِأَنَّ فِيهَا حَلْلاً عَلَى كَيْفِيَةِ النُّطْقِ، فَلَا ضَرُورَةَ إِلَى أَنْ يَخَالَفَ الرَّسْمُ النُّطْقَ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَدْفَعُ بَعْضَ مَنْ يَجْهَلُونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ إِلَى أَنَّ يُخْطِئُوا فِي النُّطْقِ. وَالْقَوْلُ نَفْسَهُ أَيْضاً فِي (مِثْلَيْنِ) مِنْ غَيْرِ التَّفَاتِ إِلَى مَنْ يَدْعُو إِلَى كِتَابَتِهَا بِزِيَادَةِ الْأَلْفِ، وَيَعَزِّزُ مَا نَذَهَبَ إِلَيْهِ أَنَّ النُّحَاةَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهَا لَا تَزَادُ فِي جَمْعِ مِثْلَ عَلَى مِثْلَاتٍ أَوْ مِثْلَيْنِ.

وَمِنْ ذَلِكَ كَوْنُ الْوَاوِ زَائِدَةٍ فِي (أَوَّلِكَ) عِوَضاً مِنَ الْأَلْفِ الْمَحْذُوفَةِ، وَقِيلَ أَيْضاً إِنَّهَا زِيدَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ مِثْلَيْنِ (إِلَيْكَ)، وَقِيلَ إِنَّ الْوَاوَ أَوَّلَى بِالزِّيَادَةِ مِنَ الْيَاءِ لِمُنَاسَبَةِ ضَمَةِ الْهَمْزَةِ، وَمِنْ الْأَلْفِ لاجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ (٣). وَهِيَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (إِلَى) الْاسْمِيَةِ لِيَكُونَ الْفَرْقُ بَيْنَ مُتَحَدِي الْجِنْسِ.

وَيَتَرَاءَى لِي أَنَّهُ لَا لَبْسَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَعْدَ أَنْ اسْتَقَرَّتْ قَوَاعِدُ الْإِعْجَامِ وَاسْتَوَى سُوءُهَا، وَأَنَّ الْوَاوَ نَاشِئَةٌ مِنْ إِشْبَاعِ ضَمَةِ الْهَمْزَةِ.

وَمِمَّا حُذِفَتْ فِيهِ اللَّامُ مِنْ غَيْرِ تَعْوِيضٍ: هُنَّ، أَخٌ، دَمٌ، يَدٌ، حَمٌ، غَدٌ.

## (٢) أَنَّ تَكُونَ عِوَضاً مِنَ التَّنْوِينِ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْمَنْصُوبِ:

يَكُونُ الْوَقْفُ عَلَى الْمَنْصُوبِ غَيْرَ الْمُحَلِّيِّ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَغَيْرِ الْمُضَافِ بِالْأَلْفِ، وَهَذِهِ الْأَلْفُ عِوَضٌ مِنَ التَّنْوِينِ: «وَكَذَلِكَ الْأَلْفُ فِي الْوَقْفِ فِي قَوْلِكَ: رَأَيْتُ زَيْدًا، إِنَّمَا هِيَ بَدَلُ التَّنْوِينِ الَّذِي يَكُونُ فِي الْوَصْلِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُحَرِّكَ الْأَلْفُ عَلَى وَجْهِ، وَقَدْ يُمْكِنُكَ أَنْ تُحَرِّكَ التَّنْوِينَ (٤). وَيَشْتَرِطُ فِي هَذَا الْاسْمُ الْأَلْفُ يَكُونُ

(١) انظر مع المراجع: ٣٢٧/٦.

(٢) انظر الجاسوس على القاموس: ٣٧.

(٣) انظر: ١٧٠/٤.

(٤) المنصف: ١٩٩/١، وانظر لسان العرب الألف اللينة: ٤٢٧/١٥.

مُنتهياً ببناء التأنيث المربوطة، أو بهمزة مكتوبة فوق ألف، أو بالهمزة قبلها ألف،  
والأول يكون مقصوراً<sup>(١)</sup>.

ولعل ما يُعزّز كون الألف عوضاً ما في (شرح شواهد الشافية)<sup>(٢)</sup>: «وحُكي  
عنهم في الوقف: هُذِه حُبْلًا، يريُدُ حُبْلِي، ورَأَيْتُ رَجُلًا، يريِدُ رَجُلًا، فالهمزة في  
(رجُلًا) إنما هي بدَلُ من الألف التي هي عِوَضٌ مِنَ التَّنوين في الوقف، ولا  
ينبغي أن يُحتمَلَ على أَنَّها بَدَلٌ من النون...».

(٣) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ لَامِ الاسْتِغَاثَةِ:

يُجَرُّ الْمُسْتَغَاثُ بِاللَامِ الْمَفْتُوحَةِ كَقَوْلِنَا: بِاللَّهِ، وَفُتِحَتْ هَذِهِ اللَّامُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ  
الْمُسْتَغَاثِ وَالْمُسْتَغَاثِ مِنْ أَجْلِهِ، وَقِيلَ إِنَّ هَذِهِ اللَّامَ تَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ، وَقِيلَ إِنَّهَا  
زَائِدَةٌ، وَقِيلَ تَتَعَلَّقُ بِ(يَا) لَمَّا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ جَنِّي. وَذَهَبَ  
الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا بَعْضُ (آل)، فَيَكُونُ الْأَصْلُ فِي: يَا لَفُلَانٍ، هُوَ: يَا آكَ فُلَانٍ،  
فَحُذِفَتْ الْمُدَّةُ لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ<sup>(٣)</sup>.

وقد تُحذَفُ هَذِهِ اللَّامُ وَيُؤْتَى بِالْأَلِفِ عِوَضاً مِنْهَا كَقَوْلِنَا: يَا زَيْدَا لِعَمْرٍو، وَلَا  
يَصِحُّ الْجَمْعُ بَيْنَهَا، لِثَلَاثِ يَجْمَعُ بَيْنَ الْعِوَضِ وَالْمِعْوَضِ مِنْهُ<sup>(٤)</sup>.

(٤) أَنْ تَكُونَ فِي الْمَثْنَى عِوَضاً مِنَ الضَّمَةِ فِي الْمَفْرَدِ:

الألف في المثنى عوض من ضمة المفرد المرفوع كما تكون الياء عوضاً من  
الكسرة والفتحة أيضاً.

(٥) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنَ الْمَاءِ فِي الْوَقْفِ:

أَجَازَ سِيبَوِيهِ أَنْ يَوْقِفَ عَلَى الْمَفْتُوحِ مِنَ الْحُرُوفِ بِالْمَاءِ، وَأَنْ يُوقِفَ عَلَيْهِ أَيْضاً

(١) انظر المفرد والمعلم: ١٨٣.

(٢) انظر: ١٧٠/٤.

(٣) انظر التفصيل في هذه اللام ومذاهب التحوين فيها من حيث كونها أصيلة أو زائدة، وما يتعلّق بها:

معجم المراجع: ٧١/٣-٧٦، شرح التصريح على التوضيح: ١٨٠/٢-١٨١.

(٤) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٨١/٢، مع المراجع: ٧٣/٣.

بالألف، لأنها عِوَض من الماء: «قَالَ الْخَلِيلُ يَوْمًا وَسَأَلَ أَصْحَابَهُ: كَيْفَ تَقُولُونَ إِذَا أَرَدْتُمْ أَنْ تَلْفُظُوا بِالْكَافِ الَّتِي فِي (لَكَ) وَالْكَافِ الَّتِي فِي (مَالِكَ) وَالْبَاءِ الَّتِي فِي (ضَرَبَ)؟ فَقِيلَ لَهُ: نَقُولُ: بَاءٌ، كَافٌ، فَقَالَ: إِنَّهَا جِئْتُمُ بِالْأَسْمِ، وَلَمْ تَلْفُظُوا بِالْحَرْفِ، وَقَالَ: أَقُولُ: كَافٌ وَبَاءٌ، فَقُلْنَا: لِمَ أَلْحَقْتَ الْمَاءَ، فَقَالَ: رَأَيْتُمْ قَالُوا: عَهْ، فَأَلْحَقُوهَا هَاءً حَتَّى صَيَّرُوهَا يُسْتَطَاعُ الْكَلَامُ بِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُلْفَظُ بِحَرْفٍ، فَإِنْ وَصَلَتْ قُلْتُ: لَكَ، وَبَ، فَاغْلَمَ يَا فَتَى، كَمَا قَالُوا: عَ يَا فَتَى، فَهَذِهِ طَرِيقَةٌ كُلِّ حَرْفٍ كَانَ مَحْرُكًا، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَلْفُ هُنَا بِمَنْزِلَةِ الْمَاءِ، لِقَرَبِهَا مِنْهَا، وَشَبَهِهَا بِهَا، فَتَقُولُ: يَا وَكَاءٌ، كَمَا تَقُولُ: أَنَا...» (١).

وذكر السيوطي (٢) أَنَّهُ لَا يُسْتَفْنَى عَنِ الْمَاءِ السَّاكِنَةِ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْمُرْتَمِّ بِحَذْفِ التَّاءِ، وَمِنْ ذَلِكَ الْوَقْفِ عَلَى مِثْلِ: يَا طَلْحَةَ، وَيَتَلَدَّرُ تَرْكُهَا، وَأَنَّ الْأَلْفَ قَدْ تُجْعَلُ عِوَضًا مِنْهَا فِي الْفُرْقَةِ، كَقَوْلِ الْقَطَامِيِّ (٣):

فِي قَبْلِ التَّحْقَرِّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفُ مِنْكَ الْوَدَاعَا  
وَمِمَّا جَاءَتْ فِيهِ الْأَلْفُ عِوَضًا مِنْ تَاءِ التَّائِيثِ قِرَاءَةُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ (٤) بِضَمِّ الْعَيْنِ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ (عِشَاءً)، فَحُذِفَتِ الْمَاءُ، ثُمَّ جِيءَ بِالْأَلْفِ عِوَضًا مِنْهَا، ثُمَّ قُلِبَتِ هَذِهِ الْأَلْفُ هَمْزَةً (٥). وَقُرِئَ أَيْضًا «عِشَاءً» عَلَى أَنَّهُ جَمْعُ (عِشَاءٍ)، وَلَكِنَّ الْمَاءَ حُذِفَتْ تَخْفِيفًا (٦).

(٦) أَنَّ تَكُونَ عِوَضًا مِنْ إِحْدَى يَأْتِي النِّسْبُ:

فِي الْعَرَبِيَّةِ ثَلَاثَةُ أَلْفَاظٍ فِي اثْنَيْنِ مِنْهَا الْأَلْفُ عِوَضٌ مِنْ إِحْدَى يَأْتِي النِّسْبُ، وَهِيَ: يَمَانٍ، شَامٍ، تِهَامٍ. وَأَصْلُ الْأَوَّلَيْنِ: شَامِيٌّ، وَيَمَنِيٌّ، فَعِوَضٌ فِيهَا الْأَلْفُ مِنْ

(١) الكتاب: ٣/٣٢٠، وانظر شرح شواهد الشافية: ٤/٢٦٢، مع الهوامع: ٦/١٩٩.

(٢) انظر مع الهوامع: ٣/٩٣.

(٣) انظر مع الهوامع: ٢/٩٢، ديوان القطامي: ٣١، الكتاب: ١/٣٣١، شرح المفصل لابن يعيش:

٧/٩١، خزائن الأدب: ١/٣٩١، ٤/٦٤، ضرائر الشعر لابن عصفور: ٢٩٦.

(٤) يوسف: ١٦.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٢٥، المحتب: ١/٣٣٥.

(٦) انظر المحتب: ١/٣٣٥.

إحدى ياءى النسب، وفي الثالث عوّضت فتحة التاء من إحدى ياءى النسب أيضاً كما في (حاشية الصّبّان)<sup>(١)</sup>، وذكر الرضي أن أصل هذه الألفاظ: يَمَنِي، وشَامِي، وتَهْمِي: «وقالوا يمان وشام وتهام، ولا رابع لها، والأصل: يَمَنِي وشَامِي، وتَهْمِي، والتَّهْمُ تهامة، فحذف في الثلاثة إحدى ياءى النسبة، وأبدل منها الألف، وجاء: يَمَنِي، وشَامِي على الأصل، وجاء تهامي بكسر التاء وتشديد الياء منسوباً إلى تهامة..»<sup>(٢)</sup>.

ويترأى لي أن الخليل بن أحمد يَعُدُّ الألف في (تهام) عَوْضاً أيضاً من إحدى ياءى النسب: «ومما جاء محدوداً عن بنائه محذوفه منه إحدى الياءين، ياءى الإضافة، قولك في الشَّام: شَام وفي تهامة: تهَام، ومن كسر التاء قال: تهامي، وفي اليمان، وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الألفات عَوْضاً من ذهاب إحدى الياءين، وكأن الذين حذفوا الياء من ثقيف وأشباهه جعلوا الياءين عَوْضاً منها. فقلت: أرايت تهامة، أليس فيها الألف؟ فقال: إنهم كسروا الاسم على أن يجملوه قَلِيّاً أو قَلِيّاً، فلما كان من شأنهم أن يخذلوا إحدى الياءين ردوا الألف، كأنهم بنوه: تَهْمِي أو تَهْمِي، وكأن الذين قالوا: تهَام، هذا البناء كان عندهم في الأصل، وقُحِّتْهُمْ التاء في تهامة حيث قالوا: تهَام، يَذْكَرُ على أنهم لم يَدْعُوا الاسم على بنائه»<sup>(٣)</sup>.

ولعل في كون الفتحة في (تهام) عَوْضاً من إحدى ياءى النسب أقل تكلفاً، لأن النسب المشهور هو إلى تهامة لا تَهْم.

ولقد ورد النسب إليها بالألف من غير حذف، فقل: تهامي، وشامي ويماني، ففيها جَمْعُ بين اليَؤُس والمَعْوُس منه، وهي مسألة لا تصح إلا شذوذاً في الشعر عند السيوطي<sup>(٤)</sup>. وذكر الرضي<sup>(٥)</sup> أن النسب في شامي ويماني كأنه إلى شام ويمان

(١) انظر: ٢٠٢/٤، الأشباه والنظائر: ١١٨/١.

(٢) شرح الشافية: ٨٣/٢.

(٣) الكتاب: ٣٣٧/٣.

(٤) انظر مع المراجع: ١٧٥/١.

(٥) انظر شرح الشافية: ٨٣/٢، وانظر لسان العرب: ٤٦٤/١٣.

المسويين كما مرَّ بحذف إحدى ياءي النسب، وأجاز أن تكون الألف ناتجة من باب إشباع الكسرة، وأن يكون ذلك من باب الجمع بين العوض والمعوّض. وذكر سيوي<sup>(١)</sup> أن ذلك من باب (بجراني) وأشباهه مما غُيّر بناؤه في النسب. ولقد عدَّ أبو علي الفارسي ثمان من هذا الباب، لأنَّ هذه اللفظة ليست بجمع تكسير، ولأنَّها لو لم تكن للنسب للزمها الهاء البتة نحو كراهية<sup>(٢)</sup>.

## (٧) أن تكون عَوْضاً من المضاف إليه:

ومن ذلك الألف في (بيننا) عند أبي البركات بن الأنباري. «بَيْنَا: ظرفُ زمان أصلُها (بَيْنَ)، زِيدَت الألف عليها عَوْضاً من الإضافة، لأنَّ الأصل: بَيْنَ أَوْقَاتٍ، فَخُذِفَ المضاف إليه، وعَوِّضَ الألف. وقِيلَ فُتِحَتِ النونُ، وَأشْبَعَتِ الفتحَةُ، فَتَشَابَتِ الألفُ، فَصَارَ (بَيْنَا). والأوَّلُ أصحُّ وأقْبَسُ»<sup>(٣)</sup>.

وما ذَهَبَ إليه أبو البركات بن الأنباري مذهبُ بعض النحاة أيضاً، وللنحويين فيها مذهبان:

(١) أنَّ (بيننا) من الظروف اللازمة للإضافة، وهي تضاف إلى الجملة فعليَّة كانت أو اسميَّة من غير تقدير زمان مضاف إلى هذه الجملة، وهو مذهب الجمهور، أو تضاف إليها على نية زمان محذوف مضاف إليها، فيقال في قولنا: بيننا زَيْدٌ قَائِمٌ أَقْبَلَ عَمْرُو: بينا أوقات زَيْدٍ قَائِمٌ أَقْبَلَ عَمْرُو، وهو قول ابن جني وأبي علي الفارسي واختيار ابن الباذش، وهو الظاهر عند الصبَّان<sup>(٤)</sup> أيضاً.

(٢) أنَّ الألف فيها و(ما) في بيننا كافتان عن الإضافة على أنَّ الجملة لا موضع لها من الإعراب، وقيل إنَّ (ما) كافة والألف للإشباع.

(١) انظر الكتاب: ٣/٣٣٨.

(٢) انظر: الخصائص: ٢/١١٠، الأشباه والنظائر: ١/١١٨.

(٣) منثور القوائد: ٦٩.

(٤) انظر حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢/٢٥٤.

وَيَتَرَاءى لِي أَنَّ أَبَا الْبَرَكَاتِ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ مِنْ أَنْصَارِ الْمَذْهَبِ الثَّانِي مِنْ حَيْثُ كَوْنُ الْأَلْفِ كَافَّةً عَنِ الْإِضَافَةِ، فَكَأَنَّهَا عِيَّوَضٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْأَلْفَ لِلتَّأْنِيثِ عَلَى أَنَّهَا مِنْ بَابِ (فَعَّلَ)، وَهُوَ مَذْهَبٌ مُرَدُّودٌ بِكَوْنِ الظُّرُوفِ مَذْكُورَةً إِلَّا مَا شَذَّ مِنْهَا، نَحْوَ قَدَامَ وَوَرَاءَ<sup>(١)</sup>.

وَلَا ضَرُورَةَ إِلَى مَا ادَّعَاهُ أَبُو الْبَرَكَاتِ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ، لِأَنَّ الْمَعْهُودَ فِيهَا وَفِي (بَيْنَا) الْإِضَافَةَ كَمَا مَرَّ.

وَمِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ مَا نَقَلَهُ السَّيُوطِيُّ عَنِ السَّخَاوِيِّ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ الْأَلْفِ فِي (يَا أَبَا) وَ(يَا أُمًّا) بَدَلًا مِنْ يَاءِ الْإِضَافَةِ: «قَالَ السَّخَاوِيُّ فِي (تَنْوِيرِ الدِّيَاجِيِّ): أَتَدَلُّوا مِنْ يَاءِ الْإِضَافَةِ تَاءً فِي نَحْوِ: يَا أَبَتِ وَيَا أُمَّتِ، وَأَتَدَلُّوا مِنْهَا أَلِفًا، فَقَالُوا: يَا أَبَا وَيَا أُمًّا، فَلَهَا بَدَلَانُ، التَّاءُ وَالْأَلْفُ، ثُمَّ جَمَعُوا بَيْنَهُمَا، فَقَالُوا: يَا أَبَتَا وَيَا أُمَّتَا، وَلَمْ يَعُدُّوا ذَلِكَ جَمْعًا بَيْنَ الْعَوَضِ وَالْمَعْوَضِ عَنْهُ، لِأَنَّهُ جَمْعٌ بَيْنَ الْيُؤْضِيَيْنِ...»<sup>(٢)</sup>.

(٨) أَنَّ تَكُونَ عِيَّوَضًا مِنْ ضَمَّةِ التَّصْغِيرِ فِي بَعْضِ الْمِهْمَاتِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ:

لَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْأَلْفَ عِيَّوَضٌ مِنْ ضَمَّةِ التَّصْغِيرِ فِي بَعْضِ الْمِهْمَاتِ كَالْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ وَأَسْمَاءِ الْإِشْبَارَةِ، فَيَقَالُ فِي تَصْغِيرِ (ذَا) وَمَا يَدُورُ فِي فَلَكِهِ مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشْبَارَةِ: ذِيًّا، ذِيًّا، تِيًّا، ذِيَّانَ، تِيَّانَ، أَلِيَّانَ، وَأَلِيَّانَا بِهَمْزَةٍ بَعْدَ الْيَاءِ.

وَيَقَالُ فِي تَصْغِيرِ (الَّذِي) وَمَا يَدُورُ فِي فَلَكِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ: اللَّذِيَّانَ، اللَّتِيَّانَ، اللَّذِيَّانَ، اللَّتِيَّانَ، بِالذَّيْنِ، بِالضَّمِّ، وَيَجُوزُ الْفَتْحُ، وَاللَّذَيْنِ بِالْكَسْرِ وَيَجُوزُ الْفَتْحُ، وَاللَّتِيَّانِ وَاللَّوْتِيَّانَ، وَاللَّوَيَّانَ، وَاللَّوَيَّانَا<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: مع الهوامع: ٢٠٠٣-٢٠٠٤/٣، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢٥٤/٢.

(٢) الأشباه والنظائر: ١٣١/١.

(٣) انظر: حاشية الحضري على شرح ابن عقيل: ١١٦/٢.

وَلَقَدْ ذَهَبَ الشَّيْخُ الْحَضْرِيُّ إِلَى أَنَّ الْأَلْفَ فِي (أَلِيَّانَا) عِيَّوَضٌ: «وَفِي أَوَّلَاءِ بِالْمَدِّ (أَلِيَّانَا) يَهْمَزُ بَعْدَ الْيَاءِ، ثُمَّ أَلْفُ التَّوْيِضِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْيَاءَ سَاكِنَةً لَا مُشَدَّدَةً، وَأَنَّ الْأَلْفَ الَّتِي قَبْلَ الْهَمْزَةِ حُذِفَتْ لَا قِيلَ فِي (اللَّوَيَّانَا...)».

وَيَتَرَاءى لِي أَنَّ الْأَلْفَ الْبَارِئَةَ لَهَا لَيْسَتْ عِيَّوَضًا مِنْ ضَمَّةِ التَّصْغِيرِ لِكَوْنِ الضَّمَّةِ الْأَصْلِيَّةِ بَاقِيَةً وَلِلْهَذَا تَكُونُ عِيَّوَضًا مِنْ أَلْفِ (أَوَّلَاءِ) الَّتِي حُذِفَتْ.

أما (أَلْيَاء) فالضمة فيها باقية في التصغير، وفيها قلب الألف ياء، وإدغام ياء التصغير فيها، ثم زيدت أَلَيْفٌ قبل الآخر، ولم تَرُدَّ في الآخر، لئلا تخرج عن نظائرها؛ لأنه ليس في العربية اسم مُصَغَّرٌ على خمسة أحرف إلا أن يكون قبل آخره حرف مدولين<sup>(١)</sup>.

ومما يمكن عُذُّه من هذه المسألة ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري من حيث كون أَلَيْف الوصل في مثل (اضْرِب) عَوْضاً من حركة الحرف الأول، وهو الضاد<sup>(٢)</sup>.

ومما عُذُّ من هذه المسألة أيضاً أنَّ الألف في (ايمُ الله) عَوْضٌ من النون المحذوفة، ولكن هذه الهمزة لم تحذف عند عودة النون (أَيْمُن)، فيكون في هذه اللفظة جَمْعٌ بين العِوَضِ والمَعْوَضِ منه<sup>(٣)</sup>.

#### (٩) أن تكونَ عَوْضاً مِنْ فاء الكلمة:

ومما عُذُّ من ذلك على مذهب ابن جني أنَّ الألف في (ناس) عِوَضٌ من فاء (فُعال)، وهي الهمزة. «وقد حُذِفَتِ الفاء في (أناس)، وجُعِلَت أَلِف (فُعال) بدلاً منها، فقليل: نَاسٌ، ومثالها عَاكٌ، كما أنَّ مثال عِدَّةٍ وَزَنَةٍ عِلَّةٌ»<sup>(٤)</sup>.

ويترأى لي أنَّ في (أناس) في هذا النصِّ المقتبس جمعاً بين العِوَضِ والمَعْوَضِ، وأنَّ المراد بـ(أناس) هو إنَّسٌ، فتكون الألف عِوَضاً من الهمزة المحذوفة. وقيل إنَّ الألف واللام في (الناس) عِوَضٌ من الهمزة في (أناس)، وهو مذهب جمهور النحويين كما سيأتي.

ومما يمكن عُذُّه من هذا الباب قولهم: لا إلهَ أبوك، أي: لله، على أنَّ أصل لفظ الجلالة (إله) من باب فِعال، فحذفت الهمزة، وجيء بالألف عِوَضاً منها، ولا

(١) انظر شرح حمل الزجاجة: ٣٠٦/٢-٣٠٧.

(٢) انظر الأشباه والنظائر: ١٢١/١.

(٣) انظر: لسان العرب (ين)، مع الواعظ: ٢٣٨/٤، الإنصاف: ٤٠٨/١، شرح التصريح على التوضيح: ٣٦٥/٢.

(٤) الخصائص: ٢٨٥/٢، وانظر الأشباه والنظائر: ١٠٨/١.

ضرورة تدعو إلى ذلك؛ لأنَّ ألف (فعال) موجودة في اللفظ، ولكنَّ الهمزة حذفت كما يترأى لي من غير تعويض.

## (١٠) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ عَيْنِ الْكَلِمَةِ:

وممَّا عُدَّ من ذلك كون الألف في خافٍ وهاعٍ ولاعٍ عِوَضاً من العين، لأنَّها من باب (فاعِل)، وهو قول ذكره ابن جني: «وكذلك الألف الزائدة في خافٍ وهاعٍ ولاعٍ عِوَض من العين...»<sup>(١)</sup>.

وأجاز الخليل بن أحمد أن يكون ما مرَّ من باب (فَعِل)، فلا تعويض فيه: «وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ خَافٍ وَالْمَالِ فِي التَّحْقِيرِ، فَقَالَ: خَافٌ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلاً ذَهَبَتْ عَيْنُهُ، وَأَنْ يَكُونَ فَعِلاً، فَعَلَى أَيْ حَمَلَتْهُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِالْوَاوِ. وَأَنَا جَاز فِيهِ فَعِلٌ، لِأَنَّهُ مِنْ: قِيلْتُ أَفْعَلُ، وَأَخَافُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا فَعِلْتُ، كَمَا قَالُوا: فَرَعْتُ تَفْرَعُ. وَأَمَّا مَا فَإِنَّهُ فَعَلٌ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا: مَائِلٌ، وَنَظَائِرُهُ فِي الْكَلَامِ كَثِيرَةٌ، فَاحْمَلْهُ عَلَى أَتْسَهْلِ الْوَجْهِينِ»<sup>(٢)</sup>.

وَلَسْتُ أَتَّفِقُ مَعَهُمْ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ أَلْفٍ (فَاعِلٍ) فَمَا مَرَّ عِوَضاً مِنْ عَيْنِهِ الْمَحذُوفَةِ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ فِيهَا أَنَّ تَثْبِيتَ مَعَهُ، يُقَالُ: خَائِفٌ، فَيَكُونُ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ جَمْعٌ بَيْنَ الْعِوَضِ وَالْمَعْوَضِ، وَلَعَلَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْخَلِيلُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مِنْ بَابِ (فَعِلٍ) أَوَّلَى؛ لِئُغَيِّدَ عَنِ الْحَذْفِ وَالتَّعْوِضِ. وَلَعَلَّ فِي عُدَّ مَا مَرَّ أَيْضاً مِنْ بَابِ الْقَلْبِ هَجْراً لِلتَّكَلُّفِ<sup>(٣)</sup>.

وممَّا عُدَّ من هذا الباب كما في (الأشياء والنظائر)<sup>(٤)</sup> سَيِّدٌ، وَهَيْئٌ وَلَيْئٌ وَمَيْتٌ: «وممَّا حُذِفَتْ عَيْنُهُ وَصَارَ الزَّائِدُ عِوَضاً مِنْهَا قَوْلُهُمْ: سَيِّدٌ وَمَيْتٌ وَهَيْئٌ، وَلَيْئٌ... فَأَصْلُهَا فَيْلٌ: سَيِّدٌ وَمَيْتٌ، وَهَيْئٌ وَلَيْئٌ، حُذِفَتْ عَيْنُهَا وَجَعَلَتْ يَاءَ فَيْلٍ عِوَضاً مِنْهَا...»<sup>(٥)</sup>.

(١) الخصائص: ٢٩٠/٢، وانظر الأشياء والنظائر: ١١٠/١.

(٢) الكتاب: ٤٦٢/٣، وانظر: ٤٩/٤، ٣٥٨، ٤٢٠، وانظر: لسان العرب (خاف): ١٠٠/٩.

(٣) انظر ظاهرة القلب المكاني في المربئية (نعت الطبع).

(٤) الأشياء والنظائر: ١١٠/١.

(٥) الأشياء والنظائر: ١١٠/١. وانظر للمتع في التصريف: ٤٩٩/٢.

و يترأى لي أنّه ليس في الكلام حذف وتعويض، لأنّ الأمر لو كان كذلك لكان في تضعيف الياء فيما مرّ جتمع بين العوض والمعوض، والمسألة عندي لا تخرج عن باب التخفيف، ولعلّ ما يعزّز ما أذهب إليه ما في (المتع في التصريف) وغيره: «وإن شئت حدّثت الياء المتحركة تخفيفاً، فقلت: سيّد، وميّت، ولّين، لاستثقال ياءين وكسرة، والفارسي لا يرى التخفيف في ذوات الياء قياساً، فلا تقول في (بَيّن) قياساً على (لَيّن)، وقيس ذلك في ذوات الواو...»<sup>(١)</sup>. والقول نفسه مع ابن جني في (المنصف)<sup>(٢)</sup>.

وفي (سيّد) وأضرابه مذهبان من حيث وزنه:

(١) أنّه من باب فَيْعِل، على أنّ الياء مدغمة في الياء إذا كان من ذوات الياء، أو على أنّ الواو قلبت ياء، ثم أدغمت في الياء، إذا كان من ذوات الواو. وهو مذهب البصريين.

وذهب البغداديون<sup>(٣)</sup> إلى أنّ ذلك من باب (فَيْعِل) بفتح العين، فالأصل عندهم في سيّد وميّت: سيّد، وميّت، ثم غيّر الفتح بالكسر من غير قياس كما قيل في النسب بضرة بضمّري. وذكر ابن عصفور<sup>(٤)</sup> أنّ الذي حلهم على ذلك عدم وجود (فيعيل) في الصحيح، لأنّ العين فيه مفتوحة نحو: صَبَرْتُ وصَبِلْتُ. وهو مذهب فاسد عند ابن عصفور لأنّ المعتل قد ينفرد في كلام العرب ببناء ليس موجوداً في الصحيح.

(٢) أنّه من باب (فعيل) على أنّ في الكلام قلباً، فأصل سيّد هو: سويد، ثم حدّث القلب والإدغام، وهو قول الفراء. وهو مذهب فاسد عند ابن عصفور أيضاً، لأنّ القلب ليس بقياس لأنّه لم يُسمع: سويد، ومويت، ولين، وبيّن.

(١) انظر المتع في التصريف: ٤٩٩/٢، وانظر المنصف: ١٥/٢، ١٧.

(٢) انظر: ١٥/٢.

(٣) انظر المتع في التصريف: ٥٠٠/٢.

ومما عُدَّ من هذا الباب أيضاً كما في (الأشباه والنظائر)<sup>(١)</sup> ما كان من باب (فِعْلُولَة): «وكذلك باب قِيدَوْدَة، وصَيْرُورَة وكيَنُونَة، وأَصْلُهَا فِعْلُولَة، حُذِفَتْ عَنْهَا وصَارَتْ ياء فِعْلُولَة عِيَضاً مِنْهَا. فَإِنَّ قُلْتُ: فَهَلَّا كَانَتْ لَام فِعْلُولَة الزائِدَة عِيَضاً مِنْهَا...»<sup>(٢)</sup>. فصيرورة وكيَنُونَة وقِيدَوْدَة وزنها فِعْلُولَة، لِأَنَّ أَصْلَهَا: كَيَنُونَة، وصَيْرُورَة، وقِيدَوْدَة بالتضعيف، فحذفت العين المتحركة تخفيفاً لِأَنَّ الاسم قد زاد ثقله بطوله.

وذهب الفراء إلى أَنَّ الفاء فيما مرَّ مضمومة في الأصل: كُونُونَة، قُودَوْدَة، صَيْرُورَة، طَيْرُورَة، على أَنَّ الضمة في ذوات الياء قد قُبِلَتْ فَتَحَةً لتصح الياء، وَقُبِلَتْ الْوَاوُ يَاءً<sup>(٣)</sup>.

ويتراءى لي أَنَّ ابن جني قد عُدَّ ما مرَّ من باب التعويض، ولعلَّ ما يعزِّر ذلك أَنَّهُ جعل ما مرَّ من باب (فَعْلُولَة) لا قِيلُولَة: «قال: وَأَصْلُ فَعْلُولَة هُنَا فَعْلُولَة بضم الفاء.. وهذا عند أصحابنا مذهبُ واهِ جداً، لِأَنَّهُ لا ضرورة تدعو إلى فتح الفاء لتصح العين...»<sup>(٤)</sup>. ويتراءى لي أَنَّ المسألة لا تخرج عن باب تخفيف الحرف المضعَّف من غير تعويض؛ لِأَنَّ بعض ما مرَّ جاء على الأصل، ومن ذلك قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

قَدْ فَارَقْتُ قَرِيئَتَهَا الْقَرِيئَةَ      وَشَحَطْتُ عَنْ دَارِهَا الظَّعِينَةَ  
بَا لَيْتَ أَنَا ضَعْنَا سَفِينَهُ      حَتَّى يَعُودَ الْوُضْلُ كَيَنُونَهُ

فجاءت (كَيَنُونَة) بالتضعيف على الأصل، فيكون فيها جمع بين اليََوْضِ والمَعْوَضِ  
إِنْ أَجْزَأْنَا مَا مَرَّ.

(١) انظر: ١١٠/١.

(٢) الأشباه والنظائر: ١١٠/١.

(٣) انظر تفصيل هذه المسألة في: المتع في التصريف: ٥٠٢-٥٠٤، النصف: ١٢/٢، شرح الشافية: ١٥٤/٣، أمالي الزجاجي: ١٤٤-١٤٦، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٩٧، لسان العرب (كان)، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب: ٢٨٢.

(٤) النصف: ١٢/٢، وانظر الاقتضاب في شرح أدب الكاتب: ٢٨٢.

(٥) انظر: المتع في التصريف: ٥٠٥/٢، النصف: ١٥/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٩٧، شرح الشافية: ١٥٣/٣، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب: ٢٨٢.

## (١١) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنَ الْهَاءِ :

وممّا عُذِّ من ذلك أَنَّ الألف في الوقف تكون عِوَضاً من الهاء عند أبي حيان، ومن ذلك الوقف على (حَيَّهْل)، فيجوز أن يقال: حَيَّهْلَة، وَحَيَّهْلَا، وَحَيَّهْلٌ، فالألف في (حَيَّهْلَا) في الوقف عِوَضٌ من هاء السكت؛ لأنَّها الأصل في الوقف.

ومن ذلك الوقف على (أَنَّ) ضمير المتكلم — على أَنَّ الألف ليست من الضمير — بالألف التي تُعَدُّ عِوَضاً من الهاء كما مرَّ. ويجوز عليه (آنة) بالهاء. ولقد نَسَبَ الرضي<sup>(١)</sup> ذلك إلى بعض طيِّبٍ.

وأجاز الرضي<sup>(٢)</sup> أَنْ تَكُونَ الألف في (حَيَّهْلَا) بدلاً من التنوين في (حَيَّهْلًا): لأنَّ كلَّ نون ساكنة زائدة متطرفة قَبْلَهَا فتحة تُقَلِّبُ في الوقف ألفاً.

وذكر ابن يعيش<sup>(٣)</sup> أَنَّ العرب لم يَقِفُوا على شيء من كلامهم بالألف لبيان الحركة إلَّا في هذين الحرفين؛ لأنَّهم يَقِفُونَ بالهاء في غيرهما.

---

(١) انظر شرح الشافية: ٢٩٤/٢.

(٢) انظر شرح الشافية: ٢٩٤/٢.

(٣) انظر شرح المفصل: ٨٤/٩، وانظر: الأشباه والنظائر: ١٢٥/١، مع الوامع: ١٩٩/٦، شرح الشافية: ٢٩٤/٢.

## (١٢) الألف والتاء

لقد عدَّ ابن جني الألف والتاء في اسم الفعل (هَيْهَاتَ) عَوَضاً من اللام المحذوفة؛ لأنَّ أصله (هَيْهَاءَ)، فهي عنده رباعية مكرّرة، فاؤها ولامها الأولى هاء، وعَيْنُها ولامُها الثانية ياء: «وَقَرِيبٌ مِنْ (هَذَا) وَ(الَّذَيْنِ) قَوْلُهُمْ: هَيْهَاتَ مَصْرُوفَةٌ وَغَيْرُ مَصْرُوفَةٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّهَا جَمْعُ هَيْهَاءَ، وَهَيْهَاءُ<sup>(١)</sup> عَيْلَتُنَا رَبْعِيَّةٌ مَكْرُورَةٌ، فَأَوُّهَا وَلاَمُهَا الْأَوَّلَى هَاءٌ، وَعَيْنُهَا وَلاَمُهَا الثَّانِيَّةُ يَاءٌ، فَهِيَ — لِذَلِكَ — مِنْ بَابِ صَيْصِيَّةٍ<sup>(٢)</sup>... فَهَيْهَاءُ مِنْ مَضَعَفِ الْيَاءِ بِمَنْزِلَةِ الْمِرْمَرَةِ وَالْقَرْقَرَةِ. فَكَانَ قِيَاسُهَا إِذَا جُمِعَتْ أَنْ تُقْلَبَ اللَّامُ يَاءً، فيقال: هَيْهَاتَ كَشَوْشِيَّانِ<sup>(٣)</sup> وَصَوْصِيَّاتٍ، إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا اللَّامَ؛ لِأَنَّهَا فِي آخِرِ اسْمٍ غَيْرِ مَتَمَكِّنٍ لِيُخَالِفَ آخِرُهَا آخِرَ الْأَسْمَاءِ الْمَتَمَكِّنَةِ؛ نَحْوَ: رَحِيَّانٍ، وَمَقُولِيَّانٍ. فَقُلِيَ هَذَا يُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ الْأَلْفَ وَالتَّاءَ فِي (هَيْهَاتَ) عَوَضٌ مِنْ لَامِ الْفِعْلِ فِي (هَيْهَاءَ)؛ لِأَنَّ هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ اسْمًا صَنِيعٌ لِلْجَمْعِ بِمَنْزِلَةِ الَّذِينَ وَهَوَّلَاءَ...»<sup>(٤)</sup>.

(١) أصلها: هَيْهَاءَ، فقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(٢) الصيصة قرن الحيوان، وتطلق على ما يُحتمى به، الجصن وغيره.

(٣) جمع شوصاء، وهي الناقة السريعة.

(٤) الخصائص: ٢٩٧/٢، وانظر: النصف: ١٧٨/٢، ١٧٩، الملح في التصريف: ٥٩٤/٢، شرح الشافية: ٢٩١/٢، الأشباه والنظائر: ١١٤/١، لسان العرب (هيه): ٥٥٤/١٣.

## (١٣) أن

يُنْفِهُمُ من كلام ابن جنيَّ أَنَّ (أَنَّ) الناصبة في قراءة أبي عبد الرحمن الأعرج : ﴿وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ أَنَّ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup> بفتح همزة (أَنَّ) — عِيَوْضٌ من اللام: «قال أبو الفتح: (أَنَّ) محمولة على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ﴾، أي: لا تَهِنُوا لِأَنَّكُمْ تَأْلَمُونَ، كقولك: لا تَجُبُّنَ عَنْ قِرْنِكَ لِخَوْفِكَ مِنْهُ، فَتَمَّ اعْتَقَدَ نَصَبَ (أَنَّ) بَعْدَ حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ عَنْهَا، وَ(أَنَّ) هُنَا مَنْصُوبَةٌ الْمَوْضِعِ، وَهِيَ عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ مَجْرُورَةٌ الْمَوْضِعِ بِاللَّامِ الْمُرَادَةِ، وَصَارَتْ (أَنَّ) لِيَكُونَهَا حَرْفًا كَالْعِيَوْضِ فِي اللَّفْظِ مِنَ اللَّامِ»<sup>(٢)</sup>.

وَلَعَلَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ جَنِّي فِي هَذَا النَّصِّ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّفْسِيرِ النُّحَوِيِّ؛ لِأَنَّ اللَّامَ الْجَارَةَ مُرَادَةً فِي كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ، فَالْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ مِنْهَا وَمِمَّا فِي حَيْزِهَا فِي مَوْضِعٍ نَصَبَ بَعْدَ نَزْعِ الْخَافِضِ، أَوْ فِي مَوْضِعٍ جَرٍّ عَلَى أَنَّ أَثَرَ هَذِهِ اللَّامِ بَاقٍ.

وَمِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ كَوْنُ (حَتَّى) النَّاصِبَةِ عِيَوْضًا مِنْ (أَنَّ)، وَلِذَلِكَ ذَكَرَ ابْنُ إِيَّازٍ<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُ (أَنَّ) النَّاصِبَةِ بَعْدَ (حَتَّى)، لِأَنَّهَا جُعِلَتْ عِيَوْضًا مِنْهَا، وَلِئَلَّا يَجْمَعَ بَيْنَ الْيَوْضِ وَالْمَعْوَضِ مِنْهُ.

(١) النساء: ١٠٤.

(٢) المحتجب: ١٩٧/١.

(٣) انظر الأشياء والنظائر: ١٣٠/١.

ومما يمكن عَدُّ (أَنْ) فيه عِوَضاً كونها تفسيرية نائبة عَنِ القول على مذهب أبي البركات بن الأتباري: «(أَنْ) التي نائبة عن القول، وهي بمعنى (أي)، قَالَ اللَّهُ تعالى: ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشوا﴾<sup>(١)</sup>، أي: امشوا»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ص: ٦.

(٢) منشور الفوائد: ٦٠، وانظر: وصف الباني: ١١٦، الجنى الثاني: ٢٠، مغني اللبيب: ٢٩.

## (١٤) الهمزة

تأتي الهمزة عَوْضاً من حرف القسم، ومن ذلك قراءة الشعبي: ﴿شَهَادَةُ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>: ذكر ابن جني<sup>(٢)</sup> عن سيبويه أنَّ منهم من يحذف حرف القسم من غير تعويض همزة الاستفهام، وذلك لكثرة الاستعمال، وهذا القراءة عنده من هذا الباب. وذكر أبو البقاء العكبري<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ قِيلَ إِنَّ الهمزة في هذه القراءة عَوْضٌ من حرف القسم، ويترأى لي أَنَّهُ أَقْلُ تَكْلُفًا من ادِّعاء حذف الهمزة النائية عن حرف القسم وإبقاء عملها على ما فيه من ادِّعاء حذف ألف لفظ الجلالة.

والهمزة في قراءة علي والشعبي ونعيم بن ميسرة: «شَهَادَةُ اللَّهِ». بالمد — عَوْضٌ من حرف القسم المحذوف. وقيل إِنَّ قَطْع الهمزة في القراءة الأولى تنبيهٌ على حذف حرف القسم.

---

(١) المائدة: ١٠٦.

(٢) انظر المختص: ٢٢١/١.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٤٦٨/١.

## (١٥) السين

تأتي السين عَوْضاً في موضعين:

(١) أن تكون عوضاً من الحركة.

(٢) أن تكون عوضاً من الضمير.

(١) أن تكون عوضاً من الحركة:

لقد مرَّ أنَّ سيبويه عَدَّ السينَ في قولهم: أَسْطَاعُ يُسْطِيعُ عَوْضاً من فتحة (أَفْعَلْ)؛ لأنَّ أصل (أَسْطَاعُ): أَطَوَّعَ كما مرَّ<sup>(١)</sup>، فنقلت فتحة الواو إلى الطاء قبلها، فصارَ الفعل (أَطَوَّعَ)، ثم قُلِّبَتِ الواوُ أَلِفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها في اللفظ، ثم زيدت السينُ عوضاً من ذهابِ حركتها.

ولقد ردَّ أبو العباس المبرد ما ذهب إليه سيبويه في هذه المسألة؛ لأنَّ التعويض يكونُ إذا قُيِّدَ الشيءُ وذهب، ولا يصح ذلك إذا كان موجوداً كما هو الحال في بقاء حركة الواو على الطاء، ولقد ردَّ ابن عصفور ما ذهب إليه المبرد منتصراً لشيخ النحاة: «والذي ذهب إليه سيبويه صحيح، وذلك أنَّ العين لما سكنت تَوَهَّشَتْ لسكونها، وتَهَيَّأَتْ لِلحَذْفِ عند سكون اللام، وذلك في نَعْوٍ: لم يُطِيعْ، وأَطِيعَ، وأَطَعْتُ، ففي هذا كُلُّهُ قد حُذِفَتِ العينُ لالتقاء الساكنين، ولو كانت العينُ متحركةً لم تُحَذَفْ، بل كُنْتُ تقول: لم يُطِيعْ، وأَطَوَّعْتُ، فزِيدَتِ السينُ لتكونَ عوضاً من العينِ متى حُذِفَتْ، وأمَّا قبل حذفِ العينِ فليستْ

(١) انظر الصفحة: ٦، وانظر: الكتاب: ٣٠٥/٤، حاشية الصَّانِ على شرح الأشموني: ٢٧٩/٤، شرح المُفَصَّل: ٧/١، منثور الفوائد: ٤٣، البيان في غريب إعراب القرآن، ١١٧/٢، المتع في التصريف: ١٧١/١، ٢٢٤، شرح الشافية: ٣٧٩/٢، توضيح المقاصد: ٣/٦.

يَعْوِضُ، بَلَّ هِيَ زائدة فلذلك يُتَّبَعِي أَنْ يُجْعَلَ (أَسْطَاع) من قبيل ما زِيدَتْ فيه السين بالنظر إليه قبل الحذف، وَمَنْ جَعَلَ (أَسْطَاع) من قبيل ما السَّيْنُ فِيهِ عَوِضٌ فبالنظر إلى الحذف»<sup>(١)</sup>. والقول نفسه في أَهْرَاقٍ وَأَهْرَاحَ.

ويحتج لما ذهب إليه سيبويه فيما مرَّ من حَيْثُ جَعَلَهُ السَّيْنُ عَوِضاً من ذهاب حركة العين لا جعله إيَّاهَا عَوِضاً متى ذَهَبَتِ العين بحمل كلامه على تأويلين:

(١) أَنَّهُ يجوز أَنْ يُرَادَ بذهاب الحركة أَنَّهُم زادوها من أَجْلِ ذهاب حركة العين لتكون مُعَدَّةً للعوضية، لأنَّ ذهاب حركة العين يوجب حذف العين عند سكون اللام.

(٢) أَنْ يكون ذلك من باب إقامة السبب مقام المسبب، وهو كثير جداً؛ لأنَّ السبب في حذف العين هو ذهاب الحركة.

وذهب الفراء<sup>(٢)</sup> كما يُفْهَمُ من كلام ابن عصفور إلى أَنَّهُ ليس في الكلام تعويض؛ لأنَّ أَضِلَّ (أَسْطَعْتُ) هو اسْتَطَعْتُ، فَلَمَّا حُذِفَتِ التاء بَقِيَ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلْتُ)، فَفُتِحَتِ الْمَعْرُوفَةُ وَطُغِيَتْ، وهو فائِدَةٌ عِنْدَ ابن عصفور؛ لأنَّه لو كان ذلك يُوجِبُ قَطْعَ الْمَعْرُوفَةِ لما قالوا (اسْطَاع) بكسر المعزة وجعلها لِلْوَضَلِ.

ويراءى لي أَنَّ ما ذهب إليه الفراء أَظْهَرُ؛ لأنَّه لَمْ يُعْهَدْ في لغتنا تَغْوِيسُ الحرف من الحركة إلَّا في ثلاث كلمات، هي: أَطَاعَ، وَأَهْرَاقَ، وَأَهْرَاحَ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَجْعَلُنَا غَمِيلَ إِلَى مَذْهَبِ الْفَرَّاءِ، وَلَسْنَا مَعَ ابن عصفور فيما ذَهَبَ إِلَيْهِ.

ومِمَّا يُمْكِنُ عُدُّهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ كَوْنُ السَّيْنِ أَوْ قَدْ أَوْ سَوِّفَ، أَوْ حَرْفُ النَّفْيِ (لَا) كَالْوَعْدِ مِمَّا سَقَطَ مِنْ (أَنْ) الْمُخَفَّفَةِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ، فَإِذَا عَادَ السَّاقِطُ زَالَ الْوَعْدُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الزَّغَنْشَرِيِّ: «(أَنْ) الْمُخَفَّفَةُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِبَعْضِ الْأَخْبَارِ عَوِضٌ مِمَّا تَسْقُطُ مِنْهُ أَحَدُ الْأَحْرَفِ الْأَرْبَعَةِ، وَهِيَ: قَدْ، وَسَوِّفَ، وَالسَّيْنُ، وَحَرْفُ النَّفْيِ...»<sup>(٣)</sup>.

(١) المتع في التصريف: ٢٢٣/١-٢٢٤.

(٢) انظر المتع في التصريف: ٢٢٦/١.

(٣) المحاجة بالمشاكل النحوية: ١٥٦، وانظر الأشباه والنظائر: ١٢٨/١.

## (٢) أَنْ تَكُونَ عِرْضاً مِنَ الضَّمِيرِ:

بعض العرب يحذفون ضمير المخاطبة المتصل، ويجعلون مكانه السين أو الشين في الوقف، على أنها عِرْضٌ، فلا يصح أَنْ يُجْمَعَ بينهما حملاً على ذلك عند السيوطي<sup>(١)</sup> وأبي حبان<sup>(٢)</sup>. ولشنا نتفق معها في هذه المسألة لأنَّ من العرب من يُلْحِقُ هذه الكاف السينَ من غير حذفها: «اعْلَمْ أَنَّ نَاساً مِنَ الْعَرَبِ يُلْحَقُونَ الْكَافَ السَّيْنَ لِيَبِينُوا كَسْرَةَ التَّانِيثِ، وَإِنَّا أَلْحَقُوا السَّيْنَ، لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ فِي (اسْتَفْعَلْ)، وَذَلِكَ: أُعْطِيَتْ كَيْسٌ، وَأُكْرِمَتْ كَيْسٌ، وَإِذَا وَصَلُوا لَمْ يَجِشُوا بِهَا، لِأَنَّ الْكَسْرَةَ تَبِينُ...»<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٤/١.

(٢) الكتاب: ١٩٩/٤، وانظر لسان العرب (كس).  
(٣)

## (١٦) الواو والنون

ذكر الزخشي أنَّ الواو والنون في (سنون) وبابه عَوَضٌ من المحذوف فيها:  
«والثاني: نحو قولهم: سينون، وَقُلُون، وَأَرْضُون، وَحَرُون في جمع حرّة. جعلوا الجمع بالواو والنون عَوَضاً من المحذوف منها من لام أو حرف تأنيث»<sup>(١)</sup>.

وجاء في (الأشياء والنظائر): «وقال في (البيسط): (سَنَة) حُذِفَ لَامُهَا، وَجُعِلَ جَمْعُهَا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ عَوَضاً مِنْ عَوْدِ لَامِهَا، فيقال: سينون، فإذا جُمِعَتْ على سَنَوَاتٍ عَادَتِ اللّام؛ لِأَنَّهُ قِيَاسُ جَمْعِهَا، وليس عَوَضاً. وَأَمَّا قُلَّةٌ فَتُجْمَعُ على قُلُونٍ وَقُلَاتٍ، ولا تعود لامها في الجمعين؛ لِأَنَّ عِلَامَتَهَا كَالْعَوَضِ مِنْ لَامِهَا، بخلاف جمعها على (قُلَى)، وكذا هَنَّةٌ تَجْمَعُ على هَنَوَاتٍ<sup>(٢)</sup>، ولا تعودُ اللّام؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَالتَّاءَ صَارَا كَالْعَوَضِ، وكذا فِتَّةٌ وَفَتَاتٌ، وشِيَةٌ وَشِيَاتٌ، وَرِيَّةٌ وَرِيُونٌ وَرِيَّاتٌ، ومِثَّةٌ وَمِثُونٌ وَمِثَاتٌ، ونحو ذلك»<sup>(٣)</sup>.

وجاء فيه أيضاً: «وقال ابن فلاح (في المغني): سمعتُ ألفاظاً بمجموعة جمع التصحيح جبراً لها لما دخلها من الوهن يحذف لام أو تاء تأنيث أو إذغام...»<sup>(٤)</sup>.

ومما يمكن عَدُّهُ من باب التعويض من اللام إعرابُ الأسماء الستة بالحروف

(١) الحاجة بالمسائل النحوية: ١٧٧، وانظر الأشياء والنظائر: ٢٥/١.

(٢) وتجمع أيضاً على هَنَاتٍ.

(٣) الأشياء والنظائر: ١٢٦/١.

(٤) الأشياء والنظائر: ١٢٦/١، وانظرهم المراجع: ١٥٨/١.

عِيَوْضاً من لاماتها المحذوفة عند ابن يعيش: «وإنَّها أُعْرِبَتْ هذه الأسماء بالحروف؛ لأنَّها أَسَاءَ حُذِفَتْ لاماتها في حالِ إفرادها، وتضمَّنتُ معنى الإضافة، فجُعِلَ إعرابُها بالحروف كالعِيَوْضِ من حَذْفِ لاماتها..»<sup>(١)</sup>.

---

(١) شرح المفصل: ٥١/١، وانظر الأشياء والنظائر: ١٢٦/١.

## (١٧) الحركة عَوْضٌ من الحركة:

يشيخُ كون الحركة عَوْضاً من الحركة في باب الممنوع من الصرف المجرور وجمع المؤنث السالم المنصوب، فالفتحة في الأول عَوْضٌ من الكسرة، علامة الجر، والكسرة في الثاني عَوْضٌ من الفتحة، علامة النصب<sup>(١)</sup>.

وقيل إنَّ نيابة<sup>(٢)</sup> الحركات عن الحركاتِ خلافُ الأضل؛ لأنها أصيلة لأَنَّ الأضلَّ في هذه المسألة نيابة الحروف عن الحركات كنيابَتِها عنها في الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم.

ومن ذلك ما ذهب إليه ابن الدقان<sup>(٣)</sup> من أنَّ الجزم في الفعل عَوْضٌ من الجر في الاسم، فلذلك يستحيل الجمع بين العَوْضِ والمُعَوِّضِ. ويتراءى لي أنَّ هذا التعليل بعيدٌ جداً لكونِ المعَوِّضِ منه في كلمتين وليس في كلمة واحدة.

---

(١) انظر الحجة في علل القراءات السبع: ٣١٥/١، شرح التصريح على التوضيح: ٨٩/١.

(٢) انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٣٦/١.

(٣) انظر الأشباه والنظائر: ١٣٠/١.

## (١٨) الحركة على عين الفعل المعتل الناقص المجزوم عَوْضٌ مِنْ ذهاب لأمه

ذهب ابن جنِّي إلى أنَّ الحركة على عين الفعل المعتل الناقص المجزوم تُعَدُّ عَوْضاً من ذهاب حرف العلة: «قال أبو الفتح: فيها ضَعْفٌ؛ لأنَّه إذا حَذَفَ الألف فَقَدْ وَجِبَ إيقاؤه للحركة قَبْلَها دليلاً عليها، وكاليَوْضِ منها لا سميّاً وهي خفيفة، إلَّا أنَّه شَبَّهَ الفتحه بالكسرة المحذوفة في نحو هذا استخفافاً...»<sup>(١)</sup>.

والفعلُ في هذه المسألة يكونُ مجزوماً بحذف الحرف نيابةً عَنِ الحركة التي تُعَدُّ حركة ما قبله عَوْضاً منه كما مرَّ. والقولُ نَفْسُهُ في فِعْلِ الأمرِ معتل الآخر وغير المسند إلى الضمائر.

ومِمَّا عُدَّ من ذلك كونُ حركة الدال في (يد)، و(غد) عَوْضاً من ذهاب لامِها<sup>(٢)</sup>.

(١) المحتسب: ٣٦١/١، وانظر: ١٢٨/١، ٣٧٣/٢، مع المراجع: ١٧٨/١.

(٢) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٩/١.

## (١٩) تعويض يدور في فلك

### الحروف المنفصلة عن الكلمة

لقد أجاز ابن جنّي هذه المسألة، وعدّ من ذلك قول بعض الأعراب<sup>(١)</sup>:

إنَّ الكريمَ — وأبيكَ — يعتَمِلُ      إنَّ لم يَجِدْ يوماً على من يتَكِلُ

أي: مَنْ يتَكِلُ عليه.

ولقد ذكر الشنتمري أنَّ أبا العباس الميرد قد ردّه ليجيء (على) قبل (مَنْ).  
وفي تأويل هذه المسألة أوجه:

(١) أن تكونَ (مَنْ) استفهاميّة، فيكون الجار والمجرور معمولاً لـ (يَتَكِلُ)؛ لأنَّ أسماء الاستفهام لا يعمَل فيها ما قبلها إلّا الجار والمضاف، وفي الكلام حذف مفعول (يجد)، أي: إن لم يَجِدْ شيئاً فعلى مَنْ يَتَكِلُ، وفيه أيضاً حذف الفاء في جواب الشرط.

(٢) أن يكونَ (يَجِدْ) مضمّناً معنى (يَقْلَمُ) على أنَّ الجملة الفعلية سادة مسدّة مفعولين؛ لأنّه معلق عن العمل.

(٣) أن يكونَ تقديم حرف الجر (على) من باب التوكيد، والتعويض، وهو قول الخليل بن أحمد أيضاً: «وقد يجوزُ أن تقولَ: يَمَنْ تَمُرُّ أُمُرُ، وعلى مَنْ تَنَزَّلُ أُنُوزُ، إذا أرذت معنى عليه وبه، وليس يحذف الكلام، وفيه ضعف. ومثّل ذلك قول الشاعر، وهو بعض الأعراب... يريد: يَتَكِلُ عليه، ولكنه

---

(١) انظر: الكتاب: ٨١/٣، المقد الفريد: ٣٩٢/٥، الخصائص: ٣٠٥/٢، المحتسب: ٢٨١/١، الأمالي الشجرية: ١٦٨/٢، شرح شواهد المغني: ١٤٣، شرح التصريح على التوضيح: ١٥/٢، لسان العرب (عمل).

حَذَفَ . وهذا قولُ الخليل<sup>(١)</sup> . فيكون في الكلام حذف (على) وتعويضُ منها بأخرى قبل (مَنْ) .

(٤) أن يكونَ التقدير: يَعمَلُ على مَنْ يَتَكَلَّمُ عليه، على أن (على مَنْ يَتَكَلَّمُ) معمولٌ لـ (يَعمَلُ)، وفي الكلام حذف معمول (يَتَكَلَّمُ) .

(٥) أن تكونَ (على) بمعنى (عِنْدَ) أي: إن لم يَجِدْ عِنْدَ مَنْ يَتَكَلَّمُ عليه شيئاً يُثَبِّتُهُ على نفسه، وهو قولُ الزَّجاج . وفيه حذف مفعول (يَجِدُ) الصريح، ومفعول (يَتَكَلَّمُ) غير الصريح، وجَعَلَ (على) بمعنى (عِنْدَ) .

(٦) أن يكون الكلام قد تَمَّ عند (يوماً) على أنَّ ما بعده كلامٌ مستأنف، أي: على مَنْ يَتَكَلَّمُ؟ .

ولقد ذهب ابن هشام أيضاً إلى أنها عَوَضُ: «أي: مَنْ يَتَكَلَّمُ عليه، فحذف (عليه)، وزاد على قبل الموصولِ تعويضاً له»<sup>(٢)</sup> .

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

أَتَدْفَعُ عَنْ نَفْسِ أَتَاهَا حِمَاها فَهَلَّا التي عَنْ بَيْنِ جَنبَيْكَ تَدْفَعُ

أي: تدفع عن التي بينَ جنبَيْكَ، فزاد (عن) قبل (بينَ) عَوَضاً من تلك المحذوفة، وهو قولُ ابن جني: «أراد: فهلاً عن التي بين جنبَيْكَ تَدْفَعُ، فزاد (عَنْ) في قوله: عن بين جنبَيْكَ، وجَعَلَهَا عَوَضاً من (عَنْ) التي حَذَفَهَا، وهو يريدُها في قوله: فهلاً التي، ومعناها: فهلاً عن التي..»<sup>(٤)</sup> .

ولقد حَمَلَ ابن جني على هذه المسألة قراءة ابن جاز: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾<sup>(٥)</sup> بالجر: «وَلَهُ نَظَائِرُ، فعلى هذا جازت هذه القراءة... في

(١) الكتاب: ٨٢-٨١/٣ .

(٢) معني اللبيب: ١٩٢ .

(٣) انظر: المحتسب: ٢٨١/١، ذيل الأمالي: ١٠٦، ١٠٧، سبط اللؤلؤ: ٤٩، شواهد المفني: ١٤٩،

معني اللبيب: ١٩٨ .

(٤) المحتسب: ٢٨٢/١ .

(٥) الأنفال: ٦٧ .

معنى: غرض الآخرة، على تقديره. ولعمري إنه إذا نُصب، فقال على قراءة الجماعة: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ فإنَّها يُريدُ غَرَضَ الآخرة، إلاَّ أنَّه يحذف المضاف، ويُقيم المضاف إليه مقامه، وإذا حُذِرَ، فقال: يريدُ الْآخِرَةَ، صارَ كأنَّ الغَرَضَ في اللفظ موجودٌ لَمْ يُحذف...» (١).

ومن ذلك قول مقاس العائذي (٢):

أولى فأولى يا امرأ القيس بعدما خَصَفْنَ بِأَثَارِ المِطِيِّ الحوافِرِ  
أي: خَصَفْنَ بالحوافِرِ آثارَ المِطِيِّ، فحذف الباء من الحوافِرِ وزاد أخرى عِوضاً منها قبل (المِطِيِّ). ويجوز أن يُحْمِلَ ذلك على القلب.

ومن ذلك قولهم: بأيهم تَضَرِبُ أَمْرُزُ (٣)، أي: أَيُّهُم تَضَرِبُ أَمْرُزُ به. وذكر ابن جني (٤) أنَّ أَضْرَابَ هذا المَثَلِ المصنوع كثيرة.  
ومن ذلك قول سالم بن وابصة (٥).

ولا يُؤَاتِيكَ فيما ناب مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَخُو ثِقَةٍ فَانظُرْ بِمَنْ تَتَّقُ  
أي: فانظر مَنْ تَتَّقُ به، فَحَذَفَ الباءَ ومجرورها، وزاد أخرى عِوضاً. وقيل إنَّ الكلامَ قَدْ تَمَّ بقوله (فانظر) على أنَّ ما بعده مُسْتَأْنَفٌ.

ومما غَدَّتْ فيه (في) عِوضاً قولهم: ضَرَبْتُ فِيمَنْ رَغِبْتُ، أي: ضَرَبْتُ مَنْ رَغِبْتُ فيه. وذكر ابن هشام (٦) أنَّ ابن مالك قَدْ أَجَازَ هذه المسألةَ قياساً على الباء.

(١) المحتسب: ٢٨١/١-٢٨٢.

(٢) انظر: الخصائص: ٣٠٦/٢، المفيديات: ٣٠٦، الأشباه والنظائر: ١١٨/١.

(٣) انظر: الخصائص: ٣٠٦/٢، الأشباه والنظائر: ١١٨/١.

(٤) انظر: الخصائص: ٣٠٦/٢.

(٥) انظر: معني اللبيب: ١٩٢، ٢٢٥.

(٦) انظر: معني اللبيب: ٢٢٥.

## الفصل الثاني تعويضُ يدور في فلك الاسم

أهم مسأله حملاً على العوض :

(١) تعويضُ الاسم من الاسم .

(٢) تعويضُ الاسم من الفعل .

(٣) تعويض الاسم من الحرف .



## الفصل الثاني

### تعويض يدور في فلك الاسم

ولعلّ أهم مسائله ما يلي :

(١) تعويض الاسم من الاسم .

(٢) تعويض الاسم من الفعل .

(٣) تعويض الاسم من الحرف .

(١) تعويض الاسم من الاسم :

لعلّ أهم ما يمكن أن يكون من باب التعويض في هذه المسألة حملاً على الْمُعَوِّضِ منه ما يلي :

(١) تعويضٌ يَدُورُ في فلكِ اسمِ الفاعل .

(٢) تعويضٌ يدور في فلكِ (فَعِيل) .

(٣) تعويضٌ يدور في فلكِ (فَعَلَ) .

(٤) تعويضٌ يدور في فلكِ أَفْعَلَ التفضيل .

(٥) تعويضٌ يَدُورُ في فلكِ (فَعُول) .

(٦) تعويضٌ يدور في فلكِ (فَعَلَ) .

(٧) تعويضٌ يدور في فلكِ (فُعِلَ) .

(٨) تعويضٌ يدور في فلكِ اسمِ المفعول .

(٩) تعويضٌ يدور في فلكِ (فُعِّلَان) .

(١٠) تعويض يدور في فلك (فعل).

(١١) تعويض يدور في فلك المصدر.

واليك التفصيل فيما مرّ معزّراً بشواهد من المثل العربي، لأنني قد تحدّثت عمّا يُعدّ من هذه المسألة في القرآن الكريم:

### (١) تعويض يدور في فلك اسم الفاعل:

يُعَوِّضُ اسْمُ الْفَاعِلِ فِي الْمَثَلِ الْعَرَبِيِّ مِنْ اسْمِ الْمَفْعُولِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «أَجَبْتُ مِنْ صَافِرٍ»<sup>(١)</sup>: الصافر كل ما يَصْفُرُ من الطير، وقيل إنّه طائر يتعلّق من الشجر برجليه، وينكس رأسه خوفاً من أن ينأم، فيصفّر وهو كذلك. وذكر ابن الأعرابي أن المراد بالصافر هو المصفور به، فهو إذا صُفِرَ به هَرَبَ، ويقال: ما بالدار من صافِرٍ، أي: من مصفور به، ومن ذلك قول الشاعر:

خَلَّتِ الدِّيارُ فابها مِمَّنْ عَهِدْتُ بِهِنَّ صَافِر  
فَيَكُونُ اسْمُ الْفَاعِلِ عَوَضاً مِنْ اسْمِ الْمَفْعُولِ حَمَلاً عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ. وقيل إنّ الصافر من يَصْفُرُ بالمرأة لريبة، فيخاف من الظهور على أمره. ومن ذلك أيضاً قولهم: «ما في الدار صافِرٌ»<sup>(٢)</sup>: القول فيه كالقولي في سابقه.

ومنه قولهم: «تَخَلَّصْتُ قَائِبَةً مِنْ قَوْبٍ»<sup>(٣)</sup>: القائبة هي البيضة، وسُمِّيت كذلك لانقيائها وانفلاقها عند خروج الفرخ، فهي فاعلة بمعنى مفعولة.

---

(١) جمع الأمثال: ١٨٤/١، رقم: ٩٨٠، وانظر: كتاب الأمثال: ٣٧١، رقم: ٢٦١، جهرة الأمثال: ٣٢٥/١، رقم: ٤٧٥، الدرر الفاخرة: ١١١/١، رقم: ٥٨١، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ٤٩٩، المستقصى في أمثال العرب: ٤٤/١، رقم: ١٥٨، لسان العرب (صفر).

(٢) جمع الأمثال: ٢٨٥/٢، رقم: ٣٩٨١.

(٣) انظر: كتاب الأمثال: ٣٣٧، لسان العرب (قوب)، جهرة الأمثال: ٢٨٠/١، رقم: ٣٩١، المستقصى من أمثال العرب: ٢٣/٢، رقم: ٧٦.

و يروى: «تَخَلَّصْتُ قَائِبَةً مِنْ قَوْبٍ».

ولقد عَوَّضَ اسم الفاعل من المصدر، ومن ذلك في غير المثل قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

قُمْ قائماً قُمْ قائماً      لَقَيْتَ عبداً نائماً  
وعُشِّيراً رائماً      وأَمْسَةً مُرَاغماً

ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿لَيْسَ يَوْفَعِيهَا كَاذِبٌ﴾<sup>(٢)</sup>: ذكر أبو البقاء العكبري<sup>(٣)</sup> أنَّ (كاذبة) بمعنى الكذب، وأجاز أن تحمل على ظاهرها على أنَّ في الكلام حذف موصوف، أي: حالة كاذبة، على أنها عَوَّضٌ من (مكذوب فيها).

ويترأى لي أنَّ عدَّ ما جاء من باب (فاعلة) كالتي في الآية الكريمة نحو: الحاقَّة، والطائفة، والصائخة، والباقية، والعافية (في أحد الأوجه)، من المصادر<sup>(٤)</sup> التي جاءت على هذا البناء، — أولى؛ لأنَّ في ذلك حملاً للنص على ظاهره.

## (٢) تعويضٌ يدورُ في فلكِ فعيل:

وتعويض (فعل) من غيره أكثر شيوعاً في المثل العربي من سابقه، ولعلَّ أكثر مواضع كونه عَوَّضاً أن يكونَ عَوَّضاً من اسم المفعول، ومن ذلك قولهم: «إِلَّا حَظِيَّةٌ فلا أُلِيَّةٌ»<sup>(٥)</sup>: (الأُلِيَّة) فعيلة، وهو من (الألَى)، وهو التقصير، وأجاز الميداني أن تكون بمعنى (مفعولة) للزدواج مع (حَظِيَّة) على أنها بمعنى مفعولة، وأنَّ تكونَ بمعنى (فاعلة). والقول نفسه في (حَظِيَّة)، فهي يجوز أن تكون مصدرأ من الحِظْوَةِ بكسر الحاء وضُمَّها، وأنَّ تكونَ بمعنى فاعلة أو بمعنى مفعولة.

(١) انظر الصاجي في فقه اللغة: ٢٣٧.

(٢) الواقعة: ٢.

(٣) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ١٢٠٢/٢.

(٤) انظر في هذه المسألة بمجمع الموامع: ٥٢/٦، شرح الشافعية: ١٧٥/١.

(٥) مجمع الأمثال: ٢٠/١، رقم: ٢٤٤، وانظر: كتاب الأمثال: ١٥٧، رقم: ٤٤٦، جهرة الأمثال: ٦٧/١، رقم: ٤٣، المستقصى في أمثال العرب: ٣٧٣/١، رقم: ١٦٠٩، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ٢٣٧، لسان العرب (ألا، حظا).

وقولهم: «أَبَى الْحَقِّينِ الْعِذْرَةَ»<sup>(١)</sup>: (الحَقِّينِ) هو اللَّبِيبُ الْحَقُّونُ، والتقدير: أَبَى الْحَقِّينِ قَبُولَ الْعُذْرَةِ (الاعتذار).

وقولهم: «إِنَّهُ لَتَكِيدُ الْحَظِيرَةَ»<sup>(٢)</sup>: قِيلَ إِنَّ الْأُمُوالَ سُمِّيَتْ بِالْحَظِيرَةِ؛ لِأَنَّ التَّكِيدَ حَظَرُهَا عِنْدَهُ وَمَنْعُهَا، فَهِيَ (فَعِيلَةٌ) بِمَعْنَى (مَفْعُولَةٌ)؛ لِأَنَّهَا مُحْظَرَةٌ.

وَفِي الْمَثَلِ الْعَرَبِيِّ مَوَاضِعٌ أُخْرَى جَاءَتْ فِيهِ (فَعِيلَةٌ) بِمَعْنَى (مَفْعُولَةٌ)، الْأَرْقَامُ<sup>(٣)</sup>: ٥٤٤، ٧٢٣، ٩٣٨، ٩٤٨، ٢١٣٥، ٢٣٦٠، ٣١٠٢، ٣٨١٦.

وَلَقَدْ جَاءَ (فَعِيلٌ) بِمَعْنَى (فَاعِلٌ)، وَيَكَادُ يَكُونُ دَوْرَانَهُ فِي الْمَثَلِ الْعَرَبِيِّ قَلِيلًا، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «كُلُّ دَنِيٍّ دُونَهُ دَنِيٌّ»<sup>(٤)</sup>: (الدَّنِيٌّ) فِي هَذَا الْمَثَلِ (فَعِيلٌ) بِمَعْنَى (فَاعِلٌ) أَي: كُلُّ دَانٍ دُونَهُ دَانٍ.

وقولهم: «لَقَبْتُهُ أَذَى دَنِيٍّ»<sup>(٥)</sup>: الْقَوْلُ فِي هَذَا الْمَثَلِ مِثْلُ سَابِقِهِ.

وَلَقَدْ جَاءَ أَيْضًا بِمَعْنَى (مُفَاعِلٌ)، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «أَسْرَعَ مِنْ فَرِيقِ الْخَيْلِ»<sup>(٦)</sup>: (فَرِيقٌ) بِمَعْنَى مَفَارِقٍ مِنْ بَابِ نَدِيمٍ وَجَلِيسٍ، وَالْفَرِيقُ هُوَ الَّذِي يُفَارِقُ الْخَيْلَ وَيَنْفَرِدُ عَنْهَا.

### (٣) تَعْوِيضُ يَدُورُ فِي فَلَكَ (فَعَلٌ):

وَهَذَا التَّعْوِيضُ يَكَادُ يَكُونُ نَادِرًا فِي الْمَثَلِ الْعَرَبِيِّ، وَهُوَ فِيهِ بِمَعْنَى (مَفْعُولٌ)، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «أَشْهَرُ مِنْ قَلَقِ الصُّبْحِ، وَمِنْ فَرَقِ الصُّبْحِ»<sup>(٧)</sup>: الْقَلَقُ الْمَفْلُوقُ مِنْ

(١) جَمْعُ الْأَمْثَالِ: ٤٢/١، رَقْمٌ: ١٦٠، وَانْظُرْ: كِتَابُ الْأَمْثَالِ: ٦٣، رَقْمٌ: ١١١، الْفَاخِرُ: ٢٠٣، جَهْرَةُ الْأَمْثَالِ: ٢٨/١، رَقْمٌ: ١٢، الْمُسْتَقْبَى فِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ: ٣١/١، رَقْمٌ: ٩٢، فَصْلُ الْمَقَالِ فِي شَرْحِ كِتَابِ الْأَمْثَالِ: ٧٤، لِسَانُ الْعَرَبِ (حَقَن).

(٢) جَمْعُ الْأَمْثَالِ: ٤٧/١، رَقْمٌ: ١٨١، وَانْظُرْ: جَهْرَةُ الْأَمْثَالِ: ٤٨٧/١.

(٣) انْظُرْ فِي هَذِهِ الْأَرْقَامِ جَمْعُ الْأَمْثَالِ.

(٤) جَمْعُ الْأَمْثَالِ: ١٥٦/٢، رَقْمٌ: ٣١٠٥.

(٥) جَمْعُ الْأَمْثَالِ: ٢١٠/٢، رَقْمٌ: ٣٤٧٧.

(٦) جَمْعُ الْأَمْثَالِ: ٣٤٩/١، رَقْمٌ: ١٨٧٥.

(٧) جَمْعُ الْأَمْثَالِ: ٣٨٥/١، رَقْمٌ: ٢٠٤٥، وَانْظُرْ: جَهْرَةُ الْأَمْثَالِ: ٥٦١/١، لِسَانُ الْعَرَبِ (فَلَقَ)، الْمُسْتَقْبَى فِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ: ١٩٩/١، رَقْمٌ: ٨١١.

الصبح، وفالقه الله — سبحانه وتعالى — ويجوز أن يكون القلقُ الصبحَ نفسه، وصححت الإضافة لاختلاف اللفظين.

#### (٤) تعويض يدور في فلك الفعل التفضيل:

وتعويض (أفعل) التفضيل من غيره قليل الشيوع في المثل العربي، ومن ذلك كونه عوضاً من (مفعول)، ومنه قولهم: «أَكْسَى مِنْ بَصَلَةٍ»<sup>(١)</sup>: ذكر أبو الهيثم أن (أَكْسَى) بمعنى المُكْتَسَبِي: «قال أبو الهيثم: هذا من النوادر، أن يقال للمُكْتَسَبِي كاس...»<sup>(٢)</sup>. وقيل إنه بمعنى المكسور عند الفراء، وهو الأظهر، وقيل أيضاً إنه نادر.

وقولهم: «أشهى من الخمر»<sup>(٣)</sup>: (أشهى) عوض من المفعول، لأن الخمر شربها مُشْتَهَى.

ويجيء (أفعل) عوضاً من اسم الفاعل، ومن ذلك قولهم: «أشهى من كلبية حومل»<sup>(٤)</sup>، أي: أكثر اشتهاً.

ويجيء أيضاً عوضاً من المصدر، ومن ذلك قولهم: «أشأُمُ كُلِّ امرئ بين فكيه»<sup>(٥)</sup>: (أشأُم) عوض من (شؤم): «قال أبو الهيثم: للقرب أشياء جاءوا بها على (أفعل)، وهو كالأسامي عيّنهم في معنى فاعل أو فاعل أو فعل، كقولهم: أشأُمُ كُلِّ امرئ بين لحيته، بمعنى شؤم...»<sup>(٦)</sup>.

(١) جمع الأمثال: ١٦٩/٢، رقم: ٣٢٠٦، وانظر: كتاب الأمثال: ٣٧٠، رقم: ١٢٥٩، جهرة

الأمثال: ١٣٧/٢، الدرر الفاخرة: ٣٦١/٢، المستقصى في أمثال العرب: ٢٩٥/١٠، رقم: ١٢٧٠،

لسان العرب (كسا) ويروى: «أكسى من البصل».

(٢) جمع الأمثال: ١٦٩/٢، وانظر لسان العرب (كسا).

(٣) جمع الأمثال: ٣٨٩/١، رقم: ٢٠٦٦، وانظر جهرة الأمثال: ٥٦٦/١، رقم: ١٠٧٢، للمستقصى في

أمثال العرب: ١٩٩/١، رقم: ٨١٢.

(٤) انظر: جهرة الأمثال: ٥٦٢/١، رقم: ١٠٥٣، جمع الأمثال: ٣٨٦/١، رقم: ٢٠٤٨، للمستقصى في

أمثال العرب: ٢٠٠/١، رقم: ٨١٤.

(٥) جمع الأمثال: ٣٦٩/١، رقم: ١٩٩٠.

(٦) جمع الأمثال: ٣٦٩/١، رقم: ١٩٩٠.

ويحيى أيضاً عِوَضاً مِنْ (فَعِيل)، ومنه قولهم: «الْمَرْءُ بِأَضْعَرِّهِ»<sup>(١)</sup> أي: يَضْعِرُهُ.

ويحيى أيضاً عِوَضاً مِنْ (فَعِيل)، ومنه قولهم: «إِنِّي مِثْلُ لَأَوْجَلٍ وَأَوْجَرُ»<sup>(٢)</sup>، أي: لَوْجَلٌ وَوَجَرٌ.

#### (٥) تعويضُ يَدْوُرُ فِي فَلَكٍ (فَعُول):

وَكَوْنُ (فَعُول) عِوَضاً قَلِيلَ الدَّوْرَانِ فِي الْمَثَلِ الْعَرَبِيِّ، وَمِنْ ذَلِكَ كَوْنُهُ بِمَعْنَى (فَاعِل)، ومنه قولهم: «الْتَفُسُ عَرُوفٌ»<sup>(٣)</sup>: (عَرُوف) بِمَعْنَى عَارِفٌ، وَهُوَ مِنْ بَابِ صَبُورٍ بِمَعْنَى صَابِرٍ، وَشُكُورٍ بِمَعْنَى شَاكِرٍ.

وقولهم: «الْيَمِينُ الْغَمُوسُ تَدْعُ الدَّارَ بِلَاقِعٍ»<sup>(٤)</sup>: الْغَمُوسُ بِمَعْنَى الْغَامِيسِ، وَهِيَ الَّتِي تَغْمِسُ صَاحِبَهَا فِي الْإِثْمِ، عَلَى أَنَّ فَعُولاً بِمَعْنَى فَاعِلٍ.

#### (٦) تعويضُ يَدْوُرُ فِي فَلَكٍ (فَعَل):

وَفِي الْمَثَلِ الْعَرَبِيِّ مَوَاضِعٌ يُمْكِنُ حَمْلُهَا عَلَى تَعْوِيضِ (فَعَل) مِنْ (فَاعِل)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «سَمِعُوا لَا يَلْعَا»<sup>(٥)</sup>: (السَّمْعُ) مُصَدَّرٌ (سَمِعَ)، وَهَذَا الْمَصَدَّرُ عِوَضٌ مِنْ اسْمِ الْمَفْعُولِ، أَي: مَسْمُوعاً لَا بِالْفَاعِلِ. وَيُرْوَى: «سَمِعُوا لَا يَلْعَا»، وَالسَّمْعُ عِوَضٌ مِنْ الْمَفْعُولِ أَيْضاً، أَمَّا (الْبَلْعُ) بِالْكَثْرِ فَهُوَ عِنْدَ الْمِيدَانِيِّ لِلزَّدَوَاجِ (لِلإِتْبَاعِ).

وَقَوْلُهُمْ: «مَا عِثْدُهُ سَوَّيْتُ وَلَا رَوَّيْتُ»<sup>(٦)</sup>: أَي: مَا عِنْدَهُ عَسَلْتُ مَسْوَبٌ وَلَا لَبَّيْتُ رَائِبٌ.

(١) مجمع الأمثال: ٣٩٩/١.

(٢) مجمع الأمثال: ٣٩٩/١.

(٣) مجمع الأمثال: ٣٣٣/٢، رقم: ٤١٩٧.

(٤) مجمع الأمثال: ٤٢٥/٢، رقم: ٤٧٣٤٣.

(٥) مجمع الأمثال: ٣٤٤/١، رقم: ١٨٥٤.

(٦) مجمع الأمثال: ٢٩١/٢، رقم: ٣٩٥٧.

ويحيى أيضاً عِوضاً من (مفعول)، ومنه قولهم بالإضافة إلى ما مر: «طَعَنْتُ فِي حَوْصٍ أَمْرٍ لَسْتُ مِنْهُ فِي شَيْءٍ»<sup>(١)</sup>: الحَوْصُ<sup>(٢)</sup> مصدر، وأجازَ الميداني أن يكونَ عِوضاً من المفعول من باب القول بمعنى القول والنول بمعنى التناول.

#### (٧) تَعْوِضُ يَدُوْرُ فِي فَلَكٍ (فُعِلَ):

في المثل العربي مواضعٌ يميكنُ حملها على تعويض (فُعِلَ) من (مفعول)، ومن ذلك قولهم: «جاءَ وفي رأسه حُطَّةٌ»<sup>(٣)</sup>: الحُطَّة (فُعِلَ) بمعنى (مفعولة) من باب العُرْفَة من الماء وغيرها. وقيل إنَّ الحُطَّةَ الحَضَلَةُ.

وقولهم: «حَدَوُ الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ»<sup>(٤)</sup>: ذكر الميداني أنَّ القُدَّةَ<sup>(٥)</sup> فُعِلَ بمعنى مفعولة.

وقولهم: «جَعَلْتُهُ نُصْبَ عَيْنِي»<sup>(٦)</sup>: النُّصْبُ بمعنى المنسوب، أي: جَعَلْتُهُ منصوباً لعيني.

#### (٨) تَعْوِضُ يَدُوْرُ فِي فَلَكِ اسم المفعول:

لقد دُيِّرَ اسم المفعول في المثل العربي تعويضاً من المصدر، ومن ذلك قولهم: «أَنْتَ عَلَى الْمَجْرَبِ»<sup>(٧)</sup>: (الْمَجْرَبُ) التجربة، فَوَضَعَ اسم المفعول موضع

(١) جمع الأمثال: ٤٣٥/١، رقم: ٢٣٠١.

(٢) الحَوْصُ: الحياطة في الجلد.

(٣) جمع الأمثال: ١٧٥/١، رقم: ٩٣١، وانظر: كتاب الأمثال: ٢٣٢، رقم: ٧٢٥، جهرة الأمثال: ٩٨/٢، رقم: ١٣٢٢، المستقصى في أمثال العرب: ٤٥/٢، رقم: ١٦٩، لسان العرب (خط): ويروى: «جاء فلان وفي رأيه...».

(٤) جمع الأمثال: ١٩٥/١، رقم: ١٠٣٠، وانظر: كتاب الأمثال: ١٤٩، رقم: ٤٢٤، جهرة الأمثال: ٢٨١/١، رقم: ٥٧٣، المستقصى في أمثال العرب: ٦١/٢، رقم: ٢٢٨، لسان العرب (قَدْ، جداً). ويروى: «حَدَوُ النعلِ بالنعلِ وَالْقُدَّةُ بِالْقُدَّةِ».

(٥) القُدَّة: القطع.

(٦) جمع الأمثال: ١٦٣/١، رقم: ٨٤٩، وانظر: جهرة الأمثال: ٣١٧/١، رقم: ٤٦١، لسان العرب (نصب) المستقصى في أمثال العرب: ٥٣/٢، رقم: ١٩٨.

(٧) جمع الأمثال: ٥٦/١، رقم: ٢٥٤.

المصدر، وذكر الميداني أنَّ اسم المفعول يصلح للمصدر والمَوْضِع والزَّمان والمَفْعُول.

#### (٩) تَعْوِضٌ يَدُورُ فِي فَلَكٍ (فَعْلَان):

في المثل العربي موضعٌ يمكن حمله على كَوْنِ (فَعْلَان) عَوَضاً من (فَعِيل)، وهو قولهم: «إِلَى أَتَمِّهْ يَلْهَثُ اللَّهْفَانُ»<sup>(١)</sup>: ذكر الميداني أَنَّهُ وُضِعَ في هذا المثل (فَعْلَان) موضعَ فَعِيل، أي: إِلَى أَتَمِّهْ يَلْهَثُ اللَّهْفِ، والأظهر كونه من باب عطشان لِبُعْدِهِ عن التقدير والتعويض.

#### (١٠) تَعْوِضٌ يَدُورُ فِي فَلَكٍ (فِعْل):

ومن ذلك كونه بمعنى (مَفْعُول)، ومنه قولهم: «جَفَجَعَتْ وَلَا أَرَى طِخْنًا»<sup>(٢)</sup>: الطَّخْنُ هو المطحون، كالدَّبَّيجِ بمعنى المَذْبُوحِ، فيكون (فِعْلٌ) عَوَضاً من مَفْعُول. وقولُهُمْ: «سَمِعْنَا لَا يَلْعًا»<sup>(٣)</sup> أي: مَسْمُوعاً، عَلَى أَنَّ فِعْلاً بِمَعْنَى مَفْعُول.

وفي المثل العربي مواضع يُمكنُ حملها على أَنَّ فِعْلاً عَوَضٌ من اسمِ الفاعِل، ومن ذلك قولهم: «أَحْمَقُ يَلْعُ»<sup>(٤)</sup>، أي: بِالْعُ حَاجَتُهُ مِنْ حَقِيقَةٍ.

وَمِنْ ذَلِكَ كونه بمعنى المَفْعُول، ومنه قولهم: «يَا حِرْزًا وَأَبْتَغِي النَوَافِلَا»<sup>(٥)</sup>: الحِرْزُ بِمَعْنَى المَحْرَزِ، أي: يَا قَوْمُ أَبْصِرُوا مَا أَخْرَزْتُ.

#### (١١) تَعْوِضٌ يَدُورُ فِي فَلَكٍ المَصْدَر:

يشيع في المثل العربي تعويضُ المَصْدَرِ من غيره، ومن ذلك ما يمكن حمله على أَنَّهُ

(١) جمع الأمثال: ٢٢/١، رقم: ٦١، وانظر: كتاب الأمثال: ١٨٠، رقم: ٥١٦، جهرة الأمثال:

٦٨/١، رقم: ٤٥، لسان العرب (لهف).

(٢) جمع الأمثال: ١٦٠/١، رقم: ٨٣٣.

(٣) انظر الصفحة: ١٢٤ من هذا البحث.

(٤) جمع الأمثال: ٢٠٥/١، رقم: ١٨٠٦، وانظر: كتاب الأمثال: ١٢٦، رقم: ٣٣٤، جهرة الأمثال:

١٦٨/١، رقم: ١٧٧، المستقصى في أمثال العرب: ٢٧٩/١، رقم: ٢٨٥، لسان العرب (بلغ).

(٥) جمع الأمثال: ٤١٨/٢، رقم: ٤٦٩٠، وانظر: كتاب الأمثال: ٢٠٠، رقم: ٥٨٨، جهرة الأمثال:

٤٢٣/٢، رقم: ١٩٤٣، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ٢٩٣، لسان العرب (حرز).

ويروى: «واحرزًا»، «يَا حَرَزَى وَأَبْتَغِي النَوَافِلَا».

من باب التعويض بالمصدر من المصدر، ومنه قولهم: «رَضِيَ مِنَ الْوَفَاءِ بِاللَّفَاءِ»<sup>(١)</sup>: اللَّفَاءُ والوفاء مصدران عِوَضٌ من التلفية والتوفية، فيكون اسم المصدر قد قام مقام المصدر.

وقولهم: «طَاعَةُ النِّسَاءِ نَدَامَةٌ»<sup>(٢)</sup>: (طاعة) اسم مصدر، وهو عِوَضٌ من المصدر (إطاعة).

وقولهم: «الْكُفْرُ مَحْبِثَةٌ لِنَفْسِ الْمُتَعَمِّمِ»<sup>(٣)</sup>: (الْكُفْرُ) عِوَضٌ مِنَ الْكُفْرَانِ.

ومن ذلك كَوْنُهُ عِوَضاً مِنَ الْمَشْتَقَاتِ، ومنها اسم الفاعل، ومن ذلك قولهم: «عَبْدٌ صَرِيحُهُ أَمَةٌ»<sup>(٤)</sup>: (صَرِيحٌ) بمعنى مُصْرِحٌ، على أَنَّ فُعَيْلاً عِوَضٌ مِنْ مُفْعِلٍ.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِمَّا مَرَّ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ<sup>(٥)</sup> تلك المصادر التي وقعت أحوالاً، فهي إِمَّا أَنْ تَوَقَّوْلَ بِمَشْتَقٍ، وَإِمَّا أَنْ تُحْتَمَلَ عَلَى حَذْفِ مضاف، ويجوز أن تكونَ من باب المبالغة، والأظهر حمل ذلك على مذهب الكوفيين لبعده عن التقدير والتأويل. ومن ذلك قولهم: «يَمِشِي رُوَيْدًا وَيَكُونُ أَوَّلًا»<sup>(٦)</sup>: أي: يَمِشِي مُرَوِّدًا.

وقولهم: «كُزِّهََا تَرَكَّبَ الْإِبِلُ السَّقَرُ»<sup>(٧)</sup> أي: تَرَكَّبَ كَارِهَةً.

وقولهم: «لَتَحْلِيَّتُهَا مَضْرَأٌ»<sup>(٨)</sup>: (مَضْرَأٌ) حال مؤوَّلَةٌ بِمَشْتَقٍ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ، أي: لَتَحْلِيَّتُهَا مَاصِرًا، ويجوز أن يكون نائباً عن المصدر في باب المفعول المطلق.

(١) مجمع الأمثال: ٣٠٣/١، رقم: ١٦٠٤، كتاب الأمثال: ٢٦٦، رقم: ٨٥٦، جهرة الأمثال:

٤٩٥/١، رقم: ٨٨٣.

(٢) مجمع الأمثال: ٤٣٥/١، رقم: ٢٣٠٢.

(٣) مجمع الأمثال: ١٦٢/٢، رقم: ٣١٥٧.

(٤) مجمع الأمثال: ٥/٢، رقم: ٢٣٨٦، وانظر: جهرة الأمثال: ٤٠/٢، رقم: ١١٨٥، كتاب الأمثال:

١٢٣، رقم: ٣٢٦، لسان العرب (صرخ)، المستقصى في أمثال العرب: ١٥٧/٢، رقم: ٥٢٩.

(٥) انظر التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٣٨٩-، ١٤٥٢-.

(٦) مجمع الأمثال: ٤٢١/٢، رقم: ٤٧٠٧.

(٧) مجمع الأمثال: ١٦٤/٢، رقم: ٣١٧٤.

(٨) مجمع الأمثال: ١٩١/٢، رقم: ٣٣٢٦.

وقولهم: «لَقَيْتُهُ يَقَاباً»<sup>(١)</sup>: القول فيه كالقول في سابقه.

ومن ذلك كونه عَوْضاً من اسم المفعول، ومنه قولهم: «سَمِعاً لَا بُلْغاً»<sup>(٢)</sup>.

وقولهم: «ضَبَابٌ أَرْضِ حَرَّشَهَا الْأَرَاِمُ»<sup>(٣)</sup>: (حَرَّشَهَا) مصدرٌ عَوْضٌ من المفعول أي: مَحْرُوشُهَا.

وقولهم: «يُرِيكَ يَوْمَ بَرَأْيِهِ»<sup>(٤)</sup>: ذكر الميداني أنه يجوز أن يكون الرأْي بمعنى المرئي: «يجوز أن يُرِيدَ بِالرَّأْيِ المرئي، والباء من صلة المعنى... والتَصَدَّرُ يُوَضِّعُ موضع المفعول...».

وممّا يمكن عَدُّه من باب تعويض الاسم من الاسم تعويضُ الجمع بالواو والنون من الضمير المضاف إليه في مثل قولنا: رَأَيْتُ الْقَوْمَ أَجْمَعِينَ، وهو قول ابن عيش: «وكذلك إذا قُلْتُ: رَأَيْتُ الْقَوْمَ أَجْمَعِينَ، كان في تقدير: رَأَيْتُ الْقَوْمَ جَمِيعَهُمْ، وكان يجب أن تقول: جاءني القومُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُهُمْ، أَكْتَنَّهُمْ، أَبْصَعُهُمْ، فَحَذَفُوا من المضاف إليه، وَعَوَّضُوا من ذلك الجمع بالواو والنون، فصارت الكلمة بذلك الجمع يُراد بها المضاف والمضاف إليه...»<sup>(٥)</sup>.

وممّا يمكن عَدُّه من هذه المسألة أيضاً كونُ خبر (كان) عَوْضاً من مصدرها، وهو قول ابن هشام: «وَمِنْ هُنَا لَمْ يُحَذَفْ خَبَرُ (كَانَ)؛ لِأَنَّهُ عَوْضٌ، أَوْ كَالْعَوَاضِ مِنْ مَضْدَرِهَا، وَمِنْ ثَمَّ لَا يَجْتَمَعَانِ، وَمِنْ هُنَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: إِنَّ الْقَرَبَ لَمْ تُقَدَّرْ أَحْرَفُ النَّدَاءِ عَوْضاً مِنْ (أَدْعُو) وَ(أُنَادِي)، لِإِجَازَتِهِمْ حَذْفُهَا»<sup>(٦)</sup>. ولقد ذهب إلى ذلك أيضاً ابْنُ الْقَوَّاسِ في (شرح الدرّة)<sup>(٧)</sup>.

(١) جمع الأمثال: ١٩٨/٢، رقم: ٣٣٨٠، وانظر شواهد أخرى، الأرقام: ٣٣٨١، ٣٣٨٢، ٣٣٨٣. وانظر في المثل: ٤٧٣٣، كتاب الأمثال: ٣٧٦، رقم: ١٢٨٨، ٤٧٠٧، المستقصى في أمثال

العرب: ٢٩٠/٢، رقم: ١١٠٨.

(٢) انظر الصفحة: ١٢٤ من هذا البحث.

(٣) جمع الأمثال: ٤٢٢/٢، رقم: ٢٢٣٣.

(٤) جمع الأمثال: ٤١٦/٢، رقم: ٤٦٧١.

(٥) شرح المفصل: ٤٥/٣، وانظر الأشباه والنظائر: ١٢٧/١.

(٦) مغني اللبيب: ٧٩٥.

(٧) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٨/١.

## (٢) تعويض الاسم من الفعل:

لعلّ أهم مواضع كونه عوضاً من الفعل ما يلي:

- (١) فيما بعد (أثما) من أساء.
  - (٢) فيما فيه مصدرٌ منصوبٌ من غير عاملٍ على أنّه من باب المفعول المطلق.
  - (٣) في باب التحدير.
- واليك التفصيل فيما مرّ:
- (١) فيما بعد (أثما) من أساء:

(أثما) عوضٌ من الفعل، أو من الفعل وأداة الشرط بعد حذفها، لأنها مقدّرة بـ: مها يكن، ولذلك لا يصح أن يليها فعلٌ، لأنّ فعل الشرط لا يليه فعل إلّا إذا كان جواباً، وما بعد الفاء هو الجواب: « (أثما) لا تدخل إلّا على الاسم؛ لأنّه عوضٌ من الفعل، فلذلك لم تلِ الفعل؛ لأنّ الفعل لا يلي الفعل؛ والمعنى في قولك: أثما زيدٌ فقامت: مها يَكُن من شيء فزيد قائم» (١).

وَيُقْصَلُ بَيْنَ (أثما) وَبَيْنَ الْفَاءِ بِالْمَبْتَدَأِ، أَوْ بِالخَبَرِ، أَوْ بِجُمْلَةِ الشَّرْطِ، أَوْ بِاسْمٍ مَنْصُوبٍ لَفْظاً أَوْ مَعْلَاً، أَوْ بِاسْمٍ مَعْمُولٍ لِفِعْلٍ مَحذُوفٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَ الْفَاءِ، أَوْ بِظَرْفٍ مَعْمُولٍ لَهَا؛ لِأَنَّهَا كَمَا مَرَّ عِوَضٌ مِنَ الْفِعْلِ، أَوْ لِلْفِعْلِ الْمَحذُوفِ.

## (٢) فيما فيه مصدرٌ منصوبٌ من غير عاملٍ على أنّه من باب المفعول المطلق:

لقد ذكر ابن عصفور أنّ المنصوب بإضممار فعلٍ تارة يُعْجَلُ عوضاً من

---

(١) منشور الفوائد: ٤٦-٤٧، وانظر: الأزهية: ١٠/١٤، رصف الباني: ٩٧، الجني الداني: ٤٨٢، الصاحبي في فقه اللغة: ١٤٤، معني اللبيب: ٧٩، معجم الهوامع: ٣٥٤/٤.

الفعل المحذوف وأخرى لم يُجْعَلْ عَوَضاً منه، فيجوز ذكره وإضمامه: «وقسم ينتصب بفعل مضمر، ولا يجوز إظهاره، وهو الذي أراد أبو القاسم، وذلك يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه..» (١).

ومما عُذُّ من ذلك:

- (١) المنادى.
- (٢) المنصوب في باب الاشتغال.
- (٣) المفعول معه.
- (٤) المصادر الموضوعة موضع الأمر إذا كُرِّرَتْ نحو: ضَرَبًا ضَرَبًا.
- (٥) المنصوب على التحذير إذا كان مكرراً.
- (٦) المصادر الموضوعة موضع الدعاء نحو: سقياً ورعياً، وجدعاً، وسحقاً، وغير ذلك.
- (٧) ما استُعمل من المصادر الموضوعة موضع الفعل في الخبر نحو: سبحانَ اللَّهِ.
- (٨) ما وُضِعَ من الأسماء مضافاً موضع فعل الدعاء، نحو: وَيَحَهُ، وَيَلَّهُ، وَيَسَهُ.
- (٩) ما وضع من المصادر المشتملات موضع الفعل، نحو: حنانيك وسعديك، وغيرهما.
- (١٠) ما جاء من المصادِرِ أو الصفات بعد (أما) بشرط ألا يكونَ ما بعدها يعمل فيه.
- (١١) ما جاء من المصادر العلاجية التشبيهية الواقعة بعد جُمْلَةٍ مشتملة على المصدر نقيضه وعلى صاحبه، بقيد كون ما قَبْلَهُ في هذه الجملة ليس صالحاً للعمل فيه، نحو قولهم: لَهُ صَوْتٌ صوت حمار (٢).
- ومن ذلك أيضاً المصادر المؤكدة لنفسها أو لغيرها، ومن الأول قولهم: لَهُ عَلَيَّ أَلْفَ عَرَفًا، ومن الثاني قولهم: أَنْتَ ابْنِي حَقًّا.
- ولَسْتُ أَوَدُّ التحدُّثَ عن هذه المسألة لأنني قد وقَّعت الحديث عنها في موضع

---

(١) شرح الجمل: ٤٠٧/٢، وانظر الأشباه والنظائر: ١٣/١.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر: ١٢٥/١، شرح المفصل: ٢٦/٢، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني:

١٢٠/٢-١٢١، شرح التصريح على التوضيح: ٢٣٢/١.

آخر (١).

وما مرّ من المنصوبات بفعلٍ مضمر لا يصح إظهاره منها ما يكون فيه الحرف عَوْضاً من الفعل كالمنادي والمفعول معه، ومنها ما يكون فيه الفعل عَوْضاً من آخر كالمَنْصُوب في باب الاشتغال، فالفعل الذي يصل إلى ضمير ذلك المنصوب عَوْضٌ من ذلك الفعل المحذوف عند ابن عصفور<sup>(٢)</sup>، فلا يصح ذكره ثلثاً يُجمع بين العَوْضِ والمَعْوَضِ منه.

---

(١) انظر: التأويل التحوي في القرآن الكريم، الحذف في المثل العربي.

(٢) انظر شرح الجمل: ٤٠٩/٢.

### (٣) تعويض الاسم من الحرف:

ومما عُدَّ من ذلك كونُ المضاف إليه أَفْعَلُ التفضيل عوضاً من حرف الجر (من)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾<sup>(١)</sup>، جاء في (التيان في إعراب القرآن) لأبي البقاء العكبري: «لأنَّه نكرة — وإن أضيف — لأنَّ المضاف إليه عَوْضٌ مِنْ (من)، وهكذا جميع باب (أفعل منك)»<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك أيضاً كونُ (إذا) الفجائية عَوْضاً من الفاء الرابطة في جواب الشرط، فلا يجمع بينهما، وهو قول أبي حبان<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك أيضاً ما ذهب إليه ابن يعيش من حيثُ كونُ الجر في المضاف إليه بحرف جر محذوف، على أنَّ المضاف جُعِلَ عَوْضاً منه: «ألا ترى أنَّ كلَّ واحدٍ من المضاف والمضاف إليه اسم، لَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ في الآخر؛ لأنه ليس عمله في أحدهما بأوَّل من العكس، وإنَّما الخفض في المضاف إليه بالحرف المقدَّر، الذي هو اللام أو (من)، وَحَسُنَ حَذْفُهُ لِنِيَابَةِ المضاف إليه<sup>(٤)</sup> عنه، وصيرورته عَوْضاً عَنْهُ في اللفظ، وليس بمنزلته في العمل..»<sup>(٥)</sup>.

ومن ذلك أيضاً كونُ المضاف إليه عَوْضاً من تاء التأنيث في المصدر (إقامة) في: إقام الصلاة<sup>(٦)</sup>.

(١) المؤمنون: ١٤.

(٢) التيان في إعراب القرآن: ٩٥١/٢، وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١٨١/٢.

(٣) انظر الأشياء والنظائر: ١٢٥/١.

(٤) يترأى لي أن الصواب (المضاف).

(٥) شرح المفصل: ١١٧/٢، وانظر الأشياء والنظائر: ١٢٧/١.

(٦) انظر الصفحة ٢٤ من هذا البحث، وانظر التيان في إعراب القرآن: ٩٥١/٢.

## الفصل الثالث

### تعويضٌ يدور في فلكِ الفعل

أهم ما يدور في فلك هذا الفصل:

- (١) كَوْنُ الفعلِ عِوَضاً مِنْ فِعْلٍ آخَرِ.
- (٢) كَوْنُ الفِعْلِ عِوَضاً مِنْ المَصْدَرِ لِتَصْحِيحِ الأَصْلِ النَحْوِيِّ.



## الفصل الثالث

### تعويضٌ يدور في فلك الفعل

لعلّ ما يمكن أن يكون محمولاً على التضمين في العربية يدور في فلك التعويض؛ لأنّ فيه وضع كلمة موضع أخرى، وهي مسألة تخضع لسلطان حدّ التعويض السابق. والتضمين باب واسع في العربية، جاء في (الخصائص): «ولعلّه لو جُمِعَ أكثره لا جميعه لجا كتاباً ضخماً، وقد عرّفت طريقه، فإذا مرّ بك شيء منه فتقبّله وأنس به، فإنه فضل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الانس بها، والفاهاة فيها، وفيه أيضاً موضع يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد» (١).

ولقد تحدّثت عن التضمين في (التأويل النحوي في القرآن الكريم)، فلا ضرورة إلى الحديث عنه أيضاً في هذا البحث، ولعلّ من الضروري أن أتحدّث بإيجاز عما في المثل العربي من مواضع تُعرّز هذه الظاهرة.

ولعلّ أهم مسائل التعويض في هذا الفصل ما يلي:

- (١) كونُ الفعل عَوْضاً مِنْ فِعْلٍ آخَرَ.
- (٢) كونُ الفِعْلِ عَوْضاً مِنْ الْمَصْدَرِ لِتَصْحِيحِ الْأَصْلِ النَحْوِيِّ.
- (٣) أن يكون بناءً عَوْضاً مِنْ بِنَاءٍ آخَرَ.
- (٤) أن يكون عَوْضاً مِنْ جُمْلَةٍ.
- (٥) أن تكون الجملة عَوْضاً مِنْ الْفِعْلِ. وإليك شواهد من المثل العربي على ما مرّ:

---

(١) الخصائص: ٣١٠/٢.

## (١) أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ عِوَضًا مِنْ فِعْلِ آخَرَ:

لقد عدَّ النحويُّونُ التضمينَ من وسائلِ التعدية<sup>(١)</sup>، وهو في الفعل أكثر شيوعاً منه في الحرف: «وكذلك عادة العرب أنَّ تَحْيِلَ معاني الأفعال على الأفعال لِمَا بينها من الارتباط والاتصال، وجهلت النحويةُّ هذا، فقال كثيرٌ منهم: إنَّ حروف الجر يُبدَلُ بعضها من بعض، ويحمل بعضها معاني البعض، فخفي عليهم وضع فعل مكانَ فعلٍ، وهو أَوْسَعُ وَأَقْسُ، ولجؤا بجهلهم إلى الحروف التي يضيق فيها نطاقُ الكلام والاحتمال»<sup>(٢)</sup>. وذكر ابن هشام<sup>(٣)</sup> أنَّ فائدة التضمين أنَّ تَوْدِي كلمة مؤدَّى كلمتين.

وفي المثل العربي مواضعٌ كثيرة ضَمَّنَ فيها الفعل معنى فعلٍ آخر<sup>(٤)</sup>، أو عَوَّضَ منه لِيُؤدِّي مؤدَّى الفعلين، ومن هذه المواضع قولهم: «إلى أُمَّه يَلْهَفُ اللَهْفَانُ»<sup>(٥)</sup>: الفعل (يَلْهَفُ) يصل إلى مفعول غير صريح بواسطة (الباء)، فيقال: لَهَفَ بَأُمِّه، وقد وصل إليه بـ (إلى) لأنه عِوَضٌ من (يَلْجَأُ) أو (يَفِرُّ).

وقولهم: «مَنْ أُنْفَقَ مَالُهُ عَلَى نَفْسِهِ فَلَا يَتَحَمَّدُ بِهِ عَلَى النَّاسِ»<sup>(٦)</sup>. ذكر الميداني أنَّ الْفِعْلَ (يَتَحَمَّدُ) موضوعٌ موضع (يَمْتَرُّ) لتصح التعدية بـ (على) أي:

(١) انظر: الأشياء والنظائر في النحو: ١٤/١، ١٠٠، ١٠٥، البرهان في علوم القرآن: ٣٣٨/٣، ٣٧٢،

المقرب: ٢٩٥، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٩٧/٢.

(٢) انظر البرهان في علوم القرآن: ٤٣/٣، وانظر البحر المحيط: ١٦٠/٣.

(٣) انظر مغني اللبيب: ٨٩٩.

(٤) انظر تضمين الفعل معنى فعل آخر أو تعويضه من آخر: التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٢٤٥.

(٥) جميع الأمثال: ٢٢/١، رقم: ٦١.

(٦) جمع الأمثال: ٣١٧/٢، رقم: ٤١١٢، وانظر: المستقصى في أمثال العرب: ٣٥٣/٢، رقم: ١٢٩٧،

كتاب الأمثال: ١٦٨، رقم: ٤٨١.

و يروى: «فَلَا يَتَحَمَّدَنَّ».

فلا يَمْتَرُّ به، وروايته ب (إلى) محمولة على تعويض (فلا يَتَحَمَّدُ) من (فلا يَخْطُبُ إِلَيْهِمْ حَمْدُهُ).

وقولهم: «ما فُرِغَتْ عصاً على عصاً إلا حَزَنَ لها قَوْمٌ وَسَرَّ لها آخرون»<sup>(١)</sup>، أي: ما أَلْقِيَتْ، أو أَشْقِطَتْ عصاً على عصاً، فَمَوَّصَ (فُرِغَتْ) من (أَلْقِيَتْ) أو (أَشْقِطَتْ)؛ لأنَّ الأصل: ما فُرِغَتْ عصاً بعصاً.

وقولهم: «قَدْ بَيَّنَّ الصُّبْحُ لِذِي عَيْنَيْنِ»<sup>(٢)</sup> أي: قد تَبَيَّنَ، ويمكن حَمْلُ المثل على حذف مفعول صريح لهذا الفعل. فلا تعويض فيه. ويجوز أن يكون (بَيَّنَّ) بمعنى تَبَيَّنَ أيضاً: «وقالوا بأنَّ الشيء، واستبانَّ، وبَيَّنَّ، وأبان وتَبَيَّنَّ، بمعنى واحد»<sup>(٣)</sup>.

وقولهم: «قَتَلَ فِي ذَرْوَتِهِ»<sup>(٤)</sup>: (قتل) يصل إلى مفعول صريح، والمعنى في المثل: قَتَلَ الرَّجُلُ الْوَبَرَ بَيْنَ السَّامِ وَالْغَارِبِ بِأَصَابِعِهِ لِيُخَدِّعَهُ، وذكر الميداني أنَّ الفعل مَحْمُولٌ عَلَى معنى التَّصَرُّفِ: «وَذَخَلَ (فِي) عَلَى معنى (تَصَرَّفَ فِيهِ) بَأَنَّ قَتَلَ مَا فِي ذَرْوَتِهِ...»<sup>(٥)</sup>.

وقولهم: «صَدَّقَنِي سِنَّ بَكْرِهِ»<sup>(٦)</sup> أي: صَدَّقَنِي خَبَرَ سِنَّ بَكْرِهِ، على أنَّ فِي

(١) جمع الأمثال: ٨٠/٢، رقم: ٣٨٥٩، وانظر: كتاب الأمثال: ٢٥٨، رقم: ٨٢٨، المستقصى في أمثال العرب: ٣٢٨/٢، رقم: ١١٩٧.

(٢) جمع الأمثال: ٩٩/٢، رقم: ٢٨٦٣، وانظر: كتاب الأمثال: ٥٩، رقم: ٩٥، جهرة الأمثال: ١٢٦/٢، رقم: ١٣٨، المستقصى في أمثال العرب: ١٩٠/٢، رقم: ٩٤١، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ٦١، لسان العرب (بين).

(٣) لسان العرب (بين).

(٤) جمع الأمثال: ٦٩/٢، رقم: ٢٧٣٠، كتاب الأمثال: ٨١، رقم: ١٧٨، جهرة الأمثال: ٩٨/٢، رقم: ١٣٢٤، المستقصى في أمثال العرب: ١٧٩/٢، رقم: ٦٠٧.

(٥) جمع الأمثال: ٦٩/٢.

(٦) جمع الأمثال: ٣٩٢/١، رقم: ٢٠٨٣، وانظر: كتاب الأمثال: ٤٩، رقم: ٥٨، جهرة الأمثال: ٥٧٥/١، رقم: ١٠٧٦، المستقصى في أمثال العرب: ١٤٠/٢، رقم: ٤٧٧، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ٤٠.

ويروى هذا المثل برفع (سِنَّ) على أنه فاعل.

الكلام حذف مضاف، ويجوز أن يكون (صَدَقَ) عِوَضاً من (عَرَفَ)، أي: عَرَفَني سَنَ بَكْرِهِ، فلا حذف في هذا التقدير. وذكر الزمخشري أَنَّ في الكلام حذف (في) أي: صَدَقَني في مِثْنٍ بَكْرِهِ.

## (٢) أن يكون الفعل عِوَضاً من المصدر لتصحيح الأصل النحوي:

لقد ذهب جمهور<sup>(١)</sup> النحاة إلى أَنَّ الجملة لا يصح أن تقع فاعلاً أو ما ينوب عنه أو مبتدأ، أو مفعولاً لغير الأفعال الناسخة (ظَنَّنَ وأَخَوَاتَهَا)، وهي مسألة تُصَحِّح على مذهب هشام وتُغْلِب بلا قيد، وهي عند الفراء مَقْتَدَةٌ بكون الفعل قليلاً ووجود معلق عن العمل. وتصح المسألة عند ابن هشام<sup>(٢)</sup> في مقول القول، إذ تنوب الجملة عنده عن نائب الفاعل.

ولعلَّ ما أُلْجَاهُم إلى ذلك أَنَّهُ ليس في الكلام حرف مصدري يُؤَوَّل وما في حَيْزِهِ بمصدر، فكل ما ظاهره وقوع الجملة مبتدأ أو فاعلاً محمولاً على تقدير (أَنَّ) وحذفها وارتفاع الفعل بعد الحذف، أو على أَنَّ الفعل عوض من المصدر. ولقد تَحَدَّثْتُ عن هذه المسألة في (التأويل النحوي في القرآن الكريم)<sup>(٣)</sup>، ولا ضَيْرُ في أَنَّ أَذْكَرَ شواهد من المثل العربي محمولة على تعويض الفعل من المصدر، وهي مسألة جعلها ابن فارس في كلِّ ما يُؤَوَّل بمفرد من الجمل التي لها موضع من الإعراب: «وَمِنْ ذَلِكَ إِقَامَةُ الْفِعْلِ مَقَامَ الْحَالِ، كَقَوْلِهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ﴾»<sup>(٤)</sup>، أي: مبتغياً، وقال: [مجزوء كامل]:

الرَّيْحُ تَبْكِي شَجْوَهُ وَالْبَرْقُ يَلْمَعُ فِي غَمَامِهِ

أراد: لا يَمَعُ»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: الأشباه والنظائر: ١٨/٢، البحر المحيط: ٤٣٦/٥، ٤٣٩، ٢٢٧١/٢، ٢٧٢، شرح التصريح على التوضيح: ٢٦٨/١، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣١/٢، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٨٩٧.

(٢) انظر مغني اللبيب: (تحقيق عبي الدين عبد الحميد): ٤٠٢/٢.

(٣) انظر: ٨٩٧.

(٤) التحريم: ١.

(٥) الصاحبي في فقه اللغة: ٢٣٨.

ومِمَّا وَرَدَ فِي الْمَثَلِ الْعَرَبِيِّ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»<sup>(١)</sup>، أَيْ: سَمَاعُكَ بِهِ خَيْرٌ مِنْ رُؤْيَتِهِ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ يَعَوِّضُ مِنَ الْمَصْدَرِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (أَنْ) مُقَدَّرَةٌ، وَأَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ.

وقولهم: «لَيْسَ كُلُّ جَيْنٍ أَخْلَبَ فَأَشْرَبَ»<sup>(٢)</sup>، «لَكَ الْعُثْبَى وَلَا أَعُوذُ»<sup>(٣)</sup>، «مَا تُخْسِنُ تَعْجُوهُ وَلَا تَنْجُوهُ»<sup>(٤)</sup>، «أَلْهَدِ لِمَا أَشَدُّ لِمَصْفِكَ»<sup>(٥)</sup>، «خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ»<sup>(٦)</sup>، «قَرَقًا أَنْفَعُ مِنْ حُبٍّ»<sup>(٧)</sup>.

ومِمَّا جَاءَ فِي الشَّعْرِ مِنْ وَضْعِ الْفِعْلِ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ مَا أَنْشَدَهُ أَبُو زَيْدٍ لِرَجُلٍ مِنْ طَيْءٍ:

وَلَا يَلْبَثُ الْحُرُّ الْكَرِيمُ إِذَا ارْتَمَتْ بِهِ الْجَمَزَى قَدْ شَدَّ حَبِزُومَهَا الضُّفْرُ  
سَيَكْسِبُ مَالًا أَوْ يَفِيءُ لَهْ الْغَنَى إِذَا لَمْ تُعْجَلْهُ الْمَنِيَّةُ وَالْقَدْرُ

(١) انظر: جمع الأمثال: ١٢٩/١، رقم: ٦٥٥، وانظر كتاب الأمثال: ٩٧، رقم: ٢٢٩، أمثال العرب: ٤٩، الفاخر: ٦٥، رقم: ١٢٤، الوسيط في الأمثال: ٨٣، رقم: ٥١، جهرة الأمثال: ٢٦٦/١، المستقصى في أمثال العرب: ٣٧٠-٣٧١/١، رقم: ١٥٩٨، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ١٣٥، لسان العرب (عدد) ضرائر الشعر: ٢٦٥.

وانظر فيه الحذف في المثل العربي: ١٦٩.

(٢) جمع الأمثال: ١٩٠-١٩١/٢، رقم: ٣٣٢٥، وانظر: كتاب الأمثال: ١٩٢، رقم: ٥٥١، جهرة الأمثال: ١٩١/١، المستقصى في أمثال العرب: ٢٨٣، لسان العرب (حلب).

وانظر فيه الحذف في المثل العربي: ١٧٠.

(٣) جمع الأمثال: ٢٠٣/٢، رقم: ٣٤٣٢.

وانظر الحذف في المثل العربي: ١٧٠.

(٤) جمع الأمثال: ٢٨٩/٢، رقم: ٣٩٣٤.

وانظر الحذف في المثل العربي: ١٧١.

(٥) جمع الأمثال: ٣٨٥/٢، رقم: ٤٤٧٩.

وانظر الحذف في المثل العربي: ١٧١.

(٦) مجالس ثعلب: ٣٨٣، ضرائر الشعراء ابن عصفور: ١٥٢.

(٧) جمع الأمثال: ٧٦/٢، رقم: ٢٧٥٨.

وانظر الحذف في المثل العربي: ١٧١.

(٨) انظر: ضرائر الشعراء ابن عصفور: ١٥٢، نوادر أبي زيد: ١٧٩، ١٨٠.

فقوله (سَيَكْسِبُ) فعلٌ واقعٌ عَوْضاً من المصدر، ولا يصح تقدير (أَنْ)، لأنَّ حرفَ التسويفِ يمتنعُ ذلك. ولا يصحُّ كونه جملةً في موضع الحال. وذهب ابن عصفور<sup>(١)</sup> إلى أنَّ معمول (يَلْبِثُ) محذوفٌ، وأنَّ قوله (سَيَكْسِبُ) مُشْتَأَنٌ، أي: ولا يَلْبِثُ الحرُّ الكريمُ عَنْ إِذْرَاكِ الْمَنَى. وقول معاوية بن خليل النصري<sup>(٢)</sup>:

وما راغني إلَّا يسيرٌ بِشُرْطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ يَقِينَا يسيرٌ بِكَبِيرٍ  
على أنَّ (يسيرٌ) بعد (إِلَّا) عِيْضٌ من المصدر؛ لأنَّ النحاة لم يُجَوِّزوا كما مرَّ أنَّ تقع الجملة حالاً، ويجوز أن يكون الفعل قد ارتفع بعد حَذْفِ (أَنْ)<sup>(٣)</sup>. وذكر ابن عصفور<sup>(٤)</sup> أنَّ هذه المسألة تكثرُ في الشعر وتقلُّ في النثر.

وحالاً على ما مرَّ من الشواهد في المثل العربي والشعر وما اهتمت إليه من مواضع في كتابنا العزيز فإنِّي أذهبُ من غير تردُّدٍ إلى إجازة وقوع الجملة الفعلية أو الاسمية فاعلاً أو مبتدأً أو مفعولاً لغير الأفعال النَّاسِخة كما مرَّ؛ لأنَّ في ذلك هجراً للتأويل والتقدير وحالاً للنصِّ القرآني وغيره على ظاهره، ولا ضرورة تدعو إلى حمله على غير الظاهر؛ لأنَّ ذلك لا يُلْجَأُ إليه إلَّا إذا استعصى الحَمْلُ على الظاهر. (٣) أن يكون بناءً عَوْضاً من بناء:

ومما يمكنُ غَدُّه من هذه المسألة تخفيف عين (سَلَفَتْ) على أنَّ الفتحه حُذِفَتْ لكثرة الاستعمال، ولقد ذكر النحويون أنه إذا توالى فتحتان لم تحذف الثانية تخفيفاً لحقة الفتحه. ومما جاء شاذاً في الشعر من هذه المسألة قول الأخطل<sup>(٥)</sup>:

- (١) انظر ضرائر الشعر: ٢٦٢.
- (٢) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور: ٢٦٣، إعراب القرآن: ٦٣٣، الخصائص: ٤٣٤/٢، مغني اللبيب: ٥٥٩.
- (٣) انظر شواهد أخرى على هذه المسألة في ضرائر الشعر لابن عصفور: ٢٦٤-٢٦٥.
- (٤) انظر ضرائر الشعر: ٢٦٥.
- (٥) انظر: النصف: ٢٢/١، المحتسب: ٥٣/١، ٢٤٩، ٢٧٤، ديوان الأخطل: ١٣٧، ضرائر الشعر لابن عصفور: ٨٤، أدب الكاتب: ١٨٩، الخصائص: ٢٣٨/٢، المعرّب: ٣٨٨، شرح شواهد الشافية: ١٨/٤.

وما كُلُّ مُبْتَنِعٍ وَلَوْ سَلَفَتْ صَفْقُهُ      بِرَاجِعٍ مَا قَدْ فَاتَتْهُ بَرْدَادٍ

ولقد ذكر ابن جني أن ذلك مشبه بفعّل مكسور العين: «قالوا أرادَ سَلَفَتْ، ولكن اضطرَّ فحَقَّقَ المفتوح، وهذا عندهم من الشاذ، فهذا ما قال أصحابنا فيه، ويحتمل عندي وجهاً آخر، وهو أن يكونَ محَقَّقاً من (فَعِلَ) مكسور العين، ولكِنَّهُ فعلٌ غيرُ مستعمل، إلاَّ أنه في تقدير الاستعمال، وإن لم ينطق به... فكانَهم اسْتَفْتَوْا بِسَلَفَ هذا المفتوح عن ذلك المكسور أن ينطقوا به غير مسكَّن، وإذا كانوا قد جاءوا بجمع لم ينطقوا لها بآحادٍ مع أن الجمع لا يكون إلاَّ عن واحد، فإنه يُسْتَفْتَى بِفَعْلٍ عن فَعِلٍ من لفظه ومعناه، وليس بينهما إلاَّ فتحة عين هذا، وكسرة عين ذاك أجدر»<sup>(١)</sup>. فيكونُ الكلام محمولاً عنده على الاستغناء بالمفتوح عن المكسور لطفة الفتحة، وهذا أحسنُّ عنده من الحمل على الشذوذ، وليس من المفروض عنده أن يذكروا لذلك المستغنى عنه مضارعاً، فصار ذلك الفعل (سَلَفَتْ) كالمفروض الذي لا أصلَ له.

ولقد ذَوَّن ابن عصفور<sup>(٢)</sup> بعض الشواهد الشعرية في (فَضْلِ النقص) على حذْف الفتحة، ومن ذلك قول الراجز<sup>(٣)</sup>:

على محالَاتٍ عُكِسَتْ عَكْسَا      إِذَا تَسَدَّاهَا طَلَابَا غَلَسَا  
أي: غَلَسَا.

وقول الآخر<sup>(٤)</sup>:

وقالوا تُرَابِي فُكِلْتُ صَدَفْتُمْ      أَيْ مِنْ تَرَابٍ خَلَقَهُ اللَّهُ آدَمُ  
أي: خَلَقَهُ اللَّهُ.

(١) المنصف: ٢١/١.

(٢) انظر ضرائر الشعر: ٨٤.

(٣) انظر: شرح شواهد الشافعية: ١٨/٤، ضرائر الشعر لابن عصفور: ٨٤.

(٤) انظر ما يجيزه للشاعر في الضرورة: ٨٢، شرح شواهد الشافعية: ١٨/٤.

وقول أبي خراش (١):

ولحم امرئ لم تطعم الطير مثله      عَشِيَّةَ أَمْسَى لَا تَبِينُ مِنَ الْبَكَمِ  
أي: من البَكَمِ.

وقول ذي الرِّمَّة (٢):

أَبَتْ ذِكْرَ عَوْدُنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ      خُفَوًا وَرَفَضَاتُ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ  
أي: وَرَفَضَاتُ.

ولقد دَوَّنَ ابن عصفور (٣) أيضاً شواهد من الشعر من باب إسكان عين ما يجب فيه فتحها في كل ما كان من باب (فَقْلَة) اسماً وجمع جمع مؤنث سالماً، وهي مسألة محمولة عنده على أَنَّ المصدر لقوه شبهه باسم الفاعل الذي هو صفة عومل معاملة الصفة.

ومما يمكن حمله على تخفيف الفتحة من الأسماء المفردة قراءة مروية عن أبي عمرو: «في قلوبهم مَرَضٌ» (٤) بإسكان الراء: ذكر ابن جني كما مرَّ أنه لا يجوز أن يكونَ غُخْفًا من (مرض)؛ لأنَّ الفتحة خفيفة، فلا تُخَفَّفُ، وهي مسألة تصحُّ كما مرَّ في مكسور العين نحو: إِبِلٍ وَقَيْدٍ، ومضموم العين نحو: طُلُبٌ وَعَضُدٌ، فكل ما جاء غُخْفًا من مفتوح العين محمولٌ على الشذوذ الذي لا يُقَاسُ عليه، والقراءة عنده محمولة على أَنَّ فتح العين وإسكانها لعتان كالحَلْب والحَلَب، والظَرْد والظَرْد، والشَّل والشَّل، والقَيْب والقَيْب، والذَّيْم والذَّيْم.

ويترأى لي حملاً على ما مرَّ من شواهد وما لم أدوِّنه في هذا البحث من

---

(١) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: ٨٥، المعاني الكبير: ١٢٠٠، خزنة الأدب: ٣١٩/٢، شرح شواهد الشافعية: ١٨/٤.

(٢) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: ٨٥، ديوان ذي الرمة: ٤٩٤، المحتسب: ٥٦/١، ١٧١/٢، أساس البلاغة (رقص)، المحض: ٦٥/٥، شرح المفصل: ٢٨/٥، خزنة الأدب: ٤٢٣/٣، شرح شواهد الشافعية: ١٢٨/٤.

(٣) انظر ضرائر الشعر: ٨٦.

(٤) البقرة: ١٠.

الشواهد الأخرى<sup>(١)</sup> إجازة تخفيف الفتحة بلا قيد، فلا محوَج إلى الحمل على الضرورة كما مر؛ لأنَّ القرآن لا ضرورة فيه.

#### (٤) أَنْ يَكُونَ عِوَضاً مِنْ جُمْلَةٍ:

ومن ذلك كَوْنُ الأمرِ عِوَضاً مِنْ أداة الشرط وفعله، فتقديره في قولنا: رُزِيْ أَرْزَكَ، هو: رُزِيْ فَإِنْ تَرَزَّنِيْ أَرْزَكَ، فحذفت جملة الشرط وأداته، وَجُعِلَ فِعْلُ الأَمْرِ عِوَضاً مِنْ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

والقول نفسه في الفعل المجزوم في جواب النهي أو الاستفهام أو التمني وغير ذلك.

#### (٥) أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ عِوَضاً مِنَ الْفِعْلِ:

ومِمَّا عُدَّ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ قَعَلْتُ، عَلَى أَنَّ تَقْدِيرَ الْكَلَامِ: إِنْ فَعَلْتَ ظَلَمْتُ، فحذف جواب الشرط، وجعلت الجملة التي قبل أداة الشرط عِوَضاً مِنَ الْمَحذُوفِ، وَلَا يَصِحُّ تَجَعُّلُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ جَوَاباً؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الشَّرْطِ<sup>(٣)</sup>.

وَمِمَّا يُنْكِرُ عَدُّهُ مِنْ بَابِ تَعْوِضِ الْجُمْلَةِ مِنْ غَيْرِهَا كَوْنُ جَوَابِ الْقَسَمِ عِوَضاً مِنْ ذِكْرِ الْخَبَرِ فِي قَوْلِنَا: لَتَعْمَرَكَ لِأَفْعَلَنَّ<sup>(٤)</sup>.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً كَوْنُ جَوَابِ (لَوْ لَا) عِوَضاً مِنَ الْخَبَرِ إِذَا قُدِّرَ جُمْلَةٌ أَوْ مُفْرَداً، وَقِيلَ إِنْ ذَلِكَ مَرْدُودٌ بِذِكْرِ الْخَبَرِ فِي بَعْضِ الشَّوَاهِدِ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر الحمل على الجوار في القرآن الكريم: ٢١٣-.

(٢) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٩/١.

(٣) انظر التفصيل في هذه المسألة في التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٦٣٣، وانظر الأشباه والنظائر:

١٢٩/١.

(٤) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٩/١.

(٥) انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ٦٦، شرح المفصل: ٧٨/٣، الأشباه

والنظائر: ١٢٩/١.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً كَوْنُ الْجُمْلَةِ الِاسْتِفْهَامِيَّةِ عِوَضاً مِنْ خَبَرٍ (لَيْتَ) فِي مِثْلِ قَوْلِنَا<sup>(١)</sup>: لَيْتَ شِعْرِي هَلْ قَامَ زَيْدٌ، وَذَهَبَ الْمَبْرَدُ وَالزَّجَاجُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى خَبَرِ الْحَرْفِ النَّاسِخِ، وَهُوَ قَوْلُ مَرْدُوذٍ بِالْإِخْبَارِ بِجُمْلَةِ الطَّلَبِ، وَخُلُوقِهَا مِنْ الرِّابِطِ. وَيَتَرَاءَى لِي — عَلَى مَا فِيهِ مِنْ خُرُوجٍ عَنْ الْأَصْلِ النُّحَوِيِّ — أَنَّهُ أَقْلُ تَكْلُفًا.

---

(١) انظر معجم المراجع: ١٦٢/٢، الأشياء والنظائر: ١٢٩/١.

## الفصل الرابع تَعْوِضٌ يَدُورُ فِي فَلَكَ الْحَرْفِ فِي غَيْرِ مَا مَرَّ

أهم ما يدور في فلكِ هذا الفصل :

(١) كَوْنُهُ عَوْضاً مِنْ حَرْفٍ .

(٢) كَوْنُهُ عَوْضاً مِنْ فَعْلٍ .



## الفصل الرابع

### تعويضٌ يَدور في فلك الحرف في غير ما مرَّ

لَقَدْ أَهَمَّ مسائل التعويض في الحرف ما يلي :

(١) أن يكون عوضاً مِنْ حرفٍ .

(٢) أن يكون عوضاً من فعلٍ .

واليك التفصيل في هاتين المسألتين .

#### (١) تعويض الحرف من حرف

لَقَدْ مرَّ أنَّ تعويض الفعل من الفعل أقيس وأوسع من تعويض حرفٍ من حرفٍ ، ولقد اختلف النحويون في أيُّها أولى بالتعويض ، فذهب الكوفيون إلى أنَّ التوسع في الحرف من حيث التعويض والنيابة أولى ، وذهب غيرهم إلى أنَّ كونه في الفعل أولى<sup>(١)</sup> .

وبعد فلقد تحدّثت عن هذه الظاهرة في القرآن الكريم في (التأويل النحوي في القرآن الكريم)<sup>(٢)</sup> ، ولا ضير في الحديث عنها بإيجازٍ في المثل العربي لتكتمل الصورة وتزداد وضوحاً وإشراقاً . ولقد رأيت أن أتحدث بإيجاز شديد عن التعويض في بعض حروف الجر فيه .

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن: ٤٣/٣ ، البحر المحيط: ١٦٠/٣ ، الدر المنون ، ورقة: ١٥٦٢ ، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٢٥٧ .

(٢) انظر: ١٢٥٦ .

## الباء:

ولعلَّ أهمَّ حروف الجر التي جاءت عِوضاً من غيرها في المثل العربي الباء،  
ولعلَّ أهمَّ مواضع كونها عِوضاً فيه ما يلي:

(١) أن تكون عِوضاً من (في).

(٢) أن تكون عِوضاً من (مع).

(٣) أن تكون عِوضاً من (من).

وإليك الشواهد على ما مرَّ.

### (١) أن تكون عِوضاً من (في):

وهو أكثر هذه المواضع شيوعاً في المثل العربي<sup>(١)</sup>: ١٢٤٥، ١٢٦٩، ١٤٩٦،  
٢١١٦، ٢١٤٣، ٢٢٢٥، ٢٢٩٩، ٣٢٧٦، ٣٢٨٥، ٣٣٨٤، ٣٦٢٦، ٤٢٦٩،  
٤٢٧٢، ٤٣٧١، ٤٤٦٥.

ومن ذلك قولهم: «خُذِ الأَمْرَ بِقَوَائِلِهِ»<sup>(٢)</sup>: ذكر الميداني أنَّ الباء بمعنى (في):  
«والباء بمعنى (في)، أي: فيما يستقبلك منه..»<sup>(٣)</sup>. وهو قول أبي هلال العسكري  
كما يترأى لي: «أي: خُذْهُ عِنْدَ اسْتِقْبَالِهِ قَبْلَ أَنْ يُدِيرَ..»<sup>(٤)</sup>، فهذا النصُّ  
يوحى بأنَّ الباء بمعنى (عند) التي تدلُّ على ظرفيّة (في).

ويترأى لي أنّه يجوز أن تكون الباء بمعنى (مع) أي: خُذِ الأَمْرَ مصحوباً  
بقوائله.

وقولهم: «خَيْرُ لَيْلَةٍ بِالْأَيْدِ لَيْلَةُ بَيْنِ الزُّبَانِ وَالْأَسَدِ»<sup>(٥)</sup> أي: في الأيدي

(١) انظر جميع الأمثال في هذه الأرقام.

(٢) جمع الأمثال: ٢٣١/١، رقم: ١٢٤٥، وانظر: جهرة الأمثال: ٤١٨/١، رقم: ٦٩٨، المستقصى في  
أمثال العرب: ٧٢/٢، رقم: ٢٥٧، كتاب الأمثال: ٢١٤، رقم: ٦٤٥، لسان العرب (قبل).

(٣) جمع الأمثال: ٢٣١/١.

(٤) جهرة الأمثال: ٤١٨/١.

(٥) جمع الأمثال: ٢٤٠/١، رقم: ١٢٦٩.

(الدم).

وَقَوْلُهُمْ: «أَذَلُّ مِنْ قَيْسٍ بِجَمْعٍ»<sup>(١)</sup> أي: في حصص.

(٢) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنْ (مَعَ):

ومن ذلك قولهم: «رَكِبْتُ عَثْرُ بِجَنْجِ جَمَلًا»<sup>(٢)</sup> أي: مع جَنْج، على أَنَّ (مَعَ) للمصاحبة.

وقولهم: «نَكَءُ الْقَرْجِ بِالْقَرْجِ أَوْجَعُ»<sup>(٣)</sup> أي: نَكَءُ الْقَرْجِ مَعَ الْقَرْجِ أَوْجَعُ، على أَنَّ (مَعَ) للمصاحبة.

(٣) أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنْ (مِنْ):

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «كُلُّ شَاةٍ بِرِجْلَيْهَا مُتَعَلِّقَةٌ»<sup>(٤)</sup>، أي: مِنْ رِجْلَيْهَا.

فِي:

وَتَأْتِي عَوْضاً مِنْ (مَعَ)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «خَيْرٌ مَا رُدُّ فِي أَهْلِ وَمَالٍ»<sup>(٥)</sup> أي: خَيْرٌ مَا رُدُّ مَعَ أَهْلِ وَمَالٍ. وَيَجُوزُ أَنْ تَبْقَى (فِي) عَلَى ظَرْفِيَّتِهَا، أَيْ: مَحْبِيُوكَ بِنَفْسِكَ أَوْ رَدُّكَ بِنَفْسِكَ خَيْرٌ رَدُّ فِي أَهْلِ وَمَالٍ.

وَتَأْتِي عَوْضاً مِنْ (إِلَى)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «عَادَ فِي حَافِرَتِهِ»<sup>(٦)</sup> أي: إِلَى حَافِرَتِهِ (إِلَى طَرَفِهِ الْأَوَّلَى).

---

(١) مجمع الأمثال: ٢٨٣/١، رقم: ١٤٩٦.

(٢) مجمع الأمثال: ٣٠٤/١، رقم: ١٦١٣.

(٣) مجمع الأمثال: ٣٤٢/٢، رقم: ٤٢٥٧، وانظر: جهرة الأمثال: ١٥٢/٢، رقم: ١٤٣٢، المستقصى

في أمثال العرب: ٢٢٦/٢، رقم: ٧٦٥، كتاب الأمثال: ٢٧٤، رقم: ٨٨٤.

ويروى: «كُلُّ شَاةٍ بِرِجْلَيْهَا مُتَنَاطَةٌ».

(٤) مجمع الأمثال: ٢٤١/١، رقم: ١٢٧٧.

(٥) مجمع الأمثال: ٢٧/٢، رقم: ٢٤٨٢، وانظر: كتاب الأمثال: ٢٨٢، رقم: ٩١٤، جهرة الأمثال:

٤٨٥/١، رقم: ٨٦٧، المستقصى في أمثال العرب: ١٥٥/٢، رقم: ٥٢٢.

ويروى: «عَادَ فُلَانٌ فِي حَافِرَتِهِ».

## اللام:

وفي المثل العربي مواضع جاءت فيها اللام عَوْضاً من غيرها، ومن ذلك كونها عَوْضاً من (إلى)، وهي مسألة أكثر من غيرها دوراناً فيه، ومنه قولهم: «رَجَعْتُ هَيْفَ<sup>(١)</sup> لِأُذْيَانِهَا»<sup>(٢)</sup> أي: إلى أذْيَانِهَا.

وقولهم: «صَبَعْتُ لِي إِصْبَعَكَ الْعَمَّالَةَ»<sup>(٣)</sup>: يَصْلُ (صَبَعَ) إلى مفعول صريح وآخر غير صريح يصل إليه بـ (على): «وَصَبَعَ فُلَاناً عَلَى فُلَانٍ: دَنَى عَلَيْهِ بِالْإِشَارَةِ، وَصَبَعَ بَيْنَ الْقَوْمِ يَصْبُغُ صَبْغاً: دَنَى عَلَيْهِمْ غَيْرَهُمْ. وَمَا صَبَعَكَ عَلَيْنَا، أَي: مَا دَنَيْتُكَ. وَصَبَعَ عَلَى الْقَوْمِ يَصْبُغُ صَبْغاً: طَلَعَ عَلَيْهِمْ»<sup>(٤)</sup>. وَيُقْهَمُ مِمَّا فِي (لسان العرب) أيضاً أَنَّهُ يصل إلى مفعول غير صريح بالباء أو (على): «وَصَبَعَ بِهِ عَلَيْهِ يَصْبُغُ صَبْغاً: أَشَارَ نَحْوَهُ بِإِصْبَعِهِ»<sup>(٥)</sup>. وَهَذِهِ الْمِيدَانِي إِلَى أَنَّ اللام فِي هَذَا الْمَثَلِ لِلتَّعْلِيلِ أَوْ جَعْنَى (إلى).

وقولهم: «عَادَتْ لِيَعْرِهَا تَمِيسُ»<sup>(٦)</sup> أي: إلى عِشْرِهَا.

وتأتي جعنى (على)، ومن ذلك قولهم: «قَلَبَ الْأَمْرَ ظَهْرًا لِبَطْنٍ»<sup>(٧)</sup> أي: قَلَبَ

(١) الْهَيْفُ: الرِّيحُ الْخَالِثَةُ.

(٢) مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ: ٢٧٩/١، رَقْمٌ: ١٤٦٧، وَانْظُرْ: كِتَابُ الْأَمْثَالِ: ٨١٨، رَقْمٌ: ٩٠٧، جَهْرَةُ الْأَمْثَالِ:

٤٠٦/١، رَقْمٌ: ٨١٨، فَصَلِ الْمَقَالَ فِي شَرْحِ كِتَابِ الْأَمْثَالِ: ٣٩٦، الْمُسْتَقْصَى فِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ:

٨٧/٢، رَقْمٌ: ٣١٤، لِسَانُ الْعَرَبِ (هَيْف).

(٣) مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ: ٤٠٧/١، رَقْمٌ: ٢٥١٤.

(٤) لِسَانُ الْعَرَبِ (صَبَعَ).

(٥) لِسَانُ الْعَرَبِ (صَبَعَ)، وَانْظُرْ مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ: ٤٠٧/١.

(٦) مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ: ٥/٢، رَقْمٌ: ٢٣٨٥، وَانْظُرْ كِتَابُ الْأَمْثَالِ: ٢٨٢، رَقْمٌ: ٩١٢، جَهْرَةُ الْأَمْثَالِ:

٤٩/٢، رَقْمٌ: ١٢٠٦، الْمُسْتَقْصَى فِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ: ١٥٥/٢، رَقْمٌ: ٥٢٤، فَصَلِ الْمَقَالَ فِي شَرْحِ

كِتَابِ الْأَمْثَالِ: ٣٩٧، لِسَانُ الْعَرَبِ (عَرَى). وَيُرْوَى: «لِيَكْرِهَا».

وَانْظُرْ شَوَاهِدَ أُخْرَى عَلَى كَوْنِ اللَّامِ جَعْنَى إِلَى، مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ، الْأَرْقَامُ: ٢٥٣١، ٢٨٣٨،

٤١٣٥، ٤٦٥٧.

(٧) مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ: ٩٢/٢، رَقْمٌ: ٣٨٣٨، وَانْظُرْ: كِتَابُ الْأَمْثَالِ: ٢٢٨، رَقْمٌ: ٧٠٥، الْمُسْتَقْصَى فِي

أَمْثَالِ الْعَرَبِ: ١٩٩/٢، رَقْمٌ: ٦٧٢.

الأَمَرُ ظَهَرًا عَلَى بَطْنٍ، وَنُصِبَ (ظَهَرًا) عَلَى الْبَدَلِ مِنَ (الْأَمَرِ).

ومن ذلك أيضاً قولهم: «لِلْيَتِيمَيْنِ وَلِلْفَقِيمِ»<sup>(١)</sup> أي: أسقطه الله على الْيَتِيمَيْنِ وعلى الْفَقِيمِ.

ومِمَّا غَدَّتْ فِيهِ عِوَضًا كَوْنُهَا فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ (ذلك) عِوَضًا مِنْ حَرْفِ التَّنْبِيهِ، ولذلك لَا يَصِحُّ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِخِلَافِ الْكَافِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا لِعَدَمِ التَّعْوِضِ<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك أيضاً كَوْنُ اللَّامِ فِي الْمُسْتَفَاثِ عِوَضًا مِنْ الزِّيَادَةِ الْلاحِقَةِ فِي النَّدْبَةِ آخِرِ الْأَسْمِ، كَقَوْلِنَا: يَا زَيْدَاهُ، ولذلك لَا يَصِحُّ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا<sup>(٣)</sup>، وهو قول الخليل ابن أحمد: «وَزَعَمَ الْخَلِيلُ — رَحِمَهُ اللَّهُ — أَنَّ هَذِهِ اللَّامَ بَدَلٌ مِنَ الزِّيَادَةِ الَّتِي تَكُونُ فِي آخِرِ الْأَسْمِ إِذَا أَضْفَتْ، نَحْوُ قَوْلِكَ: يَا عَجْبَاهُ، وَيَا بَكْرَاهُ، إِذَا اسْتَفْتَتْ أَوْ تَعَجَّبَتْ. فَصَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَعْاقِبُ صَاحِبَهُ، كَمَا كَانَتْ هَاءُ الْجَاحِجَةِ مَعَاقِبَةً يَاءُ الْجَاحِجِ، وَكَمَا عَاقَبَتْ الْأَلْفُ فِي يَمَانِ الْيَاءِ فِي يَمِينٍ»<sup>(٤)</sup>.

عَنْ

وَتَأْتِي عِوَضًا مِنْ (بَعْدِ)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «سَحَابَةٌ صَنِيفٌ عَنْ قَلِيلٍ تَنْقَشُ»<sup>(٥)</sup> أي: بَعْدَ قَلِيلٍ تَنْقَشُ.

عَلَى:

وَتَأْتِي عِوَضًا مِنْ (فِي)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «هَلَكُوا عَلَى رَجُلٍ فُلَانٍ»<sup>(٦)</sup> أي: فِي عَهْدِهِ.

---

(١) مجمع الأمثال: ٢٠٧/٢، رقم: ٣٤٦٥، وانظر: كتاب الأمثال: ٧٧، رقم: ١٦٢، جبهة الأمثال: ٩١/٢، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ٩٨، المستقصى في أمثال العرب: ٢٩٣/٢، رقم: ١٠٣٦.

وانظر شاهداً آخر: المستقصى في أمثال العرب رقم: ١٠٣٥.

(٢) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٥/١.

(٣) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٦/١.

(٤) الكتاب: ٢١٨/٢.

(٥) مجمع الأمثال: ٣٤٤/١، رقم: ١٨٤٩.

(٦) مجمع الأمثال: ٣٨٩/٢، رقم: ٤٥١٣.

## (٢) أَنْ يَكُونَ عِوَضًا مِنَ الْفِعْلِ

ولعلَّ أهم الحروف التي تأتي عِوَضًا مِنَ الْفِعْلِ: يا حرف النداء، وأداة الاستثناء (إِلَّا)، وواو المعية، و(أَمَّا).

وتأتي (يا) عوضاً من فعل النداء المحذوف في أحد المذاهب، وفي عامل المنادى مذاهب مختلفة:

(١) أَنْ يَكُونَ حَرْفُ الْندَاءِ عِوَضًا مِنْ ذِكْرِ الْفِعْلِ، وهو قولٌ ظاهر بعيد عن التكلف والتحمل على ما فيه من الجمع بين العِوَضِ والمَعْوِضِ منه في غَدَمِ الحذف أحياناً.

(٢) أَنْ يَكُونَ الْعَايِلُ مَعْنَوِيًّا، وهو القصد، وردَّ بأنه غير معهود فيما عُذَّ عاملاً معنويًّا.

(٣) أَنْ يَكُونَ حَرْفُ الْندَاءِ مِنْ غَيْرِ تَعْوِضٍ.

(٤) أَنْ تَكُونَ حُرُوفُ الْندَاءِ أَسْمَاءَ أَفْعَالٍ، وليس في الكلام تقدير أو تعويض، وهو مردود بعدم تحمّلها الضمائر (١).

وتأتي واو الْقَسَمِ عِوَضًا مِنَ الْفِعْلِ بخلاف الباء، فإنَّها ليست عِوَضًا منه، ولذلك يجوز أن يجمع بينها وبين فعل القسم (٢).

وتأتي (إِلَّا) عِوَضًا مِنْ ذِكْرِ فِعْلِ الْاِسْتِثْنَاءِ فِي نَصَبِ الْمُسْتَثْنَى كَمَا يَتَرَاءَى لِي حَمَلًا عَلَى التَّعْوِضِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَفِي نَاصِبِ الْمُسْتَثْنَى مَذَاهِبُ أَوْصَالِهَا بَعْضُهُمْ إِلَى ثَمَانِيَةِ:

(١) أَنَّهُ (إِلَّا) تَقْسَمُ. وهو مذهب ابن مالك وغيره.

(١) انظر: مع الموامع: ٤٣/٤، وانظر التفصيل في هذه المسألة في الحذف في المثل العربي: ٢٤١.

(٢) انظر الأشباه والنظائر: ١٣٠/١.

(٢) أَنَّهُ تَامَ الْكَلَامَ كَانْتَصَابَ (درهماً) فِي قَوْلِنَا: عِنْدِي عَشْرُونَ دَرَهْمًا.  
(٣) أَنَّهُ الْفِعْلُ الْمُتَقَدِّمُ بِوَاسِطَةِ (إِلَّا)، وَهُوَ قَوْلُ السِّيَرَانِي وَأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ وَغَيْرِهِمَا.

(٤) أَنَّهُ الْفِعْلُ الْمُتَقَدِّمُ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ خُرُوفٍ.  
(٥) أَنَّهُ فِعْلٌ مَحْذُوفٌ مِنْ مَعْنَى (إِلَّا)، وَهُوَ مَذْهَبُ الزَّجَاجِ.  
(٦) أَنَّهُ الْمُخَالَفَةُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى يَخَالِفُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مِنْ حَيْثُ النِّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكَسَايْنِيِّ.

(٧) أَنَّهُ (أَنَّ) مَحْذُوفَةٌ هِيَ وَخَبَرُهَا، أَيْ: إِلَّا أَنَّ.  
(٨) أَنَّهُ (إِلَّا) الْمُرَكَّبَةُ مِنْ (إِنَّ) وَ(لَا)، فَخَفَّفَتْ (إِنَّ) وَأُدْغِمَتِ النُّونُ فِي اللَّامِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ<sup>(١)</sup>. وَلَعَلَّ أَقَلَّ هَذِهِ الْأَوْجِهَ تَكْلُفًا إِنْ كَانَ لَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِ عَامِلٍ كَوْنُ إِلَّا عَامِلًا حَالًا عَلَى عَمَلٍ غَيْرِهَا مِنَ الْحُرُوفِ الْعَامِلَةِ.

وَيَتَرَاءَى لِي أَنَّ وَاوَ الْمَعْيَةِ عَوَضَ مِنْ ذِكْرِ الْفِعْلِ كغَيْرِهَا مِنَ الْحُرُوفِ، وَهُوَ قَوْلُ لَمْ يَطَالِنِي فِي أَحَدِ الْمَطَائِنِ الَّتِي تَذَكَّرُ أَنَّ الْوَاوَ عَامِلَةٌ مِنْ غَيْرِ تَعْوِضٍ. وَفِي الْعَامِلِ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ أَيْضًا مَذَاهِبُ:

(١) أَنَّهُ مَا تَقْدِمُ الْمَفْعُولَ مَعَهُ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شَبْهِهِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ فِيهَا لِبَعْدِهِ عَنِ التَّكْلُفِ وَاتِّمَحُلِ.

(٢) أَنَّهُ الْوَاوُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْجَرَجَانِيِّ.

(٣) أَنَّهُ فِعْلٌ مُضْمَرٌ بَعْدَ الْوَاوِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الزَّجَاجِ.

(٤) أَنَّهُ الْخِلَافُ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ<sup>(٢)</sup>.

وَمِمَّا يُمْكِنُ عُدُّهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَنَّ (مَا) فِي (حَيْثَا) وَ(إِذَا) جِيءَ بِهَا عَوَضًا

---

(١) انظر التفصيل في هذه المسألة: مع الهوامع: ٢٥٢/٣-٢٥٣، شرح التصريح على التوضيح: ٣٤٩/١، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ١٤٣/٢-١٤٤.

(٢) انظر في ردِّ هذه المذاهب وترجيحها: مع الهوامع: ٢٣٧/٣، شرح التصريح على التوضيح: ٣٤٥/١، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ١٣٤/٢-١٣٥.

من الإضافة إلى جملة (١). ولقد عدَّ السيوطي (٢) كون (ما) في حينها عَوْضاً من الجملة المحذوفة من باب الندرة.

ومن ذلك أيضاً كَوْنُ (أَمَّا) عَوْضاً من الفعل في مثل قَوْلنا: أَمَّا زيدُ فعَالِمْ، وهي مسألةٌ قَدْ تَحَدَّثْتُ عنها فيما مضى (٣).

ومن ذلك أيضاً ما ذهب إليه الكوفيون من حيثُ كَوْنُ (لا) في (لولا) عَوْضاً من الفعل في مثل قولنا: لولا زيدٌ لأَكْرَمْتُكَ، أي: لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامك لأَكْرَمْتُكَ، ولكنَّهم حذفوا الفعل تخفيفاً، وزادوا (لا) عَوْضاً (٤)، فصارت بمنزلة (ما) في قولهم: أَمَّا أَنْتَ منطلقاً انطَلَقْتُ، وهي مسألةٌ قَدْ تَحَدَّثْتُ عنها فيما مضى.

وكون (لا) عَوْضاً من الفعل هو الصحيح عند المالكي: «وهذا هو الصحيح، لأنَّه إذا زالت (لا) وَبِلِ (لو) الفعل ظاهراً، أو مقدَّراً، وإذا دَخَلَتْ (لا) كَانَ بعدها الاسمُ، فهذا يدلُّ على أَنَّ (لا) نائيةٌ مناب الفعل..» (٥). ولعلَّ ما يعزِّز ذلك أنهم لا يجمعون بين (لا) والفعل، لأنَّه يكون من باب الجمع بين العوض والمُعَوَّض منه.

(١) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٩/١.

(٢) انظر معجم المصطلحات: ٢٠٧/٣.

(٣) انظر الصفحة ٨٢- من هذا البحث.

(٤) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٥/١، الجني الداني: ٤٣، معاني القرآن للفراء: ١٠٤/١.

(٥) رصف المباني: ٢٩٤، وانظر: المقتضب: ٧٣/٣، شرح المفصل: ٧٨/٣، الأمالي الشجرية:

١٨٠/١.

## جريدة المراجع الوارد ذكرها في الحواشي

- (١) الإبدال، ابن السكيت، تقديم وتحقيق د. حسين محمد شرف، مراجعة الأستاذ علي النجدي ناصف، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- (٢) الإبدال، أبو الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، المجمع العلمي العربي، ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م.
- (٣) أدب الكاتب، ابن قتيبة، القاهرة، ١٣٠٠ هـ.
- (٤) أراجيز العرب، للسيد البكري، القاهرة، ١٣١٣ هـ.
- (٥) أساس البلاغة، أبو القاسم الزجاجي، كتاب الشعب، ١٩٦٠ م.
- (٦) الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- (٧) الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس.
- (٨) أصول الإملاء، د. عبد اللطيف الخطيب، مكتبة الفلاح - الكويت الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- (٩) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، دار الحكمة، حلبولي دمشق.
- (١٠) إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العالمي - بغداد، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

(١١) الألفيات، ابن خالويه، تحقيق د. علي البواب، مكتبة المعارف — الرياض ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢ م.

(١٢) الأمالي الشجرية، ابن الشجري، دار المعرفة للطباعة والنشر — بيروت.

(١٣) أمالي القاضي، أبو علي القاضي، دار الكتب، ١٣٤٤ هـ.

(١٤) أمثال العرب، المفضل الضبي، الآستانة، ١٣٠٠ هـ.

(١٥) الإملاء والترقيم، عبد العليم إبراهيم، نشر مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٧٥ م.

(١٦) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة ١٣٨٠ هـ-١٩٦١ م، مطبعة السعادة — مصر.

(١٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، ١٣٨٦ هـ-١٩٦٧، مطبعة السعادة — مصر.

(١٨) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٣٧٨ هـ-١٩٥٩ م.

(١٩) البحر المحيط، أبو حيان النحوي، مكتبة ومطابع النصر الحديثة — الرياض.

(٢٠) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٢١) البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩٠ هـ-١٩٧٠ م، الناشر دار الكتاب العربي للطباعة والنشر في القاهرة.

(٢٢) تاج العروس، الزبيدي، سلسلة تصدرها وزارة الأعلام الكويتية، مطبعة حكومة الكويت.

(٢٣) التأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشد — الرياض، ١٤٠٤ هـ-١٩٨٤، الطبعة الأولى.

(٢٤) التبصرة والتذكرة، الصيمري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى،

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

(٢٥) التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر الطوسي، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، مكتبة الأمين - النجف الأشرف.

(٢٦) تسهيل الفوائد وتكامل المقاصد، ابن مالك، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.

(٢٧) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، القرطبي، الطبعة الثالثة (عن طبعة دار الكتب المصرية)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر،

١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

(٢٨) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، شرح وتحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الثانية، مكتبة الكليات الأزهرية.

(٢٩) الجاسوس على القاموس، أحمد فارس الشدياق، القسطنطينية، ١٢٩٩ هـ.

(٣٠) جامع الدروس العربية، الغلاييني، نشر المكتبة العصرية - صيدا - بيروت، الطبعة الخامسة عشرة، ١٩٧٢ م.

(٣١) جهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، القاهرة، ١٩٦٤ م.

(٣٢) جهرة اللغة، ابن دريد، مكتبة المثنى (مصورة).

(٣٣) جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، د. عبد المنعم سيد عبد العال، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٩٧٧ م.

(٣٤) الخنئ الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق طه محسن.

(٣٥) حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٣٦) حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، المكتبة الإسلامية، محمد أزدميم، ديار بكر - تركيا.

(٣٧) حاشية العلامة يس الحمصي على شرح العلامة الشهاب أحمد بن علي الفاكهي المسمى بمجيب النداء على المقدمة المسماة بقطر الندى وبل الصدى.

(٣٨) الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، تحقيق علي النجدي

- وزميلييه، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٥ م.
- (٣٩) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية، عبد القادر البغدادي، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٢٩٩ هـ.
- (٤٠) الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت.
- (٤١) الدرر الفاخرة في الأمثال السائرة، حمزة الأصهباني، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، القاهرة، ١٩٧١ م.
- (٤٢) الدرر اللوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، كردستان بالجمالية، ١٣٢٨ هـ.
- (٤٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، من أوّل القرآن إلى نهاية المائة، السمين الحلبي، رسالة دكتوراة بإشراف الدكتور محمود فهمي حجازي، إعداد أحمد محمد الخراط، ١٣٩٧ هـ-١٩٧٧ م.
- (٤٤) ديوان الأنثى، تحقيق أنطون صالحاني، بيروت، ١٨٨١ م.
- (٤٥) ديوان ذوالرمة، تحقيق كارليل هنري هيس، كمبردج، ١٩١٩ م.
- (٤٦) ديوان رؤية، جمع ولیم بن الورد، ليبسك، ١٩٠٣ م.
- (٤٧) ديوان العجاج، بعناية ولیم بن الورد، ليبسك، ١٩٠٣ م.
- (٤٨) ديوان علقمة (من مجموع خمسة دواوين)، الوهية، ١٢٩٣ هـ.
- (٤٩) ديوان الكهيت، تحقيق داود سلوم، النعمان - بغداد، ١٩٦٩ م.
- (٥٠) ديوان النابغة (من مجموع خمسة دواوين)، الوهية، ١٢٩٣ هـ.
- (٥١) ديوان الهذليين، دار الكتب، ١٣٦٩ هـ.
- (٥٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني، الماقي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دمشق، مطبعة زيد بن ثابت، ١٣٩٥ هـ-١٩٧٥ م.
- (٥٣) سراج الكتبة شرح تحفة الأحبة في رسم الحروف العربية، الشيخ مصطفى طوم، نشر دار البصائر - دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٠ هـ.
- (٥٤) سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق مصطفى السقا وزملائه، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٤ هـ-١٩٥٤ م.
- (٥٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار

- الفكر للطباعة والنشر، الطبعة السادسة، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- (٥٦) شرح جبل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الكتاب الثاني والأربعون، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- (٥٧) شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، الطبعة الأولى، توزيع مكتبة الانجلو المصرية.
- (٥٨) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
- (٥٩) شرح الرضي على الكافية في النحو، رضى الدين الاسترأبادي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- (٦٠) شرح شافية ابن الحاجب، رضى الدين الاسترأبادي، ومعه شرح شواهد لعبد القادر البغدادى، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- (٦١) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى - مصر.
- (٦٢) شرح شواهد المغني، السيوطي، بتصحيحات وتعليقات الشيخ محمود بن التلاميذ التركي الشنقيطي.
- (٦٣) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- (٦٤) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، تحقيق د. السيد محمد يوسف، ومراجعة أحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- (٦٥) شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية.
- (٦٦) شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية - حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- (٦٧) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق

- محمد فؤاد عبد الباقي، ١٩٥٧ م، مصر.
- (٦٨) الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، تحقيق وتقديم مصطفى الشومبي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر — بيروت، ١٣٨٣ هـ — ١٩٦٤ م.
- (٦٩) الصالح، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين — بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م.
- (٧٠) صحيح البخاري، الإمام البخاري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- (٧١) ضرائر الشعر، ابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٠ م.
- (٧٢) ضرائر الشعر، محمد بن جعفر القزاز القيرواني، تحقيق وشرح ودراسة د. محمد زغلول سلام وزميله، منشأة المعارف بالاسكندرية.
- (٧٣) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد النجار، الطبعة الثانية.
- (٧٤) طبقات فحول الشعر، تحقيق محمود شاكر، دار المعارف، ١٩٥٢ م.
- (٧٥) العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربه، ضبط أحمد أمين وآخرين، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٨ م — ١٩٥٣ م.
- (٧٦) الفايخ، ابن سلمة، تحقيق عبد العليم الطحاوي، القاهرة، ١٩٦٠ م.
- (٧٧) فصل المقال في شرح كتاب الامثال، أبو عبيد البكري، تحقيق إحسان عباس وعبد المجيد عابدين، بيروت، ١٩٧١ م.
- (٧٨) الفيل في ألوان الجموع، عباس أبو السعود، دار المعارف — مصر.
- (٧٩) القاموس المحيط، الفيروزبادي، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع.
- (٨٠) الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- (٨١) كتاب الأمثال، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث — دمشق، ١٤٠٠ هـ — ١٩٨٠ م.
- (٨٢) كتاب الكتاب، ابن درستويه، تحقيق د. إبراهيم السامرائي وزميله، نشر دار الكتب الثقافية — الكويت، الطبعة الأولى ١٩٧٧ م.

- (٨٣) كتاب اللامات، الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، المطبعة الهاشمية — دمشق، ١٣٨٩ هـ-١٩٦٩ م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- (٨٤) الكشف، أبو القاسم الزمخشري، ومعه كتاب الإنصاف فيما تضمنته الكشف من الاعتزال لأحمد بن المنير الاسكندراني، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأخيرة، ١٣٨٥ هـ-١٩٦٦ م.
- (٨٥) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، طبع بعناية وكالة المعارف في مطبتها البيئية، ١٩٤١ م.
- (٨٦) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محيي الدين رمضان، دمشق، ١٣٩٤ هـ-١٩٧٤ م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- (٨٧) لسان العرب، ابن منظور، دار بيروت — دار صادر، ١٩٥٥ م-١٩٥٦ م.
- (٨٨) المبتدأ والخبر في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح الحموز، (تحت الطبع)، دار عمار للنشر والتوزيع — عمان.
- (٨٩) المبدع في التصريف، أبو حيان النحوي، تحقيق عبد الحميد طلب، دار العروبة للنشر والتوزيع.
- (٩٠) مجالس ثعلب، ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف — مصر.
- (٩١) جمع الأمثال، الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٥٥ م.
- (٩٢) المحاجة بالمسائل النحوية، أبو القاسم الزمخشري، تحقيق الدكتورة بهيجة باقر الحسيني، مطبعة أسعد — بغداد.
- (٩٣) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف ود. عبد الفتاح شليبي، القاهرة، ١٣٨٩ هـ-١٩٦٩ م، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- (٩٤) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، عني بنشره برحستراسر، المطبعة الرحمانية — مصر ١٩٣٤ م.

(٩٥) المخصص، ابن سيده، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ١٩١٦ م.

(٩٦) الزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٩٧) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الفكر — دمشق، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م، جامعة الملك عبد العزيز، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

(٩٨) المستقصى في أمثال العرب، الزمخشري، الهند، ١٩٦٢ م.

(٩٩) مسند الإمام أحمد بن حنبل، القاهرة، ١٣١٣ هـ.

(١٠٠) مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق ياسين محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية — دمشق، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

(١٠١) معاني القرآن، الفراء، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، مراجعة علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(١٠٢) المعاني الكبير، ابن قتيبة، تحقيق عبد الرحمن اليماني، حيدر أباد، ١٣٦٨ هـ.

(١٠٣) المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، أبو منصور الجواليقي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

(١٠٤) مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر — بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩ م.

(١٠٥) الفضليات، الفضل الضبي، شرح وتحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، ١٣٧١ هـ.

(١٠٦) المقضب، أبو العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، ١٣٨٨ هـ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

- (١٠٧) المقرّب، ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني - بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
- (١٠٨) المتمتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية - حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- (١٠٩) منشور الفوائد، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م.
- (١١٠) من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، الطبعة الخامسة، ١٩٧٥ م، مكتبة الانجلو المصرية.
- (١١١) المنصف، شرح الإمام أبي الفتح بن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- (١١٢) المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- (١١٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق عمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- (١١٤) نواذر أبي زيد الأنصاري، تحقيق سعيد الخوري، بيروت، ١٨٩٤ م.
- (١١٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم، دار البحوث العلمية - الكويت، الجزء الأول بتحقيق عبد السلام هارون ود. عبد العال سالم.



## فَهْرِسْتُ الْمَوْضُوعَاتِ

- (١) التقديم: ..... ٣ - ٤  
 (٢) التمهيد: حَذُّ التعويض والإبدال والقَلْب وما بينها من اتفاق  
 أو اختلاف ..... ٥ - ٥

### الفصل الأول

تعويض يدور في فلك الحركة والحروف غير العاملة

١١٦-١٧

في بنية الكلمة أو غيرها

أهم ما يدور في فلك هذا الفصل حملاً على العوض:

- (١) تاء التانيث ..... ١٩ - ٣٥

أهم المواضع التي تكون فيها عِوضاً:

- (١) أن تكون عِوضاً من فاء الكلمة: ..... ٢٢ - ٢٤  
 (٢) أن تكون عِوضاً من عين الكلمة: ..... ٢٤ - ٢٦  
 (٣) أن تكون عِوضاً من حرف زائد لمعنى: ..... ٢٦  
 (٤) أن تكون عِوضاً من حرف زائد لغير معنى: ..... ٢٦ - ٢٨  
 (٥) أن تكون عِوضاً من مئة تفعيل: ..... ٢٨  
 (٦) أن تكون عِوضاً من التضعيف: ..... ٢٨  
 (٧) أن تكون عِوضاً من أَلِف التانيث: ..... ٣٠ - ٣٢  
 (٨) أن تكون عِوضاً من ياء الإضافة: ..... ٣٢ - ٣٣  
 (٩) أن تكون عوضاً من لام الكلمة: ..... ٣٣ - ٣٤

(١٠) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ أَلْفٍ (فَعْلَال) أَوْ (فَيْعَال)

أو غيرهما: ..... ٣٤ - ٣٥

(٢) الهاء: ..... ٣٦ - ٤٠

أهم المواضع التي يمكن أَنْ تَكُونَ فيها عِوَضاً:

(١) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ عَلَمِ التَّائِيثِ (التاء): ..... ٣٦ - ٣٨

(٢) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً يَمَّا أَضِيفَتْ إِلَيْهِ (أَي): ..... ٣٩

(٣) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ حَرَكَةِ عَيْنِ الْفَعْلِ: ..... ٣٩

(٤) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ حَرْفِ الْقِسْمِ: ..... ٣٩ - ٤٠

(٣) اللام: ..... ٤١ - ٤٢

تأتي اللامُ عِوَضاً فِي مَوْضِعَيْنِ:

(١) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنَ التَّضْعِيفِ فِي (إِنَّ): ..... ٤١ - ٤٢

(٢) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنَ الْأَلْفِ السَّاكِنَةِ لِيَصِحَّ

الابتداء بها: ..... ٤٢

(٤) تضعيف الحرف: ..... ٤٣

يأتي التضعيف فيما يلي: ..... ٤٣

(١) أَنْ يَكُونَ عِوَضاً مِنَ الْهَمْزَةِ الْمَحذُوفَةِ بَعْدَ

حرف ساكن: ..... ٤٣

(٢) أَنْ يَكُونَ عِوَضاً مِنَ الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ فِي التَّثْنِيَةِ: ..... ٤٣ - ٤٤

(٣) أَنْ يَكُونَ عِوَضاً مِنْ لَامِ الْكَلِمَةِ: ..... ٤٤ - ٤٥

(٤) أَنْ يَكُونَ عِوَضاً مِنْ أَلْفٍ (فَاعِلٍ): ..... ٤٥ - ٤٦

(٥) الألف واللام: ..... ٤٧ - ٥٠

أهم مواضع كونها عِوَضاً:

(١) أَنْ يَكُونَ عِوَضاً مِنْ هَمْزَةِ لَفْظِ الْجَلَالَةِ

وهَمْزَةُ النَّاتِي: ..... ٤٧ - ٤٩

- (٢) أن يكونا عَوْضاً من المضاف إليه على مذهب الكوفيين: ٤٩ - ٥١
- (٦) الياء: ٥١ - ٦١  
أهم مواطن كونها عَوْضاً:
- (١) أن تكونَ عَوْضاً من الحرف الزائد أو الأصيل في كل جمع تكسير من باب (فعالل)، وما يشبهه في السككنات والحركات وعدد الحروف: ٥١ - ٥٤
- (٢) أن تكونَ عَوْضاً من الحرف الزائد أو الأصيل المحذوف في بعض صيغ التصغير: ٥٤ - ٥٦
- (٣) أن تكونَ عَوْضاً من تاء التانيث في المفرد: ٥٦ - ٥٧
- (٤) أن تكونَ عَوْضاً من ضمة التصغير المحذوفة: ٥٧ - ٥٩
- (٥) أن تكونَ عَوْضاً من النون في (أناسين) و(ظرايين): ٥٩ - ٦٠
- (٦) أن تكونَ عَوْضاً من عين الكلمة: ٦٠
- (٧) التنوين: ٦١ - ٧٤  
أنواع التنوين:
- التنوين محلاً على المعوّض منه أربعة أنواع: ٦٢ - ٧٤
- (١) أن يكونَ عَوْضاً من حرف: ٦٣ - ٧٠
- (٢) أن يكونَ عَوْضاً من كلمة: ٧٠ -
- (٣) أن يكونَ عَوْضاً من جملة: ٧١ - ٧٢
- (٤) أن يكونَ عَوْضاً من الفتحة: ٧٢ - ٧٣
- (٨) النون: ٧٥ - ٨١  
تأتي عَوْضاً فيما يلي:
- (١) أن تكونَ عَوْضاً من علامة الرفع (الضمة) في الأمثال

- الخمسة: ..... ٧٥
- (٢) أن تكونَ عَوْضاً من علامة الرفع والتنوين في المثنى  
 وجمع المذكر السالم: ..... ٧٥- ٧٦
- (٣) أن تكونَ عَوْضاً من حرف الإطلاق في القوافي  
 المطلقة: ..... ٧٦- ٨١
- (٩) ما: ..... ٨٢- ٨٤
- أهم مواضع تكونُها عوضاً:
- (١) أن تكونَ عَوْضاً مِنْ (كان) المحذوفة: ..... ٨٢- ٨٣
- (٢) أن تكونَ عَوْضاً من المضاف إليه: ..... ٨٣- ٨٤
- (١٠) الميم: ..... ٨٥- ٨٧
- تأتي الميم عوضاً في ثلاثة مواضع:
- (١) أن تكونَ عَوْضاً مِنْ حرف النداء: ..... ٨٥- ٨٦
- (٢) أن تكونَ عَوْضاً مِنْ حرف التعريف: ..... ٨٦- ٨٧
- (٣) أن تكونَ عَوْضاً من أَلِفِ المفاعلة: ..... ٨٧
- (١١) الألف: ..... ٨٨- ١٠٢
- أهم المواضع التي تأتي فيها الألف عوضاً:
- (١) أن تكونَ عَوْضاً من اللام في بعض الأسماء: ..... ٨٨- ٩٢
- (٢) أن تكونَ عَوْضاً من التنوين في الوقف على  
 المنصوب: ..... ٩٢- ٩٣
- (٣) أن تكونَ عَوْضاً من لام الاستغاثة: ..... ٩٣
- (٤) أن تكونَ في المثنى عَوْضاً من الضمة في المفرد: ..... ٩٣
- (٥) أن تكونَ عَوْضاً من الهاء في الوقف: ..... ٩٣- ٩٤
- (٦) أن تكونَ عَوْضاً من إحدى ياءي النسب: ..... ٩٤- ٩٥
- (٧) أن تكونَ عَوْضاً من المضاف إليه: ..... ٩٦- ٩٧

- (٨) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ ضَمَةِ التَّصْغِيرِ فِي بَعْضِ الْمِهْمَاتِ  
 ٩٧-٩٨ ..... أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ :
- (٩) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ قَاءِ الْكَلِمَةِ : ..... ٩٨-٩٩
- (١٠) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ عَيْنِ الْكَلِمَةِ : ..... ٩٩-١٠١
- (١١) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ الْهَاءِ : ..... ١٠٢
- (١٢) الْأَلْفُ وَالْتَاءُ : ..... ١٠٣
- (١٣) أَنْ : ..... ١٠٤-١٠٥
- تَأْتِي عِوَضاً فِي مَوْضِعَيْنِ .
- (١) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ لَامِ التَّعْلِيلِ فِي أَحَدِ  
 ١٠٤ ..... التَّأْوِيلَاتِ :
- (٢) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ الْقَوْلِ إِذَا كَانَتْ تَفْسِيرِيَّةً : ..... ١٠٥
- (١٤) الهمزة : ..... ١٠٦
- (١٥) السين : ..... ١٠٧-١٠٩
- تَأْتِي عِوَضاً فِي مَوْضِعَيْنِ :
- (١) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنْ الْحَرَكَةِ : ..... ١٠٧-١٠٨
- (٢) أَنْ تَكُونَ عِوَضاً مِنَ الضَّمِيرِ : ..... ١٠٩
- (١٦) الواو والنون ..... ١١٠-١١١
- (١٧) الْحَرَكَةُ عِوَضٌ مِنَ الْحَرَكَةِ : ..... ١١٢
- (١٨) الْحَرَكَةُ عَلَى عَيْنِ الْفِعْلِ الْمُعْتَلِ الْفَاعِلِ الْمَجْزُومِ عِوَضٌ مِنْ  
 ١١٣ ..... ذَهَابِ لَامِهِ :
- (١٩) تَعْوِضٌ يَدُورُ فِي فَلَكَ الْحُرُوفِ الْمُنْفَصِلَةِ عَنْ  
 ١١٤-١١٦ ..... الْكَلِمَةِ :

## الفصل الثاني

١١٧-١٣٢

تعويض يدور في فلك الاسم:

أهم مسائله جملاً على العوض:

(١) تعويض الاسم من الاسم: ..... ١١٩

أهم ما يمكن أن يكون من باب التعويض في هذه المسألة جملاً

على المعوض منه:

(١) تعويض يدور في فلك اسم الفاعل: ..... ١٢٠-١٢١

(٢) تعويض يدور في فلك فعل: ..... ١٢١-١٢٢

(٣) تعويض يدور في فلك فعل: ..... ١٢٢-١٢٣

(٤) تعويض يدور في فلك أفعال التفضيل: ..... ١٢٣-١٢٤

(٥) تعويض يدور في فلك أقوال: ..... ١٢٤

(٦) تعويض يدور في فلك فعل: ..... ١٢٤-١٢٥

(٧) تعويض يدور في فلك فعل: ..... ١٢٥

(٨) تعويض يدور في فلك اسم المفعول: ..... ١٢٥-١٢٦

(٩) تعويض يدور في فلك فعلان: ..... ١٢٦

(١٠) تعويض يدور في فلك فعل: ..... ١٢٦

(١١) تعويض يدور في فلك المصدر: ..... ١٢٦-١٢٨

(٢) تعويض الاسم من الفعل: ..... ١٣١

أهم مواضع كون الاسم عوضاً من الفعل:

(١) فيما بعد أمّا من أسماء: ..... ١٢٩

(٢) فيما فيه مصدر منصوب من غير عامل على أنّه من باب

المفعول المطلق: ..... ١٢٩-١٣٠

(٣) تعويض الاسم من الحرف: ..... ١٣٢

## الفصل الثالث

تعويض يدور في فلك الفعل . . . . . ١٣٣-١٤٤

أهم مسائل التعويض في هذا الفصل :

(١) أن يكون الفعل عَوْضاً مِنْ فعلٍ آخر: . . . . . ١٣٦-١٣٨

(٢) أن يكون الفعل عَوْضاً مِنْ المصدر لتصحيح الأصل

النحوي: . . . . . ١٤٠

(٣) أن يكون بناء عَوْضاً مِنْ بناءٍ آخر: . . . . . ١٤٠-١٤٤

(٤) أن يكون عَوْضاً مِنْ جملة: . . . . . ١٤٣

(٥) أن تكون الجملة عَوْضاً مِنْ الفعل: . . . . . ١٤٣-١٤٤

## الفصل الرابع

تعويض يدور في فلك الحرف في غير ما مرَّ

أهمُّ مسائل التعويض في الحرف: . . . . . ١٤٧

(١) كونه عَوْضاً مِنْ حرفٍ آخر: . . . . . ١٤٧-١٥١

حروف الجر التي تُعَوِّضُ مِنْ غيرها في المثل العربي

الباء: . . . . . ١٤٩

أهمُّ مواضع كونها عَوْضاً: . . . . . ١٤٨

(١) أن تكون عَوْضاً مِنْ (في): . . . . . ١٤٨-١٤٩

(٢) أن تكون عَوْضاً مِنْ (مع): . . . . . ١٤٩

(٣) أن تكون عَوْضاً مِنْ (من): . . . . . ١٤٩

في: . . . . . ١٤٩

|   |         |
|---|---------|
| اللام:                                      | ١٥٠     |
| أهم مواضع كونها عوضاً:                      | ١٥٠     |
| (١) أن تكونَ عَوْضاً من (إلى):              | ١٥٠     |
| (٢) أن تكونَ عَوْضاً من (على):              | ١٥١-١٥٠ |
| عن:   | ١٥١     |
| تأتي عوضاً من (تَعُدُّ):                    | ١٥١     |
| على:  | ١٥١     |
| تأتي عوضاً من (في):                         | ١٥١     |
| (٢) أن تكونَ عَوْضاً من الفعل:              | ١٥٤-١٥٢ |
| الحروف التي يمكن أن تكونَ عَوْضاً من الفعل: | ١٥٢     |
| (يا) حرف النداء:                            | ١٥٢     |
| إلاً أداة الاستثناء:                        | ١٥٣-١٥٢ |
| واوالمعية:                                  | ١٥٣     |
| ما:   | ١٥٤-١٥٣ |
| أمّا:                                       | ١٥٤     |
| لا:   | ١٥٤     |

### فهرست أهم مصادر البحث ومراجعته

|                 |         |
|-----------------|---------|
| جريدة المراجع   | ١٦٣-١٥٥ |
| فهرست الموضوعات | ١٧٢-١٦٥ |

صَدْرُ حَدِيثَا

# إِعْتِرَاضُ الشَّرْطِ عَلَى الشَّرْطِ

لِلْعَلَّامَةِ ابْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ  
(٧٠٨ - ٧٦١ هـ)

مُحَقِّقُ الدِّكْتُورِ  
عَبْدُ الْفَتْحِ أَحْمَدُ  
رَئِيسُ قِسْمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ - جَامِعَةُ مُؤْتَه

فَارِعَمَّار  
عَمَّان

صَدْرُ حَدِيثِنَا

# تَغْلِيْقُ التَّغْلِيْقِ عَلَى صَحِيْحِ الْبُخَارِيِّ

تَأَلَّفَ  
الْحَافِظُ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ ابْنُ حَجْرٍ الْعَسْقَلَانِي  
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٥٢

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ  
سَعِيدُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُوسَى الْقَزْوِي

١ - ٥

دارُ عَمَار

المكتب الإسلامي

صَدْرُ حَدِيثَا

الرَّوْضُ الدَّلَانِيُّ  
إِلَى  
أَمْعَانِ الصَّغِيرِ لِلطَّبْرَانِيِّ

تَحْقِيقُ  
مُحَمَّدُ شَكُورُ مُحَمَّدٍ الْحَاجِّ أَمْرِيذِي

٢ - ١

دَارُ عَمَّانَ

المكتب الإسلامي  
بيروت

صَدْرُ حَدِيثَا

# الْفَاصِلَةُ فِي الْقُرْآنِ

تَأَلَّفَ  
مُحَمَّدُ الْحَسَنَآوِي

دَارُ عَمَّارٍ  
عَمَّانَ

المَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ  
بَيْرُوتُ



5  
ze

Bibliotheca Alexandrina



1132330